إقـــرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

الأداء الدبلوماسي الفلسطيني في تعزيز الموقف الدولي تجاه قضية اللاجئين

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هي نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وإن هذه الرسالة ككل، أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أية مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

كما أقر بحق **أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا** في حقوق النشر لهذه الرسالة وأنه لا يجوز النشر إلا بموافقة رسمية مكتوبة من الأكاديمية.

والله خير الشاهدين

DECLARATION

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

I also acknowledged the right of the **Management and Politics Academy for Postgraduate Studies** to the copyright of this thesis and that its publication is admissible only through a formal, written consent by the Academy.

Student's name:	RAMZI S. ALNAWAJHA	رمزي سامي النواجحة	**اسم الطالب:**
Date:	2016-06-18	13 رمضان، 1437هـ	**التاريخ:**
Signature:			**التوقيع:**

أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا
بالتعاون مع جامعة الأقصى
برنامج الدبلوماسية والعلاقات الدولية

رسالة ماجستير بعنوان

الأداء الدبلوماسي الفلسطيني في تعزيز الموقف الدولي تجاه قضية اللاجئين

إعداد الباحث

رمزي سامي النواجحة

إشراف الدكتور

أحمد جواد الوادية

قُدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الدبلوماسية والعلاقات الدولية

1437هـ / 2016م

نتيجة الحكم على أطروحة الماجستير

بناءً على موافقة المجلس الأكاديمي بأكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحث/ **رمزي سامي سعيد النواجحة**، لنيل درجة الماجستير في تخصص **الدبلوماسية والعلاقات الدولية**، وموضوعها:

"الأداء الدبلوماسي الفلسطيني في تعزيز الموقف الدولي تجاه قضية اللاجئين"

وبعد المناقشة التي تمت اليوم الأربعاء 25 شعبان 1437 هـ، الموافق 2016/06/01 م الساعة الواحدة ظهراً، اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

د. أحمد جواد الوادية	مشرفاً ورئيساً	.....
أ. د. جهاد شعبان البطش	مناقشاً خارجياً	.....
د. عصام محمدعلي عدوان	مناقشاً خارجياً	.....

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحث درجة الماجستير في تخصص **الدبلوماسية والعلاقات الدولية**.

واللجنة إذ تمنحه هذه الدرجة فإنها توصيه بتقوى الله ولزوم طاعته وأن يسخر علمه في خدمة دينه ووطنه.

والله ولي التوفيق،،،

رئيس الأكاديمية

د. محمد إبراهيم المدهون

أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا – الرئاسة الأكاديمية

إهداء

إلى مَنْ قضى إليَّ ربي وأمرني برهما والإحسان إليهما

أمي الحبيبة وأبي الغالي.

إلى التي أنجبت لي رفيقة دربي . . عمتي الرائعة.

إلى التي أمرني حبيبي ﷺ بالرفق بها . . إلى مَنْ شاركتني الجهد والمشقة

رفيقة دربي "أم براء" الغالية.

إلى قرة العين . . ومهجة الفؤاد . . أبنائي . . نادين . . براء . . شمس.

إلى إخواني وأخواتي . . أعمامي وعماتي . . أخوالي وخالاتي . . أصدقائي

مصدر عزي وفخري.

إليهم جميعاً أهدي دراستي

الباحث

شكر وتقدير

الحمد لله أولاً وأخيراً على نعمائه .. والشكر له على فضله وآلائه وإحسانه .. أن مَنّ علي بتوفيقه وكرمه وعطائه إنجاز هذه الدراسة المتواضعة التي أبتغي بها وجهه ورضاه .. خدمةً لديني ووطني.

إنطلاقاً من حديث الحبيب المصطفى محمد ﷺ: "لا يشكر الله من لا يشكر الناس" حاولت جمع الكلمات، ولملمة الجمل ورسم العبارات، كي أعبر عن عميق شكري وتقديري لأهل الفضل ممن يستحقون الشكر والعرفان .. فلم أستطع إيفائهم حقهم بالشكر والامتنان .. فألتمس منهم العذر إذ لم تكن كلماتي بقدر المقام.

الشكر والعرفان إلى من لا تتسع الصفحات إيفاءه حقه بالشكر والامتنان إلى من كان لي نعم المشرف، باتساع صدره، وحسن تعامله، ووضع لمساته، لتخرج هذه الرسالة بأفضل حلةٍ شكلاً ومضموناً .. إلى الدكتور الفاضل/ **أحمد جواد الوادية**، النائب الأكاديمي لأكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا.

وشكري موصولٌ إلى مَنْ شَرُفت بقَبولهم مناقشة دراستي، فأثروها بخبراتهم بأدق الملاحظات، والتوجيهات البناءة لتجويد الدراسة وتحسينها. أعضاء لجنة المناقشة:

الأستاذ الدكتور/ **جهاد شعبان البطش** نائب رئيس جامعة القدس المفتوحة لشؤون قطاع غزة.

الدكتور/ **عصام محمد علي عدوان** الأستاذ المساعد لمادة التاريخ المعاصر والقضية الفلسطينية في جامعة القدس المفتوحة.

ومسك الختام كل الشكر والاحترام لكل من ساهم، وكانت له بصمة في إنجاز هذا العمل وأخص بالذكر الزميل/ رامز العمصي على جهده في تدقيق الرسالة لُغوياً، سائلاً المولى عز وجل أن يجعل ذلك في موازين حسناتهم جميعاً يوم القيامة.

الباحث

ملخص الدراسة

هدفت الدراسة إلى التعرف إلى أداء الدبلوماسية الفلسطينية في تعزيز الموقف الدولي تجاه قضية اللاجئين، ومدى امتلاكها، واستخدامها للخطط، والبرامج، والإمكانات، والوسائل، والكوادر المتاحة من أجل ذلك، ومدى تأثير جهة التمثيل الدبلوماسي الفلسطيني (منظمة التحرير– السلطة الفلسطينية) والانقسام السياسي الفلسطيني على الأداء الدبلوماسي الفلسطيني.

ناقشت الدراسة قضية اللاجئين بشكل عام والموقف الدولي تجاهها، ثم تناولت تطور الأداء الدبلوماسي الفلسطيني في تعزيز الموقف الدولي تجاهها، عبر خمس مراحل، **الأولى:** قبل تأسيس منظمة التحرير، **والثانية،** منذ تأسيس المنظمة عام 1964م وحتى إعلان البرنامج المرحلي عام 1974م، **والمرحلة الثالثة:** منذ البرنامج المرحلي، وحتى الخروج من لبنان عام 1982م، **والمرحلة الرابعة:** منذ الخروج من لبنان وحتى توقيع اتفاق عام أوسلو 1993م، أما **المرحلة الأخيرة؛** فتناولت الأداء الدبلوماسي بعد قيام السلطة الفلسطينية عام 1994م، كما ناقشت الدراسة مستقبل قضية اللاجئين والسيناريوهات التي قد تُطرح لتصفيتها، ثم قدمت رؤية حول آليات تعزيز الموقف الدولي واستثمار المواقف الدولية تجاه قضية اللاجئين دبلوماسياً.

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج التاريخي، والمنهج المقارن.

وخلصت الدراسة إلى أن الجهود الدبلوماسية الفلسطينية في بدايتها ركزت على المطالبة بالعودة الفردية، ثم تدريجياً أخذت تطالب بالعودة الجماعية، ومع نشوء منظمة التحرير تحولت قضية اللاجئين إلى قضية وطنية سياسية، اقترنت بالتحرير، وحق تقرير المصير عبر الكفاح المسلح، وبُذلت جهود دبلوماسية واضحة أسهمت في تعزيز الموقف الدولي، لكن بعد إقرار البرنامج المرحلي عام 1974م تراجعت قضية اللاجئين في سلم أولويات الدبلوماسية الفلسطينية، وبتوقيع اتفاق أوسلو عام 1993م زاد عدم الاهتمام بها؛ لأن الاتفاق أَجّل بحثها لمفاوضات الوضع النهائي، ولم تُبذل جهود دبلوماسية كافية، وبالشكل المطلوب للضغط على المجتمع الدولي لحل قضية اللاجئين وفقاً للقرارات الدولية، ولم تُستثمر، أو تُوظف الإمكانات، والوسائل الدبلوماسية المتاحة كافة للتأثير على المجتمع الدولي من أجل حل هذه القضية.

وقدمت الدراسة توصيات عديدة، أهمها: ضرورة اعتماد استراتيجية وطنية دبلوماسية كفاحية من أجل تنفيذ حملات دبلوماسية دولية؛ لتعزيز الموقف الدولي تجاه قضية اللاجئين، وإعادة الاعتبار لها، ووضعها على سلم أولويات الجهاز الدبلوماسي الفلسطيني، والتحرر من الالتزامات والاتفاقيات التي تُؤجل البحث فيها. إلى جانب تطوير الجهاز الدبلوماسي، ورفده بكوادر دبلوماسية ذات كفاية عالية لأداء المهمات الدبلوماسية بطريقة فعالة تخدم قضية اللاجئين.

Abstract

The study aimed to identify the Palestinian diplomacy performance in promoting international attitude toward refugees' issue, and the extent of possession and using plans, programs, possibilities, means and personnel that are available for that. Moreover, the extent of the Palestinian diplomatic representation impact (PLO – Palestinian Authority), and the Palestinian political division on the Palestinian diplomatic performance.

The study discussed the refugees' issue in general, and the international position toward it, then discussed the evolution of the Palestinian diplomatic performance in strengthening the international position towards it, through five stages, the first stage before establishing the PLO. The second stage starts from the founding of the organization in 1964 until announcing the transitory program in 1974. The third stage starts from the transitory program until leaving Lebanon in 1982. The fourth stage started from leaving Lebanon up until signing the Oslo convention in 1993. The fifth stage dealt with the diplomatic performance after the founding of the Palestinian State. The study also discussed the future of the refugees issue and the scenarios that may rise to liquidate it, then it proposed an insight about the mechanisms to strengthen and invest the international position towards the refugees issue diplomatically.

The study used the descriptive analytical method, the historical approach and the comparative approach.

The study concluded to: that the Palestinian diplomatic efforts in its beginnings focused on claiming the individual right of return, and then gradually started claiming the mass return demand. With the founding of the PLO, the issue of refugees transformed into a national and political issue, joined with the liberation and the right to self-determination through armed struggle, clear diplomatic efforts has been made and contributed to strengthening the international position, but after adapting the transitory program in 1974, the refugees issue fell of the Palestinian diplomacy priority ladder, and with signing the Oslo convention in 1993; the lack of attention to it has increased, because the convention delayed looking into it to the final status negotiation, and there was not enough diplomatic efforts as required to put pressure on the international community to solve the refugees issue according to the international decisions, most possibilities and means were not invested to make an impact on the international community to solve this issue.

The study has presented several recommendations, includes: The need to adopt a national struggle diplomatic strategy for the implementation of international diplomatic campaigns to strengthen the international position towards the refugee issue, Furthermore, the reconsideration of the refugee issue and put it on the highest consideration of priorities of the Palestinian diplomatic and liberation from the commitments and agreements made to delay looking into it, the development of diplomatic corps and diplomatic personnel with high efficiency of the performance of the diplomatic missions in an effective manner serving the refugee issue.

المحتويات

البسملة ..... أ

إهداء ..... ب

شكر وتقدير ..... ج

ملخص الدراسة ..... د

ABSTRACT ..... هـ

المحتويات ..... **ز**

فهرس الجداول ..... **ي**

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة 1

مقدمة: 2

مشكلة الدراسة: 3

أهداف الدراسة: 4

متغيرات الدراسة: 5

أهمية الدراسة: 5

حدود الدراسة: 6

منهج الدراسة: 6

مجتمع الدراسة: 6

أدوات الدراسة: 6

مصادر الدراسة: 7

مصطلحات الدراسة: 7

الدراسات السابقة: 8

الفصل الثاني: قضية اللاجئين الفلسطينيين (نظرة عامة) 19

تمهيد: 20

أولاً: مفهوم اللجوء 20

ثانياً: نشأة قضية اللاجئين الفلسطينيين وأسبابها 24

ثالثاً: الأساليب التي اعتمدتها دولة الاحتلال "الإسرائيلي" في تهجير الشعب الفلسطيني 28
رابعاً: موجات اللجوء 30
خامساً: قطاعات اللاجئين الفلسطينيين 30
سادساً: توزيع اللاجئين الفلسطينيين 32
سابعاً: مخيمات اللاجئين الفلسطينيين 34
ثامناً: آثار التهجير على اللاجئين الفلسطينيين بشكل خاص 35
تاسعاً: أوضاع اللاجئين في الدول المضيفة 35
تعقيب: 40
الفصل الثالث: الموقف الدولي تجاه قضية اللاجئين الفلسطينيين 41
تمهيد: 42
أولاً: موقف الأمم المتحدة: 42
ثانياً: موقف الولايات المتحدة الأمريكية: 45
ثالثاً: موقف الاتحاد الأوروبي: 51
رابعاً موقف الاتحاد السوفيتي/ الروسي: 54
خامساً: موقف دول عدم الانحياز: 58
سادساً: موقف الدول العربية والإسلامية: 60
سابعاً: الموقف الفلسطيني 65
ثامناً: الموقف "الإسرائيلي" 65
تعقيب: 67
الفصل الرابع: تطور الأداء الدبلوماسي الفلسطيني في تعزيز الموقف الدولي تجاه قضية اللاجئين 69
تمهيد: 70
أولاً: الدبلوماسية، مفهومها، وظائفها، أنماطها: 71
ثانياً: تطور الأداء الدبلوماسي الفلسطيني في تعزيز الموقف الدولي تجاه قضية اللاجئين 76
المرحلة الأولى: الأداء الدبلوماسي الفلسطيني في تعزيز الموقف الدولي تجاه قضية اللاجئين قبل تأسيس منظمة التحرير 76
المرحلة الثانية: الأداء الدبلوماسي الفلسطيني منذ تأسيس منظمة التحرير 1964م وحتى إعلان البرنامج المرحلي 1974م ... 84
المرحلة الثالثة: الأداء الدبلوماسي الفلسطيني منذ إعلان البرنامج المرحلي 1974م وحتى الخروج من لبنان 1982م 90
المرحلة الرابعة: الأداء الدبلوماسي الفلسطيني منذ الخروج من لبنان 1982م وحتى توقيع اتفاق أوسلو 1993م 97

المرحلة الخامسة: الأداء الدبلوماسي الفلسطيني في تعزيز الموقف الدولي تجاه قضية اللاجئين بعد قيام السلطة الفلسطينية . 103
تعقيب: 125
الفصل الخامس: مستقبل قضية اللاجئين الفلسطينيين 126
تمهيد: 127
أولاً: سيناريوهات حل وتصفية قضية اللاجئين 128
ثانياً: آليات الدبلوماسية الفلسطينية في تعزيز الموقف الدولي واستثمار المواقف الدولية تجاه قضية اللاجئين 130
النتائج والتوصيات 139
أولاً: النتائج: 140
ثانياً: التوصيات: 143
المراجع 148

فهرس الجداول

رقم الجدول	الجدول	الصفحة
جدول رقم (1)	اللاجئون والمهجرون الفلسطينيون حسب القطاعات من عام 1950م – 2014م	31
جدول رقم (2)	عدد الفلسطينيين في العالم حسب الإقامة نهاية عام 2015م	32
جدول رقم (3)	عدد اللاجئين الفلسطينيين في العالم حسب تقديرات عام 2015م	34
جدول رقم (4)	مناطق توزيع اللاجئين الفلسطينيين في المخيمات	34
جدول رقم (5)	السفارات الفلسطينية في دول العالم	108
جدول رقم (6)	البعثات الأجنبية لدى فلسطين	110

الإطار العام للدراسة

مقدمة

مشكلة الدراسة

متغيرات الدراسة

أهداف الدراسة

أهمية الدراسة

حدود الدراسة

منهج الدراسة

مجتمع الدراسة

أدوات الدراسة

مصادر الدراسة

مصطلحات الدراسة

الدراسات السابقة

الفصل الأول
الإطار العام للدراسة

مقدمة:

الدبلوماسية إحدى الوسائل المهمة التي تُساهم في تحقيق الاتصال، والتفاهم، وتبادل المنافع، والمصالح، وتحقيق الأمن، والسلم بين الجماعات البشرية، وتعزيز العلاقات الثنائية بين الدول، والفاعلين الدوليين في مختلف المجالات، وقد أدركت الدول في العصر الحديث أن كثيراً من الأزمات والمشاكل لا يُمكن حلها إلا من خلال الدبلوماسية والحوار السياسي، وهذا ما منح الدبلوماسية أهميةً ودوراً كبيراً في عالم العلاقات العالمية.

فالدبلوماسية هي إحدى أدوات السياسة الخارجية الرئيسة التي تستخدمها الدول، إلى جانب عديد من الأدوات الأخرى لتحقيق أهدافها، ومصالحها الداخلية والخارجية على حدٍ سواء.

وتُعرف الدبلوماسية أنها مجموعة المفاهيم، والقواعد، والإجراءات، والمراسم، والمؤسسات، والأعراف الدولية التي تُنظم العلاقات بين الدول، والمنظمات الدولية، والممثلين الدبلوماسيين، بهدف خدمة المصالح العليا (الأمنية والاقتصادية) والسياسات العامة، وللتوثيق بين مصالح الدول بواسطة الاتصال، والتبادل، وإجراء المفاوضات السياسية، وعقد الاتفاقات، والمعاهدات الدولية" **(الكيالي، 2012: 662)**.

وإذا كانت ممارسة العمل الدبلوماسي من أعمال السيادة تُمارسه الدول المستقلة المعترف بها، أي بوصفها نشاطاً مؤسساتياً يُمارس بعد قيام الدولة؛ فإن الدبلوماسية في حالتنا الفلسطينية استثناءٌ للقاعدة، فهي نشأت وتطورت في ظروف مختلفة عن نظيراتها في معظم دول العالم، حيث إنها نشأت في ظل عدم وجود كيان فلسطيني مستقل ذي سيادة **(أبو عباه، 2009: 7)**.

لذا؛ فإن وجود نظام دبلوماسي فلسطيني فعال يُعد من الركائز الرئيسة الأساسية التي تُساهم في خدمة أهداف السياسة الخارجية الفلسطينية وتحقيقها، ونقل معاناة، وواقع، وتطلعات الشعب الفلسطيني للعالم الخارجي، كما يُعد عنصراً مهماً في كسب تأييد المجتمع الدولي، وتعزيز الموقف الدولي تجاه القضايا الفلسطينية الأساسية، فالنضال السياسي لا يقل أهمية عن النضال العسكري، وكلاهما يكمل الآخر.

إن الإنسان عندما يُولد تنشأ له علاقة بالأرض التي وُلد عليها، وعلاقة بمحيطه العائلي الأوسع الذي يشمل وطنه وقومه، وهذه العلاقة تسبق علاقته بالدين الذي يعزز ارتباطه بوطنه وشعبه **(الأمين، 2006: 6)**. والفلسطيني كغيره من البشر تربطه علاقة بالأرض التي نشأ عليها، وبشعبه الذي

هو جزء منه، ففلسطين بالنسبة له ليست مجردً قطعةٍ جغرافيةٍ ذات مساحة محددة، بل هي جزءٌ لا يتجزأ منه.

فقد تعرض الشعب الفلسطيني منذ عام 1948م – ولا زال يتعرض – للتشريد، والتهجير، وويلات الحرب، والاضطهاد، وإنكار الهوية الوطنية، والتمييز العنصري، والتطهير العرقي، وعانى – ولا يزال يعاني – معنوياً ومادياً، وكان ضحيةً لعمليةٍ منظمةٍ، ومدبرةٍ، ومدعومةٍ، من الخارج لاقتلاعه من أرضه ووطنه، واستبداله بجماعات غريبة من المهاجرين من جميع أنحاء العالم، ولايزال هذا الشعب يُمثل حتى اليوم أكبر عدد من اللاجئين، والمُهجَّرين في العالم، وأقدمهم في الشتات.

وتُعد قضية اللاجئين الفلسطينيين من أبرز قضايا اللاجئين في العالم، ولعلها القضية الأكثر مأساوية، وتعقيداً، لأنها ذات خصوصية استثنائية تختلط فيها العوامل الدينية، والقومية، والإنسانية، والقانونية، والوجودية، ما حولها لقضية مزمنة شكلت هاجساً دولياً، وإقليمياً، وقومياً **(أبو الخير، 2010: 3)**.

فقد نشأت مأساة اللاجئين الفلسطينيين، وتعمقت معاناتهم، تحديداً عندما نشأت دولة "إسرائيل" عام 1948م على أنقاض فلسطين، وتشتت أهلها في مخيمات اللجوء والشتات، حيث تُجمع أكثر المصادر التاريخية، أن نكبة عام 1948م، أرغمت ما يقارب 900 ألف فلسطيني على الهجرة القسرية خارج مُدنهم، وقُراهم، بعد أن قام اليهود وعصاباتهم العسكرية بتدمير أكثر من 540 قرية ومدينة فلسطينية، خاصة تلك الواقعة على الساحل الفلسطيني، الممتد من الناقورة إلى غزة، وحولتها إلى مستوطنات، ومستعمرات يهودية **(أبو ستة، 2001: 16)**.

إن قضية اللاجئين هي إحدى القضايا المركزية، وحق ثابت من الحقوق، والثوابت الوطنية للشعب الفلسطيني إلى جانب الحقوق والثوابت الأخرى، لذا فهي بحاجة إلى استثمار كل الوسائل والأدوات المتاحة وتوظيفها من أجل الحصول عليها واستعادتها، ومن هذه الأدوات الدبلوماسية التي يجب استثمارها من أجل تعزيز الموقف الدولي تجاه القضايا المركزية للشعب الفلسطيني، بوصفها جزءاً من المعركة مع الاحتلال، ومن هذا المنطلق رأى الباحث ضرورة البحث عن الأداء الدبلوماسي الفلسطيني في تعزيز الموقف الدولي تجاه قضة اللاجئين، ومحاولة الكشف عن الإشكالات التي تواجهها.

مشكلة الدراسة:

تتعدد القضايا، والحقوق، والثوابت الفلسطينية التي يتمسك بها الشعب الفلسطيني، ويُدافع عنها، ويُطالب بها، ومن هذه القضايا والحقوق المهمة قضية اللاجئين وحق العودة، والتي هي بحاجة إلى تسخير كل الأدوات المتاحة وتوظيفها، وفي صدارتها الدبلوماسية لخدمة تلك القضية.

اطلع الباحث على عديد المواقع الالكترونية وراجعها، وخاصةً موقع وزارة الخارجية، ودائرة شئون المفاوضات، ومجلس الوزراء الفلسطيني بوصفهم القائمين على العمل الدبلوماسي الفلسطيني، كما اطلع على عدد من الدراسات السابقة، منها دراسة الشوملي (2007م): "حق العودة في خطاب منظمة التحرير" التي كان من أبرز نتائجها أنه بتوقيع اتفاق أسلو عام 1993م دخل حق العودة في نفق مجهول، حيث رُحّل إلى مفاوضات الحل النهائي، وأُسقطت المرجعية الدولية، وقرار 194 من أُسس الحل، وأصبحت المرجعية تستند إلى ما يتفق عليه الجانبان الفلسطيني و"الإسرائيلي" **(الشوملي، 2007: 30)**.

هذا أعطى مؤشراً لوجود ضرورة للبحث من أجل التعرف إلى الأداء الدبلوماسي الفلسطيني في تعزيز الموقف الدولي تجاه قضية اللاجئين، وبناءً عليه؛ فإن مشكلة الدراسة تتمثل في السؤال الرئيس التالي: "**ما مستوى الأداء الدبلوماسي الفلسطيني في تعزيز الموقف الدولي تجاه قضية اللاجئين؟**"

<u>ويتفرع من السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية التالية:</u>

1. ما واقع الأداء الدبلوماسي الفلسطيني في تعزيز الموقف الدولي تجاه قضية اللاجئين؟
2. ما مدى امتلاك الدبلوماسية الفلسطينية لخطط، وبرامج، وإمكانات، ووسائل، وكوادر دبلوماسية كافية تستطيع من خلالها تعزيز الموقف الدولي تجاه قضية اللاجئين؟ وإن توفرت هل تُستخدم بالشكل المطلوب والمناسب؟
3. ما مدى تأثير جهة التمثيل الدبلوماسي الفلسطيني (منظمة التحرير – السلطة الفلسطينية) ومدى تأثير الانقسام السياسي الفلسطيني على الأداء الدبلوماسي الفلسطيني في تعزيز الموقف الدولي تجاه قضية اللاجئين؟
4. ما مواطن القوة، ومواطن الخلل والقصور في الأداء الدبلوماسي الفلسطيني في تعزيز الموقف الدولي تجاه قضية اللاجئين؟
5. كيف يمكن تطوير الأداء الدبلوماسي الفلسطيني في تعزيز الموقف الدولي تجاه قضية اللاجئين؟

أهداف الدراسة:

1. التعرف إلى واقع الأداء الدبلوماسي الفلسطيني في تعزيز الموقف الدولي تجاه قضية اللاجئين.
2. معرفة مدى وجود خطط، وبرامج، وإمكانات، ووسائل، وكوادر دبلوماسية كافية لدى الدبلوماسية الفلسطينية تستطيع من خلالها تعزيز الموقف الدولي تجاه قضية اللاجئين، والتعرف إلى مدى استخدامها بالشكل المطلوب والمناسب.

3. توضيح مدى تأثير جهة التمثيل الدبلوماسي الفلسطيني (منظمة التحرير – السلطة الفلسطينية) وتأثير الانقسام السياسي الفلسطيني على الأداء الدبلوماسي الفلسطيني في تعزيز الموقف الدولي تجاه قضية اللاجئين.
4. التعرف إلى مواطن القوة، ومواطن الخلل والقصور في الأداء الدبلوماسي الفلسطيني في تعزيز الموقف الدولي تجاه قضية اللاجئين.
5. تقديم رؤية وتصور لتطوير الأداء الدبلوماسي الفلسطيني في تعزيز الموقف الدولي تجاه قضية اللاجئين.

متغيرات الدراسة:

المتغير المستقل: ويتمثل في أداء الدبلوماسية الفلسطينية.

المتغير التابع: ويتمثل في تعزيز الموقف الدولي.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في أنها تتناول إحدى أهم القضايا، والحقوق، والثوابت الفلسطينية، ومن هنا يمكن تقسيم أهمية الدراسة إلى أهمية نظرية، وأهمية عملية تطبيقية على النحو التالي:

الأهمية النظرية:

1. دراسة واقع ومحددات الأداء الدبلوماسي الفلسطيني في تعزيز الموقف الدولي تجاه قضية اللاجئين، وكشف موطن الخلل والقصور في هذا الأداء.
2. تُعد الدراسة مدخلاً لمزيد من الدراسات التي تتناول الأداء الدبلوماسي الفلسطيني تجاه القضايا الرئيسية للشعب الفلسطيني، كقضية القدس، واللاجئين، والحدود، والاستيطان.
3. إثراء المكتبة السياسية بإضافة جديدة إلى ميدان الدبلوماسية والعلاقات الدولية.

الأهمية العملية التطبيقية:

1. مساعدة صناع القرار، وأصحاب الاختصاص، سيما في وزارة الخارجية ودائرة شئون المفاوضات الفلسطينية في التعرف إلى مواطن القوة، وأوجه القصور والخلل في الأداء الدبلوماسي الفلسطيني تجاه قضية اللاجئين من خلال نتائج الدراسة، وبالتالي العمل على تعزيز نقاط القوة ومعالجة أوجه القصور والخلل بما يخدم قضية اللاجئين محلياً، وإقليمياً، ودولياً.
2. تقديم رؤية ومقترح للارتقاء بالأداء الدبلوماسي الفلسطيني في تعزيز الموقف الدولي تجاه قضية اللاجئين.

حدود الدراسة:

- **الحد الموضوعي:** دراسة الأداء الدبلوماسي الفلسطيني في تعزيز الموقف الدولي تجاه قضية اللاجئين الفلسطينيين.
- **الحد البشري:** أساتذة العلوم السياسية، والمختصين في قضية اللاجئين الفلسطينيين.
- **الحد الزماني:** ناقشت الدراسة الفترة الزمنية الممتدة من (1964م – 2014م) وأُجريت هذه الدراسة خلال الفصل الدراسي الأول للعام 2015م/2016م.

منهج الدراسة:

استخدم الباحث ثلاثة مناهج للوقوف على أداء الدبلوماسية الفلسطينية تجاه قضية اللاجئين، وهي على النحو التالي:

1. **المنهج الوصفي التحليلي:** الذي يُعرف أنه: "أحد أشكال التحليل، والتفسير العلمي لوصف ظاهرة أو مشكلة محددة، وتصويرها عن طريق جمع بيانات ومعلومات مقننة عن الظاهرة أو المشكلة، وتصنيفها وتحليلها، وإخضاعها للدراسة الدقيقة" **(الجبوري، 2012: 179)**.
2. **المنهج التاريخي:** ويُعرف أنه: "ذلك البحث الذي يصف، ويسجل ما مضى من وقائع، وأحداث الماضي، ويدرسها، ويفسرها، ويحللها على أسس علمية منهجية ودقيقة؛ بقصد التوصل إلى حقائق وتعميمات تساعد في فهم الحاضر على ضوء الماضي والتنبؤ بالمستقبل" **(عسكر، وآخرون، 1992م، ص105)**.
3. **المنهج المقارن:** وهو ذلك المنهج الذي يعتمد على المقارنة في دراسة الظاهرة حيث يُبرز أوجه الشبه والاختلاف فيما بين ظاهرتين أو أكثر، ويعتمد الباحث من خلال ذلك على مجموعة من الخطوات من أجل الوصول إلى الحقيقة العلمية المتعلقة بالظاهرة المدروسة **(قباري، 1982: 136)**.

مجتمع الدراسة:

يتمثل في أساتذة العلوم السياسية، والدبلوماسيين في وزارة الخارجية الفلسطينية، والمختصين في قضية اللاجئين الفلسطينيين.

أدوات الدراسة:

استخدم الباحث أداة المقابلة، حيث تم إجراء مقابلات مع بعض أساتذة العلوم السياسية، والدبلوماسيين في وزارة الخارجية الفلسطينية، والمختصين في قضية اللاجئين لمعرفة الأداء الدبلوماسي الفلسطيني في تعزيز الموقف الدولي تجاه قضية اللاجئين.

مصادر الدراسة:

اعتمد الباحث على نوعين من المصادر خلال إعداد الدراسة، وهما: **المصادر الأولية:** وتتمثل في المقابلة. **المصادر الثانوية:** وتتمثل في الكتب، والمراجع، والدوريات، والمواقع الالكترونية، والدراسات السابقة.

مصطلحات الدراسة:

1. **الأداء:** هو النتائج العملية التي تنتج من التفاعل بين الجهد، والإمكانات، وإدراك الدور **(محمد، 2000: 210)**.

التعريف الإجرائي: "النتائج العملية التي حققتها الدبلوماسية الفلسطينية تجاه قضية اللاجئين الفلسطينيين نتيجة التفاعل بين الجهود التي بذلها الدبلوماسيون الفلسطينيون والإمكانات المتاحة لهم، وإدراكهم للدور الفعلي المطلوب منهم في هذا الشأن".

2. **الدبلوماسية:** "مجموعة المفاهيم، والقواعد، والإجراءات، والمراسم، والمؤسسات، والأعراف الدولية التي تنظم العلاقات بين الدول، والمنظمات الدولية، والممثلين الدبلوماسيين، بهدف خدمة المصالح العليا (الأمنية والاقتصادية) والسياسات العامة، وللتوثيق بين مصالح الدول بواسطة الاتصال، والتبادل، وإجراء المفاوضات السياسية، وعقد الاتفاقيات، والمعاهدات الدولية" **(الكيالي، 2012: 662)**.

التعريف الإجرائي: "مجموعة المفاهيم، والقواعد، والإجراءات، والمراسم، والمؤسسات، والأعراف التي تنظم العلاقات بين فلسطين والدول، والمنظمات الدولية، والممثلين الدبلوماسيين، بهدف خدمة المصالح العليا (الأمنية والاقتصادية) والسياسات العامة لفلسطين، وللتوثيق بين مصالح فلسطين، والدول بواسطة الاتصال، والتبادل، وإجراء المفاوضات السياسية، وعقد الاتفاقيات، والمعاهدات الدولية".

3. **الموقف الدولي:** ويقصد به "الحافز المباشر الناشئ من البنية الخارجية في فترة زمنية معينة، والذي يتطلب من صانع السياسة الخارجية التصرف بشكل معين للتعامل معه" **(حسين، 2007: نت)**[1].

التعريف الإجرائي: "الحافز المباشر الناشئ من البنية الخارجية في فترة زمنية معينة والذي يتطلب من صانع السياسة الخارجية الفلسطينية التصرف بشكل معين للتعامل معه".

[1] http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=116094 (30/10/2015).

4. **اللاجئون:** "اللاجئ الفلسطيني هو كل فلسطيني حال و/أو يَحُولُ الاحتلال الصهيوني دون تمتعه و/أو ذريته بحق الإقامة الدائمة في بلدته الأصلية من فلسطين التاريخية، وبكامل حقوق المواطنة فيها، دون النظر إلى تاريخ بدء حرمانه من هذا الحق، أو طريقة حرمانه باللجوء، أو النزوح، أو التهجير، أو الطرد، أو الإبعاد، أو التغييب، أو التجنيس، أو المنع، أو استخدام أية وسيلة تحرمه من حقه في العودة" (**الوقائع الفلسطينية، 2008: 14**).

الدراسات السابقة:

إن استعراض الدراسات السابقة يُفيد الباحث من التجارب، والنتائج، والتوصيات التي توصل إليها الباحثون، وقد استعرض الباحث (17) دراسة سابقة، (9) دراسة تتعلق بالدبلوماسية، منها (6) دراسات محلية، و(3) دراسات عربية، أما الدراسات المتعلقة بموضوع اللاجئين الفلسطينيين فقد بلغ عددها (8) دراسات، منها (4) دراسات محلية، و(4) دراسات أجنبية، واعتمد الباحث في عرضه لتلك الدراسات الترتيب الزمني من الأحدث إلى الأقدم مبتدئاً من عام 2015م حتى عام 2001م، وهي على النحو التالي:

أولاً: الدراسات المتعلقة بالدبلوماسية:

1) الدراسات المحلية:

1. **دراسة صلاحات (2015م): "دور الدبلوماسية الفلسطينية في التأثير على مواقف وسياسات الاتحاد الأوروبي تجاه عملية التنمية السياسية في فلسطين 2005م-2013م"**

هدفت الدراسة إلى بيان تأثير الدبلوماسية الفلسطينية على مواقف الاتحاد الأوروبي، ودوره تجاه عملية التنمية السياسية في فلسطين، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، واستخدم المقابلة أداةً للدراسة.

خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها: أن الدبلوماسية الفلسطينية تمكنت من تحقيق بعض النجاحات على صعيد تطوير الموقف الأوروبي السياسي والتنموي تجاه فلسطين، لكن ثمة عوامل ضعف لديها تكمن في عدم مقدرتها على التأثير على الاتحاد الأوروبي نحو تطوير مواقفه النظرية إلى مواقف عملية، تنتج عنها سياسات فعلية يطبقها الاتحاد الأوروبي لدعم التنمية السياسية على طريق تحقيق وتجسيد الدولة الفلسطينية المستقلة.

وأوصت الدراسة بضرورة تطوير أداء الدبلوماسية الفلسطينية، وتفعيله تجاه الاتحاد الأوروبي وزيادة الكادر الدبلوماسي الفلسطيني العامل في الاتحاد الأوروبي وتدريبه جيداً، وتوفير المصادر اللازمة لتفعيل دوره هناك، ووضع خطة دبلوماسية فلسطينية واضحة المعالم والخطوط تجاه الاتحاد الأوروبي تشمل الأهداف، والوسائل، والآليات، وتتناسب مع حجم الاتحاد الأوروبي وأهميته.

2. **دراسة الغريز (2015م): "دور الدبلوماسية الشعبية في تعزيز الموقف الدولي تجاه القضية الفلسطينية "وفود التضامن الدولية إلى قطاع غزة نموذجاً 2008م-2013م"**

هدفت الدراسة إلى مناقشة دور الدبلوماسية الشعبية في تعزيز الموقف الدولي تجاه القضية الفلسطينية (2008م-2013م)، استخدم الباحث المنهج التاريخي، والمنهج الوصفي التحليلي، ومنهج تحليل النظم، والمنهج الاستشرافي، واستخدم المقابلة أداةً للدراسة.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن الدبلوماسية الشعبية ساهمت في تحريك الموقف الدولي على المستويين الرسمي والشعبي للوقوف بجانب القضية الفلسطينية، كما تمكنت من تشكيل رأي عام عالمي أثناء مرور القضية الفلسطينية في منعطفات حادة كعدوان 2008م، وعدوان 2012م، والحصار "الإسرائيلي" المفروض على قطاع غزة، وعملت على تسويق مظلومية الشعب الفلسطيني وقضيته لدى دول العالم والمجتمع الغربي.

وأوصت الدراسة القائمين على رسم السياسة الخارجية بالعمل على إدراج الدبلوماسية الشعبية ضمن التخطيط الاستراتيجي لتنفيذ السياسة الخارجية الفلسطينية من خلال استغلال الدبلوماسية الشعبية وتطويعها في ذلك ما أمكن، كما أوصت بضرورة قيام الحكومة الفلسطينية بتشكيل دائرة خاصة للاهتمام بالدبلوماسية الشعبية.

3. **دراسة سحويل (2014م): "مستقبل التمثيل الدبلوماسي الفلسطيني في ظل إشكالية الدولة ومنظمة التحرير الفلسطينية"**

هدفت الدراسة إلى التعرف على مستقبل التمثيل الدبلوماسي الفلسطيني في ظل إشكالية الدولة ومنظمة التحرير، وبيان ظروف نشأة التمثيل الدبلوماسي الفلسطيني، وكيفية تطوره، والجهة المختصة به، ومعرفة مدى توافقه مع القوانين والأعراف الدبلوماسية، ومدى تأثير قبول فلسطين دولة غير عضو، وتأثير الانقسام السياسي على التمثيل الدبلوماسي، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، ومنهج تحليل النظم، واستخدم المقابلة أداةً للدراسة.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن فلسطين ممثلة بمنظمة التحرير بوصفها حركة تحرر وطني هي شخص من أشخاص القانون الدولي، وبالتالي هي الجهة المختصة بالتمثيل الدبلوماسي لدى الفلسطينيين، كما أن الانقسام الفلسطيني أضر بالمشروع الوطني الفلسطيني وبالدبلوماسية الفلسطينية، حيث أظهر الشعبَ الفلسطيني منقسماً ومفرقاً، وأن الدبلوماسية الفلسطينية لم تتمكن في مفاوضات مدريد وواشنطن من تحقيق أي إنجاز يذكر بسبب التعنت "الإسرائيلي" والانحياز الأمريكي "لإسرائيل".

وأوصت الدراسة بضرورة إعادة الاعتبار لمنظمة التحرير كونها الإطار الجامع، وأن تكون الدائرة السياسية فيها هي الجهة المخولة بتمثيل الشعب الفلسطيني في المحافل الدولية، شريطة أن يتم إعادة بنائها، ودمقرطتها على أسس وطنية، والاستفادة من المصالحة الفلسطينية في إظهار الشعب الفلسطيني، ونظامه السياسي أمام المجتمع الدولي موحداً، والعمل على تعزيز الإنجازات السياسية، والدبلوماسية على المستويات كافة.

4. **دراسة باجس (2011م): "الدبلوماسية العامة الفلسطينية بعد الانتخابات التشريعية الثانية"**

هدفت الدراسة إلى توضيح دور الدبلوماسية العامة الفلسطينية بين قريناتها من أنواع الدبلوماسية الأخرى للوصول إلى تصور لما هو قائم حالياً من الدبلوماسية العامة الفلسطينية، وما يجب أن يكون عليه الوضع لتحقيق الأهداف القصوى التي يستطيع هذا النوع من الدبلوماسية تحقيقها، وقد استخدمت الباحثة المنهج الكيفي لتتبع الدراسات التي تحدثت عن الدبلوماسية العامة نظرياً، وعن بعض النماذج التطبيقية لدول احترفت هذا النوع من الدبلوماسية، ولجأت إلى التحليل المقارن، وأسلوب دراسة الحالة، واستخدمت المقابلة والاستبانة.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: أن جهود الفلسطينيين في تفعيل دبلوماسيتهم العامة ما زالت تقليديةً، ولم ترقَ إلى مستوى تفعيل "الخيوط" كافة. وخلصت أيضاً إلى حدوث نوع من التغير في الدبلوماسية العامة مع الانتخابات التشريعية الثانية اتسم بطابع مزدوج بين الإيجابية والسلبية، وأن المأمول من الدبلوماسية العامة ليس تحرير الأرض؛ بل زيادة الوعي بالقضية الفلسطينية، ومحاولة إيجاد نقطة قوة جديدة للشعب الفلسطيني في المحافل الدولية.

وأوصت الدراسة بمحاولة ربط الدبلوماسية الرسمية بقرينتها العامة، من خلال تبني الدبلوماسية الرسمية لرواية فلسطينية موحدة في نشرها عالمياً من الدبلوماسية العامة، وضرورة توحيد الخطاب الفلسطيني الخارجي على الثوابت الفلسطينية، حتى في ظل الانقسام، وليكن الشعار (صوت واحد، شعب واحد .. مهما اختلفت الآراء والرؤى).

5. **دراسة توام (2011م): "النشاط الدبلوماسي لحركات التحرر الوطني وأثره في القانون الدولي والعلاقات الدولية: التجربة الفلسطينية"**

هدفت الدراسة إلى التعرف إلى ماهية التأثير الذي أحدثه النشاط الدبلوماسي لحركات التحرر الوطني في بنية القانون الدولي، والعلاقات الدولية بشكل عام، وبما يخدم مصالحها بشكل خاص، وكيف حصلت على تلك المكاسب، واستفادت منها في خدمة مطالبها؟ واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي إلى جانب المنهج التاريخي، والمنهج المقارن، والمنهج القانوني.

وقد خلصت الدراسة إلى أن النشاط الدبلوماسي لحركات التحرر الوطني أثر في أنساق العلاقات الدولية التي باتت حركات التحرر من ضمن شخوصها المعتبرين، وفي المقابل أثر انفتاحها، وتعاطيها مع الأشخاص الدوليين الآخرين على مبادئها الأساسية دافعة بها إلى تبني أساليب أقل راديكالية.

6. **دراسة عيروط (2011م): "الدبلوماسية الفلسطينية في المفاوضات الفلسطينية – "الإسرائيلية" وأثرها على تحقيق الدولة الفلسطينية المستقلة"**

هدفت الدراسة إلى التعرف إلى ملامح الدبلوماسية الفلسطينية ومرتكزاتها في المفاوضات مع "إسرائيل"، وتتبع العملية التفاوضية عبر حقبة زمنية استمرت أكثر من 18 عاماً، للوقوف على النظرية الفلسطينية في التفاوض التي تشكلت بعد أعوام عديدة من التفاوض مع "الإسرائيليين"، وقد استخدم الباحث المنهج التحليلي، ومنهج المقارنة، والمنهج التاريخي، ومنهج حل الصراعات.

وخلصت الدراسة إلى العديد من الاستنتاجات أهمها: أن المفاوض الفلسطيني لم يستطع تغيير الحقائق على الأرض إلا بشكل طفيف، واعتمد بشكل أساس على ما تطرحه "إسرائيل" من تغيرات تخص تصوراتها الخاصة، أكثر من اعتماده على قدرة الموقف الفلسطيني على إجبار "إسرائيل" على إحداث تغييرات، ولم يستطع أيضاً ضبط الاستراتيجيات، والسياسات، والتكتيكات التفاوضية الفلسطينية مع المرجعيات الوطنية الفلسطينية نتيجة للموقف التفاوضي الضعيف.

وأوصت الدراسة بالعمل على محاولة إدارة الصراع من خلال التوجه إلى المجتمع الدولي، والقوى الفاعلة، ومحاولة بناء بنية تحتية فكرية تُجرّم "إسرائيل" على المستوى الدولي، وتكرس الحقوق الفلسطينية، وضرورة استغلال التغير الإقليمي على المستوى العربي، وتعليق المفاوضات في إطار استراتيجية فلسطينية جديدة لإحداث أزمة تضع "إسرائيل" أمام مسئولياتها كونها دولة محتلة، بحيث تؤدي إلى تدخل الولايات المتحدة، والمجتمع الدولي بصورة مؤثرة.

2) الدراسات العربية:

1. **دراسة عنان (2014م): "دور الدبلوماسية الدولية في تدعيم العلاقات الدولية وتعزيز حقوق الإنسان"**

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على الدور الذي تلعبه الدبلوماسية الدولية في بناء الثقة بين الدول بوصفها أساساً لتدعيم العلاقات الدولية، في ظل سياق دولي يتسم بتداخل المصالح، ومدى تأثير ذلك على قضية حقوق الإنسان، كونها هدفاً، وغايةً للقانون الدولي المعاصر.

وخلصت الدراسة إلى التأكيد على المكانة التي يجب أن تحظى بها الدبلوماسية الدولية في توجيه سلوك الدول نحو سياسة المفاوضات، وعقد الاتفاقيات السلمية الضامنة لإقرار السلام العالمي،

وأن دور الدبلوماسية الدولية يُعد عاملاً حاسماً في ضبط سلوك الدول، ودفعها إلى عقد المعاهدات السلمية بوصفها أساساً لبناء الثقة بين أشخاص القانون الدولي، مما يساعد في تدعيم العلاقات الدولية، وتعزيز حقوق الإنسان في المسرح الدولي لما بعد الحرب الباردة.

2. دراسة بودردابن (2009م): "دور الدبلوماسية غير الرسمية في تنفيذ السياسة الخارجية"

هدفت الدراسة إلى الكشف عن دور الدبلوماسية غير الرسمية في تنفيذ السياسة الخارجية بما يحقق سياسة خارجية رشيدة قائمة على المشاركة الشعبية غير الرسمية، وقد استخدمت الباحثة المنهج التاريخي، والمنهج الوصفي، ومنهج دراسة الحالة.

وخلصت الدراسة إلى أن الدبلوماسية غير الرسمية أصبحت أداة في يد الدول الكبرى، تستخدمها للحوار مع شعوب الدول الأخرى، وضمان فهم شعوب العالم لبعضها البعض من خلال المبادئ، والقيم بالصورة التي تضمن آلية تحقيق المصالح الوطنية والقومية، وأن الولايات المتحدة الأمريكية استخدمت الدبلوماسية الشعبية من أجل تفكيك سوء الفهم الذي قد ينشأ في الدول، والشعوب المختلفة من جراء الإصرار على تحقيق أمريكا لمصالحها في العالم.

وأوصت الدراسة بضرورة مضاعفة أنشطة الدبلوماسية غير الرسمية، وتفعيل برامجها، وآفاق التعاون المشترك بين الدول، وذلك لما لهذه الأداة من دور في تنفيذ السياسات الخارجية للدول، وتعزيز الحوار، وسياسات التعاون بين الشعوب والأمم، كما أوصت بضرورة إعداد استراتيجية جديدة للدبلوماسية غير الرسمية تشتمل على الأهداف المحورية والوسائل الرئيسة من أجل تحقيقها على المدى البعيد.

3. دراسة الحياري (2009م): "الدبلوماسية الأردنية تجاه الأزمات الشرق أوسطية: فلسطين والعراق ولبنان 2000م-2006م"

هدفت الدراسة إلى التعرف إلى الدبلوماسية الأردنية تجاه الأزمات الشرق أوسيطة، وتحديداً أزمة انتفاضة الأقصى 2000م، وحرب العراق 2003م، وحرب لبنان 2006م، وتوضيح العوامل التي تقف خلف مواقف الأردن الدبلوماسية تجاه تلك الأزمات، وقد استخدمت الباحثة المنهج التاريخي والمنهج التحليلي.

وخصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: أن الأردن بالرغم من قلة موارده وقلة حجمه، وموقعه الجغرافي في منطقة غير مستقرة إلا أنه استطاع أن يلعب دوراً مهماً تجاه الأزمات المحيطة، وأن الدبلوماسية الأردنية كانت العامل الأول في الحفاظ على المصالح الوطنية للأردن في مثل تلك الظروف غير المستقرة.

وأوصت الدراسة بضرورة استمرار الأردن على ذات النهج في دبلوماسيته تجاه القضايا المحيطة من أجل الاستمرار في حفظ مصالح الأردن الوطنية.

ثانياً: الدراسات المتعلقة باللاجئين:

1) الدراسات المحلية:

1. دراسة يوسف (2009م): "اللاجئون الفلسطينيون وحق العودة في السياسات الأمريكية: من مبادرات الحرب الباردة إلى مقترحات كلينتون"

هدفت الدراسة إلى التعرف إلى مختلف المواقف الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية، وقضية اللاجئين تحديداً، والبحث في العوامل، والمتغيرات الداخلية، والخارجية، والمحددات القانونية، والإنسانية، والأخلاقية التي تحكم وتؤثر على صناعة المواقف، والسياسات، والمشاريع الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية وقضية اللاجئين، ومدى توافق هذه المشاريع مع القانون الدولي ومعطياته، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج التاريخي، والمنهج المقارن.

وخلصت الدراسة إلى أن الولايات المتحدة منذ ظهور القضية الفلسطينية قضيةً سياسيةً وإنسانية، تبنت، واعتمدت مواقف سياسات مناوئة للفلسطينيين، ومؤيدة "لإسرائيل". وكانت تنظر للقضية الفلسطينية على أنها قضية مشردين ومشتتين، بحاجة إلى دعم معنوي، ومادي ليتم تأهيلهم وتوطينهم. وتبنت الإدارات الأمريكية المختلفة ثلاثة مقترحات لإيجاد حلول لقضية اللاجئين وهي: التوطين، والتعويض، وإعادة التأهيل.

وأوصت الدراسة بضرورة كشف العلاقات الوثيقة بين اللوبي اليهودي، والإدارات الأمريكية المختلفة خاصة أن النظام السياسي الأمريكي التعددي يعطي مساحات واسعة إلى اللوبيات، وجماعات الضغط التي تؤثر في عملية صنع القرار، كما أوصت بضرورة التمسك بحق العودة من خلال التمسك بقرار 194 مهما كانت الضغوط والابتزازات الممارسة على الجانب الفلسطيني على طاولة المفاوضات.

2. دراسة الفرا (2009م): "حق العودة للاجئين الفلسطينيين في الشرعية الدولية"

هدفت الدراسة إلى الكشف عن مكانة وموقع قضية اللاجئين، وحق العودة من القضية الفلسطينية، وكيفية تطبيق قرارات الشرعية الدولية المتعلقة بقضية اللاجئين، واقتراح رؤية موضوعية لحلها وفقًا للشرعية الدولية، وقد استخدم الباحث منهج تحليل المحتوى، والمنهج الوصفي التحليلي.

وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها: أن "إسرائيل" هي المسئولة عن قضية اللاجئين، لذا يجب عليها أن لا تُنكر عودتهم إلى أرضهم وممتلكاتهم، وأن حرمان الشعب الفلسطيني من حقه في العودة إلى أرضه يُعد انتهاكاً صارخاً لاتفاقيات لاهاي، وجنيف، والميثاق الدولي لحقوق الإنسان، وأن إسقاط هذا الحق يعني إسقاط قرار الجمعية رقم 194، وإسقاط بقية القرارات ذات الصلة بالقضية الفلسطينية، كما أن قرار مجلس الأمن رقم242 تجاهل وجود الشعب الفلسطيني؛ وأن ادعاء

"إسرائيل" بأن القرار رقم 194 سقط بالتقادم، هو ادعاء باطل؛ لأن قرارات الأمم المتحدة تحتفظ بفاعليتها مهما طال عليها الزمن، ولا تسقط بالتقادم.

وأوصت الدراسة بتوصيات عديدة، أهمها: أن المفاوض الفلسطيني يجب أن يتمسك بقرارات الشرعية الدولية، خاصة المتعلقة بحق العودة للاجئين، وبكل الثوابت الفلسطينية، كما يجب عليه استخدام ميزان الحق والقانون الدولي في المطالبة بتطبيق قرارات الأمم المتحدة التي حفظت له حقه، وعليه أن يدرك أنه لا مفاوضات دون طرح قضية اللاجئين، وتطبيق قرار حق العودة.

3. دارسة عدوان (2009م): "المواقف الأمريكية من قضية اللاجئين الفلسطينيين 1948م – 2007م"

هدفت الدراسة إلى دراسة المواقف الأمريكية الرسمية من قضية اللاجئين الفلسطينيين منذ 1948م – 2007م، التي جاءت على شكل مشاريع سياسية تم طرحها لحل القضية.

وخلصت الدراسة إلى أن معظم ما طُرح من مشاريع تتعلق بالقضية الفلسطينية، وقضية اللاجئين الفلسطينيين، جاءت في مجملها مشاريع لتصفية القضية الفلسطينية أولاً، ولقضية اللاجئين ثانياً، وكانت بعيدة جداً عن القرارات الدولية الخاصة بقضية اللاجئين، وعلى رأسها قرار رقم 194. كما أنها ظلت بعيدة عن تحميل "إسرائيل" أية مسؤولية قانونية، أو أخلاقية تجاه تلك القضية.

4. دارسة الشوملي (2007م): "حق العودة في خطاب منظمة التحرير"

هدفت الدراسة إلى رصد مكانة حق العودة ومتابعتها وتحليلها، في الخطاب السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية، واستخدم الباحث منهج تحليل المضمون من خلال تناول الوثائق الرسمية الصادرة عن المجالس الوطنية الفلسطينية في دوراته البالغة (21) دورة، بدءًا من أول دورة في العام 1964م وحتى آخر دورة في العام 1996م، وبالتركيز على الوثائق التي تناولت حق العودة سواء أكانت مباشرة أم غير مباشرة.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: أن نشوء منظمة التحرير صاحبه تحول قضية اللاجئين الفلسطينيين من قضية إنسانية إلى هوية وطنية، وباستمرار صعود المنظمة تحول الجسم الاجتماعي للاجئين إلى القاعدة المادية للوطنية الفلسطينية المعاصرة. ومن العام 1988م حتى عام 1992م انتقل حق العودة إلى خطاب التسوية السياسية، وعلى أساس قرارات الشرعية الدولية، وبتوقيع اتفاق أوسلو عام 1993م دخل حق العودة في مسيرة المفاوضات، ورُحّل إلى مفاوضات الحل النهائي، وأُسقطت المرجعية الدولية، وقرار 194 من أُسس الحل، وأصبحت المرجعية تستند إلى ما يتفق عليه الجانبان الفلسطيني و"الإسرائيلي" خلال المفاوضات الثنائية.

وطرحت الدراسة مجموعة توصيات، أهمها: ضرورة إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية على أسس ديمقراطية، وترك نظام المحاصصة والتوجه نحو نظام الانتخاب المباشر الحر، لضمان انبثاق ميكانيزمات حماية جدية لحق العودة في خطاب المنظمة وعملها السياسي، والعمل على إعادة صياغة استراتيجية العمل السياسي الفلسطيني على أساس نقل ملف القضية الفلسطينية للأمم المتحدة في إطار بلورة خطاب تفاوضي يستند على قرار 194، يكون مدعوماً بصيغة إجماع وطني فلسطيني حول حق العودة، ورفض التوطين، وتكريس ذلك في تشريعات رسمية يسنها المجلس الوطني والمجلس التشريعي الفلسطيني.

2) الدراسات الأجنبية:

1. دراسة بوكو (2009م): وضع اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى: حق العودة من منظور الأونروا.

Bocco (2009): The Status of the Palestinian Refugees in the Near East: The Right of Return and UNRWA in Perspective

هدفت الدراسة إلى التعرف على الوضع القانوني للاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى: (الأردن، لبنان، سوريا، الضفة الغربية، قطاع غزة). من خلال الجمع بين نتائج الاستطلاعات مع المعلومات المستقاة من المصادر الأولية والثانوية، كما تسعى إلى تسليط الضوء على التفاعل المستمر للاعتبارات الإنسانية، والاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية التي شكلت وضع اللاجئين في الشرق الأدنى خلال مرحلتين متميزتين من تاريخهم، تحديداً قبل التوقيع على اتفاق أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية و"إسرائيل" عام 1993م وبعده.

وتوصلت الدراسة إلى أن تجربة اللاجئين الفلسطينيين هي أنموذجٌ حيٌ لتطور العلاقات بين الوكالات الإنسانية، والسلطات المانحة والمضيفة، واللاجئين على مدى عقود من الزمن، على الرغم من التباين الكبير في الأجندات، وبدء عملية السلام في المنطقة.

وأوصت الدراسة بضرورة أن يكون لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى التابعة للأمم المتحدة دورٌ في تحقيق عملية السلام الدائم بين العرب و"إسرائيل".

2. دراسة أختار (2008م): النكبة الفلسطينية من 1948م – 2008م، 60 عاماً من المحنة.

Akhtar (2008): The Palestinian Nakba 1948-2008, 60 years of catastrophe

هدفت الدراسة إلى مناقشة قرار تقسيم فلسطين رقم 181 الصادر عام 1947م وشرحه، وإبراز المذابح التي تعرض لها الشعب الفلسطيني عام 1948م، وتسليط الضوء على حق عودة اللاجئين، وقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالقضية الفلسطينية، وناقشت الدراسة اجتياح "إسرائيل" للبنان، وخروج منظمة التحرير الفلسطينية منها، وتشتت الثورة الفلسطينية، والانتفاضة الفلسطينية.

وتوصلت الدراسة إلى أنه في حالة قيام دولة فلسطينية؛ فإنها ستكون غير قابلة للحياة نظراً للموانع "الإسرائيلية" والجدار العازل الذي أقامته "إسرائيل"، وأن الحل يكمن في إقامة دولة ديمقراطية واحدة يعيش فيها الفلسطينيون و"الإسرائيليون" جنباً إلى جنب في سلام.

وأوصت الدراسة بضرورة قيام المجتمع الدولي بالضغط على الجانبين الفلسطيني و"الإسرائيلي" – على قدم المساواة وبحيادية مطلقة– لحل الصراع، وتحقيق السلام في المنطقة.

3. دراسة فيشباخ (2002م): الأمم المتحدة وتعويض أملاك اللاجئين الفلسطينيين

Fischbach (2002): The United Nations and Palestinian refugee property compensation

هدفت الدراسة إلى بحث الجهود التي بذلتها لجنة التوفيق الخاصة بفلسطين (UNCCP) التابعة للأمم المتحدة من الفترة 1949م – 1966م من أجل تعويض اللاجئين الفلسطينيين، وحل الصراع العربي "الإسرائيلي".

وناقشت الدراسة جهود لجنة التوفيق عبر مكتبها الفني على مدار 12 عاماً في تحديد أملاك اللاجئين وتقييمها، ودراسة سجلات الأراضي لتقدير التعويضات اللازمة.

وتوصلت الدراسة إلى أن دور لجنة التوفيق تَقَلّص تدريجياً من دور التوفيق الشامل لتحقيق الاتفاق على تعويض اللاجئين إلى دور ثانوي لإجراء الدراسات الفنية، وعَزَت الدراسة سبب فشل اللجنة في تحقيق مهماتها إلى تدخلات الولايات المتحدة غير المعلنة في عمل اللجنة.

4. دراسة فيشباخ (2001م): أملاك اللاجئين الفلسطينيين في سجلات لجنة التوفيق الدولية: نظرة نقدية

Fischbach (2001): Palestinian refugee property in the UN Conciliation Commission: look at cash registers

هدفت الدراسة إلى توفير أساس لخطة تعويضات في حال تم التفكير في تعويض اللاجئين عن خسائرهم وفق ما دعا إليه قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194 سنة 1948م، من خلال الأساس الذي استندت إليه جهود لجنة التوفيق التابعة للأمم المتحدة التي بدأت عملها سنة 1955م، وانتهى سنة 1964م، وأسفر عن وضع 453.000 وثيقة تشهد بالأملاك العربية المملوكة، أو المستأجرة في "إسرائيل".

وتوصلت الدراسة إلى أن سجلات اللجنة هي أشمل، وأدق وثيقة تثبت ملكية أراضي اللاجئين الفلسطينيين، غير أن استخدامها يظل عرضة لبعض التحفظات، ومنها المشكلات المتعلقة بالشمول، والدقة، والترابط بين خسارة الأراضي، والتعويض العام للاجئين، والخلافات الأساسية بين أطراف الصراع العربي "الإسرائيلي" فيما يتعلق بمجمل قضية اللاجئين، والتعويضات عن الأراضي.

تعقيب على الدراسات السابقة (الفجوة البحثية):

وجد الباحث فجوة بحثية ليست بسيطة عند استعراض الدراسات السابقة آنفة الذكر حيث ركزت كل منها على مجال، أو موضوع معين غير ذلك الذي تتناوله هذه الدراسة، فقد ناقشت دراسة صلاحات (2015م) دور الدبلوماسية الفلسطينية في التأثير على مواقف الاتحاد الأوروبي وسياساته تجاه عملية التنمية السياسية في فلسطين، وتناولت دراسة الغريز (2015م) دور الدبلوماسية الشعبية في تعزيز الموقف الدولي تجاه القضية الفلسطينية، وتطرقت دراسة سحويل (2014م) مستقبل التمثيل الدبلوماسي الفلسطيني في ظل إشكالية الدولة، ومنظمة التحرير الفلسطينية، وتناولت دراسة باجس (2011م) الدبلوماسية العامة الفلسطينية بعد الانتخابات التشريعية الثانية، أما دراسة توام (2011م) فقد ناقشت النشاط الدبلوماسي لحركات التحرر الوطني، وأثره في القانون الدولي والعلاقات الدولية، وتطرقت دراسة عيروط (2011م) إلى أثر الدبلوماسية الفلسطينية في المفاوضات الفلسطينية "الإسرائيلية" على تحقيق الدولة الفلسطينية المستقلة.

هذا على صعيد الدراسات المحلية التي تناولت موضوع الدبلوماسية، أما الدراسات العربية؛ فقد ناقشت دراسة عنان (2014م) دور الدبلوماسية الدولية في تدعيم العلاقات الدولية وتعزيز حقوق الإنسان، وتناولت دراسة بودردابن (2009م) دور الدبلوماسية غير الرسمية في تنفيذ السياسة الخارجية، في حين درست دراسة الحياري (2009م) الدبلوماسية الأردنية تجاه الأزمات الشرق أوسطية.

أما الدراسات المحلية المتعلقة بموضوع اللاجئين؛ فقد ناقشت دراسة يوسف (2009م) قضية اللاجئين الفلسطينيين وحق العودة في السياسات الأمريكية، أما دراسة الفرا (2009م) فقد ناقشت حق العودة للاجئين الفلسطينيين في الشرعية الدولية، وتناولت دارسة عدوان (2009م) المواقف الأمريكية من قضية اللاجئين الفلسطينيين، وناقشت دارسة الشوملي (2007م) حق العودة في خطاب منظمة التحرير.

أما الدراسات الأجنبية التي تناولت موضوع اللاجئين؛ فقد ناقشت دراسة بوكو (2009م) وضع اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى وحق العودة من منظور الأونروا، كما تناولت دراسة أختار (2008م) النكبة الفلسطينية من 1948م – 2008م. في حين تناولت دراسة فيشباخ (2002م) دور الأمم المتحدة في تعويض أملاك اللاجئين الفلسطينيين. وتناولت دراسة فيشباخ (2001م) أملاك اللاجئين الفلسطينيين في سجلات لجنة التوفيق الدولية.

يتبين من الاستعراض السابق أن الدراسة الحالية "دراسة الباحث" تختلف عن الدراسات السابقة من حيث إنها تدرس الأداء الدبلوماسي الفلسطيني، ودوره في تعزيز الموقف الدولي تجاه قضية

اللاجئين الفلسطينيين، وأن جميع الدراسات السابقة سواء أكانت محلية أم عربية أم أجنبية لم تربط بين العمل الدبلوماسي وقضية اللاجئين أو حق العودة.

إن الدراسة الحالية تناولت واقع الأداء الدبلوماسي الفلسطيني، ودوره في تعزيز الموقف الدولي تجاه قضية اللاجئين، حيث تُحاول الدراسة معرفة مدى وجود خطط، وبرامج، وإمكانات، ووسائل، وأدوات كافية لدى الدبلوماسية الفلسطينية تستطيع من خلالها تعزيز الموقف الدولي تجاه قضية اللاجئين، ومدى استخدامها بالشكل المطلوب والمناسب.

كما تعمل الدراسة على بيان مدى امتلاك، واستخدام أعضاء السلك الدبلوماسي الفلسطيني الحنكة السياسية، والدبلوماسية، والقانونية الكافية لتعزيز الموقف الدولي تجاه قضية اللاجئين، وتوضح مدى تأثير الانقسام السياسي الفلسطيني، وجهة التمثيل الدبلوماسي الفلسطيني (منظمة التحرير – السلطة الفلسطينية) على الأداء الدبلوماسي الفلسطيني في تعزيز الموقف الدولي تجاه قضية اللاجئين. بالإضافة إلى الكشف عن مواطن القوة، ومواطن الخلل والقصور في الأداء الدبلوماسي الفلسطيني تجاه قضية اللاجئين، ثم تقديم رؤية وتصور لتطوير الأداء الدبلوماسي الفلسطيني في تعزيز الموقف الدولي تجاه قضية اللاجئين.

قضية اللاجئين الفلسطينيين (نظرة عامة)

أولاً: مفهوم اللجوء

ثانياً: نشأة قضية اللاجئين وأسبابها

ثالثاً: الأساليب التي اعتمدتها "إسرائيل" في تهجير الشعب الفلسطيني

رابعاً: موجات اللجوء

خامساً: قطاعات اللاجئين الفلسطينيين

سادساً: توزيع اللاجئين الفلسطينيين

سابعاً: مخيمات اللاجئين الفلسطينيين

ثامناً: آثار التهجير على اللاجئين الفلسطينيين

تاسعاً: أوضاع اللاجئين في الدول المضيفة

الفصل الثاني

قضية اللاجئين الفلسطينيين (نظرة عامة)

تمهيد:

قضية اللاجئين من القضايا المحورية في الصراع مع الاحتلال "الإسرائيلي"، وهي من أبرز ظواهر اللاجئين، ولعلها الأكثر مأساوية وتعقيداً بين قضايا اللاجئين في العالم؛ لأنها ذات خصوصية استثنائية تختلط فيها عوامل عديدة، وهي قضية سياسية بامتياز، وليست إنسانية كما تروج لذلك دولة الاحتلال وحليفتها أمريكيا، وبعض الدول الأخرى من خلال المشاريع والمقترحات والتصورات المقدمة لحل هذه القضية.

في هذا الفصل نستعرض قضية اللاجئين الفلسطينيين من خلال تعريف اللجوء واللاجئين الفلسطينيين، نشأة قضية اللاجئين وأسبابها، موجات اللجوء، قطاعات اللاجئين وتوزيعهم ومخيماتهم، آثار التهجير على اللاجئين الفلسطينيين، أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في الدول المضيفة.

أولاً: مفهوم اللجوء

يعد تحديد مفهوم اللاجئ الفلسطيني وتعريفه من المسائل والقضايا المهمة والجوهرية في معالجة قضية اللاجئين الفلسطينيين؛ لأنه يترتب علي ذلك تحديد أعداد اللاجئين، وحقوقهم، ومكانتهم في القانون الدولي والمسئولية عن أوضاعهم، والحماية القانونية التي يجب أن تتوفر لهم **(عدوان، 2013: 6)**.

1. تعريف اللاجئ لغةً:

اللجوء في اللغة: مشتق من لجأ، يقال: لجأ إلى الشيء أو المكان، ويقال: لجأت إلى فلان: أي: استندت إليه واعتضدت به، ولجأت من فلان، إذا عدلت عنه إلى غيره، وكان اللجوء بهذا المعنى إشارة إلى الخروج والانفراد. **(ابن منظور، 1900: 1152)** ويقال: لجأ من القوم: أي انفرد عنهم وخرج عن زمرتهم إلى غيرهم، فكأنه تحصن منه، وألجأه إلى الشيء: أي اضطره إليه. **(آبادي، 1983: 27/1)**.

2. تعريف اللاجئ اصطلاحاً:

يختلف تعريف اللاجئ باختلاف الجهة التي تستعمله، ويختلف أيضاً باختلاف المناطق الجغرافية والمعاهدات الدولية، ومن هذا المنطلق سنسرد عدداً من التعريفات للاجئ بشكل عام، ثم نستعرض بعض التعريفات الخاصة باللاجئين الفلسطينيين بشكل خاص.

أ. **تعريف اللاجئ في القانون الدولي:** "كل إنسان تتعرض حياته، أو سلامته البدنية، أو حريته للخطر، خرقاً لمبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، يكون له الحق في طلب الملجأ" **(أبو هيف، 2000: 249)**

ب. **تعريف اللاجئ وفقاً لاتفاقية عام 1951م للاجئين التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة المُنعقدة في جنيف بتاريخ 28 يونيو 1951م في المادة رقم (1) فقرة (2):** "كل من وُجد نتيجة لأحداث وقعت قبل الأول من كانون الثاني/ يناير 1951م، وبسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب عرقه، أو دينه، أو جنسيته، أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة، أو بسبب آرائه السياسية، خارج البلاد التي يحمل جنسيتها، ولا يستطيع، أو لا يرغب في حماية ذلك البلد بسبب هذا الخوف، أو كل من لا جنسية له وهو خارج بلد إقامته السابقة، ولا يستطيع، أو لا يرغب بسبب ذلك الخوف في العودة إلى ذلك البلد" وبعد ظهور حالات لجوء بعد التاريخ المحدد في التعريف تم إتْباعه ببرتوكول عام 1967م الذي يتطابق معه لكنه يُسقِط تاريخ 1951م **(المفوضية السامية للاجئين، 1979: 17، 74)**.

رغم انطباق هذا التعريف على وضع اللاجئين الفلسطينيين إلا أن الأمم المتحدة استثنتهم عندما أضافت للاتفاقية عبارة: "لا تنطبق هذه الاتفاقية على الأشخاص الذين يتمتعون حالياً بحماية، أو مساعدة من هيئات، أو وكالات تابعة للأمم المتحدة غير المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين" **(تاكنبرغ، 2003: 73)**. أي من وكالة غوث وتشغيل اللاجئين "الأونروا"، مع أنه مَنْ ينظر إلى وكالة الغوث يجد أنها تُقدم فقط مساعدات للاجئين الفلسطينيين، ولا تُقدم لهم أية حماية، وخير دليل على ذلك ما يتعرض له الشعب الفلسطيني عامة، واللاجئون على وجه التحديد من اعتداءات مستمرة من قبل الاحتلال "الاسرائيلي"، ومن ذلك الحروب الثلاثة التي تعرض لها قطاع غزة في الأعوام 2008م، 2012م، 2014م؛ بل إن وكالة الغوث لم تستطع حماية مقراتها التي قُصفت هي الأخرى مرات عديدة.

ج. **تعريف اللاجئ وفقاً لاتفاقية جنيف في 12 أغسطس 1949م:** "كل إنسان يخشى جدياً من اضطهاده، أو تعذيبه بسبب دينه، أو جنسيته، أو جنسه، ووُجد خارج بلاده قبل تاريخ 1951/1/10م، بسبب أحداث وقعت في البلاد التي يحمل جنسيتها" **(الخنساء، 2004: 19)**. الإشكال في هذا التعريف يكمن في تحديد التاريخ، إذ لو تم تطبيقه على اللاجئين الفلسطينيين؛ فإن ذلك يعني إسقاط الفلسطينيين الذين هُجّروا من فلسطين ولجأوا قبل العام 1951م، سيما وأن الفلسطينيين هاجروا فعلياً – كما يشير المؤرخون– ما بين العامين 1946م و1949م، بالإضافة إلى إسقاط عشرات الآلاف من اللاجئين الذين هاجروا بعد هذا التاريخ.

د. **تعريف اللاجئ في الاتفاقيات الإقليمية:**

- **تعريف اللاجئ وفقاً للقانون الأساسي لمنظمة الوحدة الإفريقية ضمن معاهدة 1969م في المادتين الأولى والثانية:** "أي شخص أُجبر على مغادرة مكان إقامته المعتادة أو تركه للبحث عن مكان آخر خارج دولته الأصلية أو جنسيته، وذلك بسبب عدوان، أو احتلال خارجي، أو سيطرة أجنبية، أو أحداث تخل بشدة بالنظام العام، إما في كل، أو جزء من الدولة التي ينتمي إليها بأصله أو جنسيته" **(المفوضية السامية للاجئين، 1979: 13)**.

الواضح أن مضمون التعريف يشير إلى المهاجرين الأفارقة الذين هاجروا من بلادهم نتيجة الصراعات السياسية، أو القبلية، أو الحروب في القارة الأفريقية.

- **اللاجئ وفقاً للمواثيق الأوروبية الصادرة عن المجموعة الأوروبية:** نص القرار رقم 14 لسنة 1967م على حق اللجوء للأفراد المُعرضين لخطر الاضطهاد والتعسف، وأشار الاتفاق الأوروبي سنة 1980م إلى تحمل تبعات اللجوء، وألزمت معاهدة "دبلن" سنة 1990م أية دولة عضو في الاتحاد الأوروبي أن تكون مسئولة عن النظر في طلب حق اللجوء عندما يرغب الشخص بذلك إلى دولة، أو أكثر من دول الاتحاد **(الخنساء، 2004: 19)**.

3. تعريف اللاجئين الفلسطينيين:

أ. **تعريف دائرة شئون اللاجئين بمنظمة التحرير الفلسطينية:** "اللاجئون الفلسطينيون هم: الذين طُردوا أو أُجبروا على مغادرة منازلهم خلال الفترة الواقعة بين تشرين الثاني 1947م، وبين التوقيع على اتفاقية رودس عام 1949م، في الأراضي التي سيطرت عليها المنظمات الصهيونية حتى التاريخ الأخير، ويشمل هذا التعريف كل من وُلد لأب عربي فلسطيني بعد هذا التاريخ داخل فلسطين، أو خارجها، فهو لاجئ ومن حقه العودة إلى أرض آبائه وأجداده" **(دائرة شئون اللاجئين، 2010: نت)**[1].

ب. **تعريف وكالة غوث وتشغيل اللاجئين (الأونروا):** "لاجئو فلسطين هم أولئك الأشخاص الذين كانت فلسطين هي مكان إقامتهم الطبيعي خلال الفترة الواقعة بين حزيران 1946م، وأيار 1948م، والذين فقدوا منازلهم، ومورد رزقهم نتيجة الصراع العربي "الإسرائيلي" عام 1948م، ولجأوا إلى إحدى الدول حيث تقدم الوكالة مساعداتها" **(unrwa، 2015: نت)**[2].

هذا التعريف خطير ومجحف بشكل كبير بحق اللاجئين الفلسطينيين؛ لأنه من جهة ينظر إلى قضيتهم بوصفها قضية إنسانية بحاجة إلى مساعدات ومعونات، وليست قضية سياسية

---

[1] http://www.plord.ps/ar/index.php?act=Show&id=902 (20/11/2015).

[2] http://www.unrwa.org/ar/who-we-are (20/11/2015).

بحاجة إلى حل جذري بعودتهم إلى ديارهم، ومن جهة أخرى فهو لا يشمل اللاجئين الفلسطينيين كافة، حيث يستثني أصنافاً عديدة: كاللاجئين غير المسجلين في سجلات الوكالة، وكذلك الذين فقدوا بطاقة تسجيلهم أثناء الهجرة، واللاجئين الذين هاجروا قبل التاريخ المحدد في التعريف، أو كانوا خارج فلسطين لأسباب السفر، أو الدراسة، أو العمل، كما يستثني اللاجئين الذين لا يعيشون في الدول التي تُقدم فيها الوكالة خدماتها، واللاجئين الذين لا يقطنون داخل المخيمات في الدول التي تعمل بها **(عدوان، 2013: 12-15)**.

ج. **تعريف الصليب الأحمر الدولي:** "أيّ شخص كان مقيماً في فلسطين إقامة دائمة، وكان له فيها شُغل رئيسي، حُرم منه نتيجة الصراع بشأن فلسطين، وليس لديه موارد كافية لضرورات الحياة الأساسية، يُعد لاجئاً يستحق الإغاثة من وكالة الأمم المتحدة لإغاثة اللاجئين الفلسطينيين"، ثم أعاد اتحاد جمعيات الصليب الأحمر تعريف اللاجئ الفلسطيني أنه: "شخص معوز، فقد نتيجة الحرب في فلسطين بيته، أو أسباب معيشته" **(اللجنة الدولية للصليب الأحمر، 2015: نت)**[1]. هذا التعريف ذو بعد إغاثي، ويركز على الأشخاص الذين هم بحاجة إلى المساعدة المادية بسبب فقدانهم لأسباب المعيشة، ولم يتطرق إلى اللاجئين غير المحتاجين الذين فقدوا أملاكهم وموطنهم نتيجة الحرب، وأهمل ذريات اللاجئين، وعليه فهو تعريف غير منصف أيضاً.

د. **تعريف الوفد الفلسطيني الأردني المشترك لمفاوضات السلام المنبثقة عن مؤتمر مدريد، خلال الجلسة الأولى لمجموعة العمل الخاصة باللاجئين في أوتاوا بكندا في 13 أيار 1992م:** "كل الفلسطينيين وذرياتهم الذين طُردوا من بيوتهم أو أُجبروا على تركها في الفترة الممتدة من تشرين الثاني/ نوفمبر 1947م (قرار التقسيم) وكانون الثاني/ يناير 1949م (اتفاقية هدنة رودس) من الأراضي التي سيطرت عليها "إسرائيل" في ذلك التاريخ" **(تاكنبرغ، 2003: 98)**.

هـ. **وعرفه د. عصام عدوان:** "اللاجئ الفلسطيني: هو كل فلسطيني حال، أو يحول الاحتلال الصهيوني دون تمتعه بحق الإقامة الدائمة في بلدته الأصلية من فلسطين، وبكامل حقوق المواطنة فيها، بغض النظر عن تاريخ بدء حرمانه من هذا الحق، أو طريقة حرمانه" **(عدوان، 2012م: 42)**.

و. **تعريف المجلس التشريعي الثاني:** "اللاجئ الفلسطيني: هو كل فلسطيني حال و/أو يحول الاحتلال الصهيوني دون تمتعه و/أو ذريته بحق الإقامة الدائمة في بلدته الأصلية من فلسطين التاريخية، وبكامل حقوق المواطنة فيها، دون النظر إلى تاريخ بدء حرمانه من هذا الحق، أو

[1] https://www.icrc.org/ar (7/5/2016).

طريقة حرمانه باللجوء، أو النزوح، أو التهجير، أو الطرد، أو الإبعاد، أو التغييب، أو التجنيس، أو المنع، أو استخدام أية وسيلة تحرمه من حقه في العودة" (**الوقائع الفلسطينية، 2008: 14**).

ز. **تعريف النازحين:** مصطلح سياسي يطلق على المُهجّرين الفلسطينيين عام 1967م بغية تمييزهم عن مهجري عام 1948م؛ وعليه، فالنازحون هم أولئك الأفراد وعائلاتهم الذين غادروا منازلهم في الضفة الغربية، وقطاع غزة، والقدس، أو كانوا غير قادرين على العودة إلى منازلهم نتيجة لحرب حزيران 1967م. وهناك بعض النازحين ذوو صفة مزدوجة، أي أنهم لاجئون، ونازحون في ذات الوقت، حيث كان من بين نازحي 1967م أعداد من لاجئي 1948م ممن كانوا يقيمون في الضفة الغربية وقطاع غزة عشية نشوب حرب 1967م واضطروا إلى الهجرة مرة ثانية. وهم الذين يُطلَق عليهم النازحون اللاجئون (**الخنساء، 2004: 26-27**).

من خلال استعراض التعريفات السابقة فإن الباحث يميل إلى تعريف المجلس التشريعي حيث إنه التعريف الأشمل والأنسب لكلمة اللاجئ الفلسطيني، فهو يشمل كل من اللاجئين والنازحين، وذرياتهم، وكل شخص لا يستطيع ممارسة حقه في المواطنة في فلسطين بغض النظر عن التاريخ أو السبب، بالإضافة إلى أنه تعريف يتفق مع القوانين والأعراف الدولية التي تُلزم الدول بمنح كل شخص حق المواطنة، وممارستها طالما كان بإمكانه أن يُثبت جذوره الوطنية (جنسيته) بغض النظر عن تاريخها أو أسباب تركها.

ثانياً: نشأة قضية اللاجئين الفلسطينيين وأسبابها

عندما آلت الخلافة الإسلامية للعثمانيين أصبحت فلسطين جزءاً من الدولة الإسلامية العثمانية ما يقارب 400 عام، كباقي أجزاء الوطن العربي (**سلامة، 2008: 170**). وقد تمكن اليهود من امتلاك أول أرض فلسطينية في القدس عام 1855م في عهد السلطان العثماني عبد المجيد، اشتراها الثري اليهودي منتيفيوري، وأقام عليها أول حي سكني يهودي في فلسطين خارج أسوار مدينة القدس عام1857م، وهو حي "مشكانوت شعنا نيم" وعرف فيما بعد يمين موسى، وفي عام 1860م، اشترى اثنان من اليهود قطعتي أرض في فلسطين، الأولى قرب أراضي قالونا، والثانية حول بحيرة طبرية، وفي العام نفسه تم بناء أول 20 وحدة سكنية لم تُشغل إلا في عام 1862م، وبذلك بدأت الخطوات العملية الأولى للاستيطان اليهودي في فلسطين (**مركز المعلومات الوطني الفلسطيني – وفا، 2011: نت**)[1].

وفي عهد السلطان عبد العزيز مُنح اليهود أرضاً مساحتها (2600) دونم (**سلامة، 2008: 170**). واستمرت بعد ذلك الأطماع الصهيونية في فلسطين، ففي عهد السلطان عبد الحميد الثاني تمكنوا من إقامة عشرات المستوطنات وصل عددها حتى عام 1914م إلى 47 مستوطنة دون علم

[1] http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=4070 (7/5/2016).

السلطان عبد الحميد عن طريق رشوة ولاة الشام وحكامه، وموظفي الدولة العثمانية **(مركز المعلومات الوطني الفلسطيني- وفا، 2011: نت)**[1]. فقد كان السلطان عبد الحميد الثاني يتصدى للأطماع الصهيونية في فلسطين رغم كل الإغراءات، ورفض منح اليهود أو بيعهم أي شبر من أرض فلسطين **(النتشة، 1991: 177)** وبعد وصول جماعة تركيا الفتاة لسدة الحكم سهلت الهجرة اليهودية إلى فلسطين، بل ووفرت المجال للتقدم الصهيوني فيها **(الحوت، 1991: 389)**.

مع بداية القرن السابع عشر أخذت الدولة العثمانية تضعف، وأصبحت أنظار الدول الأوروبية تتجه نحوها، وبرز ذلك جليًا بعد الحرب العالمية الأولى، وهزيمة ألمانيا وحليفتها الدولة العثمانية التي تم تقسيمها **(سلامة، 2008: 176)**. فوقعت فلسطين في سبتمبر 1918م تحت الاحتلال البريطاني الذي قام بتحديد الحدود الجغرافية المتعارف عليها حالياً لفلسطين بالتنسيق مع الاستعمار الفرنسي، بناءً على اتفاقية سايكس بيكو عام 1916م. وتقابلت أطماع الحركة الصهيونية مع مصالح الاستعمار ودوله العظمى آنذاك خاصة بريطانيا في السيطرة على فلسطين، وإنشاء وطن قومي لليهود فيها، وبذل زعماء الحركة الصهيونية جهداً كبيراً لإقناع بريطانيا والدول الاستعمارية بذلك **(الكيالي، وآخرون :374)**.

وبعد مباحثات بين الحركة الصهيونية والحكومة البريطانية أصدر وزير الخارجية البريطاني اللورد "بلفور" بتاريخ 1917/11/2م وعداً إلى اللورد اليهودي "روتشيلد" أعطى فيه اليهود حقاً بإقامة وطن قومي لهم في فلسطين، عندها فُتحت الأبواب على مصراعيها أمام تدفق اليهود إلى فلسطين، واستمرار هجرتهم إليها. وما إن صدر صك الانتداب على فلسطين بتاريخ 1922/7/24م سارعت بريطانيا باتخاذ الاجراءات لتنفيذ ما وعدت به اليهود من التزامات في وعد بلفور. **(حماد، 2008: 66)** وبدأت فعلياً بالتنفيذ مع بدء الاحتلال "الإسرائيلي" لفلسطين **(عدوان، 2016/3/31: مقابلة)**.

ويشير قرار الانتداب على فلسطين الذي أصدرته عصبة الأمم المتحدة في 1922/7/24م إلى أن بريطانيا كانت معنية وملتزمة باتخاذ الإجراءات والتدابير القانونية، والإدارية التي تساعد اليهود على الهجرة إلى فلسطين واستيطان أراضيها تمهيداً لإقامة وطن قومي لهم عليها، حيث جاء في القرار "تكون الدولة المنتدبة مسئولة عن وضع البلاد [فلسطين] في أحوال سياسية، وإدارية، واقتصادية تضمن إنشاء الوطن القومي اليهودي" **(الرشيدات، 1991: 32)** وقد تمثل تنفيذ ذلك من خلال ممارسة حكومة الانتداب لعدة سياسات أبرزها:

أولاً: شراء الأراضي: مكّنت الحكومةُ البريطانيةُ الحركةَ الصهيونية من الاستيلاء على أكبر قدر من الأراضي في فلسطين، فقد بلغ مجموع ما ملكه اليهود من حكومة الانتداب حوالي 500 ألف دونم، منها 200 ألف دونم دون مقابل، كما عملت على ترحيل قرى عربية بكاملها بعد أن قام اليهود

[1] http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=4070 (7/5/2016).

بشراء أراضيها، وهم سكان 22 قرية في مرج بن عامر، وطردت 15.500 شخص من وادي الحوارث، **(حماد، 2008: 79)**. فحوالي 60% من اللاجئين الفلسطينيين أُخرجوا وهُجروا من ديارهم قبل انتهاء الانتداب في 1948/5/15م **(عدوان، 2016/3/31: مقابلة)**. كما نَشّطت سلطات الانتداب عمليات هجرة اليهود المستوطنين إلى فلسطين؛ للاستيلاء على الأراضي وبناء المستوطنات، فبعد أن كان مجموع ما يملكه اليهود من أرض فلسطين سنة 1918م لا يزيد عن 420 ألف دونم (ما نسبته 1.56%) من إجمالي أرض فلسطين، صار مجموع مساحة الأراضي التي يُسيطرون عليها بمختلف أساليب الخداع والرشوة والدعم البريطاني حوالي 1.8 مليون دونم في سنة 1948م **(البديري، 1998: 18)** وهذا يدل على أن ترحيل الفلسطينيين قد بدأ في عهد الانتداب البريطاني.

ثانياً: التسليح: قامت الحكومة البريطانية بتدريب الحركات والمنظمات الصهيونية، وتسليحها، وعملت على تشكيل وحدات قتالية عُرفت بـ "كتائب البلماخ" التي كان لها دور بارز في حرب عام 1948م ضد الجيوش العربية. **(حماد، 2008: 79)**

ثالثاً: تشجيع الهجرة اليهودية: عزم البريطانيون منذ وعد "بلفور"، وانتدابهم لفلسطين على تشجيع الهجرة اليهودية؛ بل وتسهيل كل السُبل لتحقيق ذلك؛ فقد شهدت فلسطين موجات عديدة من الهجرة اليهودية جاءت على مرحلتين، **الأولى:** قبل صدور صك الانتداب البريطاني، امتدت من 1880م حتى بداية الحرب العالمية الأولى 1914م، وقد بلغ عدد المهاجرين اليهود إلى فلسطين في هذه المرحلة حوالي 59 ألف مهاجر. أما **المرحلة الثانية:** فكانت خلال الانتداب البريطاني لفلسطين، أي منذ عام 1922م وحتى قيام دولة "إسرائيل"، إذ اشتملت هذه المرحلة على أربع موجات للهجرة اليهودية، وبلغ عدد المهاجرين اليهود خلالها حوالي 457 ألف مهاجر. **(الصوباني، 2007: 70)**

وبعد أن أدركت بريطانيا أن الحركة الصهيونية أصبحت على قدر كبير من القوة، رفعت قضية فلسطين إلى هيئة الأمم المتحدة، إذ اعتمدت الجمعية العامة في 1947/11/29م القرار رقم 181 القاضي بتقسيم فلسطين إلى دولة يهودية وأخرى عربية، ووضع القدس تحت الوصاية الدولية، وقد وافقت القيادة الصهيونية برئاسة "بن غوريون" على القرار فيما رفضه العرب والفلسطينيون، وعقب قرار التقسيم صدر قرار من الجمعية العامة بإنهاء الانتداب البريطاني على فلسطين اعتبارًا من أيار 1948م، وفي تلك الأثناء قامت المنظمات الصهيونية بالاستيلاء على مواقع الانتداب البريطاني، وتم الإعلان عن قيام دولة "إسرائيل" **(بابادجي، وآخرون، 1996: 22)**

يُلاحظ أن اليهود تمكنوا فعلياً من تحقيق جزء من أطماعهم في فلسطين بامتلاك، أو الاستيلاء على بعض الأراضي، والهجرة إلى فلسطين في عهد الدولة العثمانية، وبعد الاحتلال البريطاني لفلسطين تمكن اليهود من تحقيق حلمهم الأكبر بإقامة وطن لهم على أرض فلسطين، وطرد أهلها الأصليين وتهجيرهم بمساندة الدول الغربية ودعمها، وعلى رأسها بريطانيا، من خلال وعد بلفور

المشؤوم الذي أصدره وزير الخارجية البريطاني، والذي منح اليهود حقاً بإقامة وطن قومي لهم في فلسطين، وفتح لهم الهجرة لفلسطين، وكأن بريطانيا والدول الأوروبية كانت تنتظر اللحظة المناسبة لزرع كيان، وذراع لها في منطقة الشرق الأوسط كعصا تلوح بها لدول المنطقة في أي وقت تشاء.

وبذلك يُمكن القول إن قضية اللاجئين الفلسطينيين بدأت خلال الاحتلال البريطاني لفلسطين، كيف لا، وهي التي مكنت الحركة الصهيونية من الاستيلاء على أكبر قدر من أرض فلسطين، وعملت على ترحيل قرى عربية بكاملها، وطردت أكثر من 15 ألف شخص، ونَشّطت وسَهّلت عمليات هجرة اليهود المستوطنين إلى فلسطين، للاستيلاء على الأراضي وبناء المستوطنات، ودَرّبت وسَلّحت المنظمات الصهيونية، بالإضافة إلى أنها رفعت قضية فلسطين للأمم المتحدة ليصدر بعدها قرار التقسيم 181.

مع انتهاء الانتداب البريطاني وقيام دولة "إسرائيل" دخلت الجيوش العربية إلى فلسطين، وحققت تقدمًا على جبهات القتال كافة، فشعرت دولة الاحتلال الإسرائيلي بالخطر على مشروعها الاستعماري، فاستغاثت بالدول الغربية التي تدخلت لنجدتها عبر استصدار القرار رقم 50 من مجلس الأمن القاضي بوقف إطلاق النار، فرفضته الدول العربية، لكن مع استمرار الضغوط البريطانية اضطر العرب لقبول القرار، ما أفسح المجال للاحتلال في استعادة قوته، واستمرار السيطرة على المدن العربية، وترحيل سكانها **(حماد، 2008: 115)**. وهذا دليل آخر على أن بريطانيا كانت معنية بشكل كبير في خدمة المشروع الصهيوني في فلسطين، والمساهمة في تقوية اليهود، والتدخل لنصرتهم عند الضرورة.

وتُجمع أكثر المصادر التاريخية على أن نكبة عام 1948م، أرغمت نحو 900 ألف فلسطيني على الهجرة القسرية خارج مُدنهم وقُراهم، بعد أن قام اليهود وعصاباتهم العسكرية بتدمير القرى والمدن الفلسطينية، خاصة تلك الواقعة على الساحل الفلسطيني، الممتد من الناقورة إلى غزة، حيث تم تدمير أكثر من 540 قرية فلسطينية، وتحويلها إلى مستوطنات ومستعمرات يهودية **(أبو ستة، 2001: 16)**.

وقد نجم عن ذلك أن قُسمت فلسطين إلى ثلاث مناطق جغرافية هي: الأراضي التي احتلتها "إسرائيل" بعد حرب عام 1948م، ونسبتها 77.8% من مساحة فلسطين، والضفة الغربية ونسبتها 20.9% من مساحة فلسطين، وقطاع غزة ونسبته 1.3% من مساحة فلسطين **(إبراهيم، 2001: 529)**.

ولم تكتف دولة الاحتلال "الإسرائيلي" بذلك؛ بل أقدمت على العدوان على أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة عام 1967م، ما أدى إلى تهجير المزيد من الفلسطينيين فيما عرف بـ "حرب الأيام الستة"، وهو ما أسهم بدوره في زيادة عدد اللاجئين الفلسطينيين، إذ قدرت "الأونروا" أن 175 ألفاً من اللاجئين المسجلين لديها قد هُجروا للمرة الثانية، من بينهم 17.500 شخص كانوا قد تركوا المنطقة المحتلة وذهبوا إلى سوريا، في حين ترك 7000 شخص قطاع غزة إلى مصر، وقدرت " الأونروا" عدد

اللاجئين الجدد الذين هجروا لأول مرة بحوالي 350 ألف شخص، منهم 100 ألف هُجروا من المناطق المحتلة إلى سوريا، في حين عبر الآخرون سيناء إلى مصر، وهُجّر الباقون من الضفة الغربية إلى الضفة الشرقية لنهر الأردن **(جرار، 1995: 182)**.

ثالثاً: الأساليب التي اعتمدتها دولة الاحتلال "الإسرائيلي" في تهجير الشعب الفلسطيني

استخدمت دولة الاحتلال العديد من الأساليب والوسائل التي تهدف إلى تشريد أبناء الشعب الفلسطيني وتهجيرهم، واقتلاعهم من أرضهم، ومن أبرز هذه الأساليب:

1. **الأعمال الإرهابية:** وتمثلت في نسف المنازل، وإلقاء القنابل على المدنيين في الأماكن العامة، وتدمير قرى بأكملها، وسلب ونهب الممتلكات العامة والخاصة **(زقوت، 2011: 8)**.
2. **ارتكاب المجازر والمذابح:** فقد نفذت المنظمات الصهيونية، وقوات الاحتلال "الإسرائيلي" أكثر من 34 مذبحة، وأعمال وحشية أخرى بحق السكان الفلسطينيين، وكان من أبرزها: مجزرة دير ياسين بتاريخ 1948/4/9م التي استشهد فيها أكثر من 254 فلسطينيًا، جُلّهم من النساء والأطفال والشيوخ العزل **(Abu sitta, 1999: 16, 27)**. ومجزرة قرية "أبو شوشة" بتاريخ 1948/5/14م، ومجزرة قبية في 1948/10/15م ومجزرة "اللد" بتاريخ 1948/7/11م التي استشهد فيها 426 فلسطينيًا، ومجزرة سعسع بتاريخ 1948/2/14م التي كان حصيلة الشهداء فيها حوالي 60 فلسطينياً، وغيرها من المجازر التي أدت إلى استشهاد المئات من المدنيين **(سلامة، 2008: 176)**. وطبقت العصابات الصهيونية سياسة إطلاق الرصاص بنية القتل في الخطوط الأمامية على الحدود، وذلك بهدف منع تسلل اللاجئين الفلسطينيين التلقائي إلى فلسطين بغية العودة إلى بيوتهم، وقد قُدرت أعداد اللاجئين الذين قتلتهم العصابات الصهيونية منذ العام 1948م وحتى العام 1956م بنحو 5000 لاجئ ممن حاولوا العودة **(Morris, 1993: 147)**
3. **سياسة الطرد المباشر:** تمثل ذلك من خلال إجبار المدنيين الفلسطينيين على ترك منازلهم، واللجوء إلى الدول المجاورة، فقد استخدم الاحتلال ما عُرف بخطة "د" أو "دالت بالعبرية" التي وُضعت من قيادة "الهاغاناة" وأُقرت في 1948/3/10م وتقوم على محاصرة المدن الفلسطينية من ثلاث جهات على شكل حرف "د"، وترك الجهة الرابعة خالية بهدف مغادرة المدنيين من خلالها، واستخدمت هذه السياسة لطرد الفلسطينيين سكان قرية سعسع، وقرية صفصف، وغيرها من القرى الفلسطينية **(زقوت، 2011: 8)**.
4. **الحرب النفسية:** لجأ الاحتلال لاستخدام العديد من أساليب الحرب النفسية ضد المدنيين الفلسطينيين بهدف دفعهم لمغادرة مدنهم وقراهم، من بينها:

أ. **تسريب أخبار المجازر "سياسة الهمس"**: من خلال تسريب أخبار المجازر وما رافقها من قتل جماعي واغتصاب وهدم وإيصالها إلى آذان السكان الفلسطينيين، وخاصة الريف المحافظ، وذلك لتزرع الهلع والذعر في نفوسهم ليقوموا بإخلاء قراهم حفاظًا على أرواحهم، وساهمت الأخبار الصادرة من قبل المنظمات الصهيونية بشأن مسالك الطرق الآمنة التي يُمكن للسكان أن يسلكوها، في زيادة نسبة الهاربين من المجازر، ففي القدس جالت مجموعة من منظمة "الأرغون" بالسيارات المصفحة، مخترقة شوارع الطالبية، وهى تذيع إنذاراً للعرب بضرورة الرحيل، وجاء في النداءات: "إذا لم تتركوا بيوتكم، فإن مصيركم سيكون مثل مصير دير ياسين .. انج بنفسك، فإن الطريق إلى أريحا مفتوح...، "وفى طبريا قام اليهود بتوزيع كميات كبيرة من المنشورات باللغة العربية، تُحذر الناس، وتُخيفهم من الحرب وعواقبها وتدعوهم للرحيل، كي يكونوا بأمان **(زقوت، 2011: 10)**.

ب. **بث الإشاعات:** تنوعت أساليب الاحتلال في بث الإشاعات لإضعاف نفوس المدنيين الفلسطينيين كالادعاء بوصول إمدادات عسكرية لمنطقة معينة استعداداً لمهاجمة القرى **(جرار، 1995: 35)** وأثناء القتال المُندلع بين السكان الفلسطينيين وعصابات اليهود، كانت هناك محطة إذاعية تابعة "للهاغانا"، أخذت تُذيع الشائعات الكاذبة لإضعاف معنويات عرب فلسطين، زاعمةً أن وباء "التيفوس"، و"الهواء الأصفر" سينتشران في المُدن والقُرى خلال شهري أبريل ومايو، وأن المعركة الجدية ستبدأ فور انسحاب الإنجليز، وأن الطُرق الرئيسة سوف تُغلق بعد أيام معدودة **(زقوت، 2011: 10)**.

5. **إصدار القوانين:** بعد النُزوح الجماعي للفلسطينيين، وبقاء أقلية فلسطينية داخل ما أصبح يُعرف "بإسرائيل" تبنت الحكومة "الإسرائيلية" سياسة مبنية على التمييز العنصري بحقهم عبر القوانين، والتشريعات الخاصة التي صادرت أملاك اللاجئين الفلسطينيين، ومنعهم من العودة إلى بيوتهم وقراهم، وأخضعت الجنسية "الإسرائيلية" التي مُنحت للفلسطينيين الباقين لنظام "ثنائي المعايير" واحد لليهود وآخر لغير اليهود، كما أصدرت قوانين مُميّزة على أساس عرقي بغية مصادرة وتحويل الأراضي والملكية الخاصة باللاجئين، والسكان العرب الفلسطينيين إلى الدولة والصندوق القومي اليهودي والوكالة اليهودية مثل قانون "أملاك الغائبين" وقانون "الملكية وأنظمة الطوارئ" **(العزة، وآخرون، 2003: 21-22)**.

ومن ذلك يتضح أن حرب عام 1948م مثّلت البداية الفعلية لقضية اللاجئين الفلسطينيين التي ما تزال مستمرة، وأن هؤلاء اللاجئين هاجروا بلادهم بفعل عمليات القتل، والتدمير، وأساليب التهجير، والتشريد التي استخدمتها العصابات الصهيونية كالمجازر، والمذابح، والطرد، والحرب النفسية، والإشاعات، وإصدار القوانين العنصرية، وليس كما تزعم دولة الاحتلال أنهم تركوا ديارهم طوعاً.

رابعاً: موجات اللجوء

أدى استخدام الاحتلال الصهيوني مختلف أساليب القمع والترهيب، ووسائله بحق المدنيين الفلسطينيين إلى تهجير الآلاف منهم، وطردهم على شكل موجات، على النحو التالي: **(موريس، 1993: ص ص 45، 77، 185، 201)**

1. **الموجة الأولى (من كانون الأول 1947م _آذار 1948م):** كانت نتيجة لقرار تقسيم فلسطين الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1947م، الذي أدى إلى اندلاع مواجهات بين الفلسطينيين والحركات الصهيونية التي قامت بشن العديد من الهجمات على الفلسطينيين، ما أدى إلى نزوح حوالي 30 ألف فلسطيني في تلك الفترة.
2. **الموجة الثانية (من آذار 1948م _ حزيران 1948م):** نتجت بعد الأعمال الإرهابية التي قامت بها العصابات اليهودية، خاصة ارتكابهم مجزرة دير ياسين التي راح ضحيتها حوالي 250 شخصًا، إضافة لقيامهم باحتلال العديد من المُدن والقُرى التي على رأسها القدس، ما أثار الهلع في نُفوس الفلسطينيين، وأدى إلى نُزوح نحو 200 – 300 ألف فلسطيني.
3. **الموجة الثالثة (من 9 تموز _ 18 تموز 1948م):** نتجت هذه الموجة بعد قيام القوات الصهيونية باحتلال مناطق اللد والرملة، في عملية استمرت عشرة أيام، ونتج عن ذلك لجوء حوالي 100 ألف فلسطيني إلى لبنان، والأردن، وقطاع غزة.
4. **الموجة الرابعة (من تشرين الأول _ تشرين الثاني 1948م):** نتجت عن قيام الاحتلال باجتياح مُدن وقُرى عربية عديدة، مثل إسدود، وبئر السبع خلال ما عُرف بعمليات "الضربات العشر"، وقد أدى هذا إلى نزوح حوالي 150 – 200 ألف فلسطيني وصلوا إلى غزة وجبال الخليل.

خامساً: قطاعات اللاجئين الفلسطينيين

يُشكل اللاجئون الفلسطينيون عموماً نحو سبعة أعشار الشعب الفلسطيني، ويتم تصنيفهم إلى خمسة قطاعات رئيسة، هي: **(العزة، وآخرون، 2003: 34)**

1. **القطاع الأول:** يشمل اللاجئين الذين هُجّروا من ديارهم عام 1948م وهم قسمان:
   - **القسم الأول:** اللاجئون الذين يتلقون مساعدات دولية من وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، ويُطلق عليهم "اللاجئون المسجلون".
   - **القسم الثاني:** اللاجئون الذين لا يتلقون مساعدات دولية من وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، ويُطلق عليهم "اللاجئون غير المسجلين".
2. **القطاع الثاني:** ويضم اللاجئين الفلسطينيين الذين هُجِّروا من ديارهم للمرة الأولى على إثر حرب عام 1967م ويُطلق عليهم "النازحون".

3. **القطاع الثالث:** هُم المهجرون الداخليون ممن بقوا في المناطق المحتلة عام 1948م التي قامت عليها دولة "إسرائيل"، ولم يُسمح لهم بالعودة إلى ديارهم بعد انتهاء الحرب.
4. **القطاع الرابع:** يشمل اللاجئين الفلسطينيين من غير لاجئي عام 1948م، أو نازحي 1967م ويتواجدون خارج الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967م، وهُم غير قادرين على العودة، بسبب سحب الإقامة، أو بفعل إلغاء لَمِّ شمل العائلات، أو الطرد، أو لخوفهم من العقوبة والاضطهاد في حال العودة.
5. **القطاع الخامس:** وهُم المهجرون داخل المناطق المحتلة عام 1967م.

جدول رقم (1): اللاجئين والمُهجرين الفلسطينيين حسب القطاعات من عام 1950 – 2014م

السنة	لاجئو عام 1948م المسجلين لدى الأونروا	لاجئو عام 1948م غير المسجلين لدى الأونروا	لاجئو عام 1967م	المهجرون داخل الخط الأخضر منذ عام 1948م	المهجرون داخل الأراضي المحتلة منذ عام 1967م
1950	914,221	304,740	–	47,610	–
1955	905,986	301,995	–	56,546	–
1960	1,120,889	373,630	–	67,159	–
1965	1,280,823	426,941	–	79,763	–
1970	1,425,219	475,073	266,092	94,734	16,240
1975	1,632,707	544,236	316,034	112,514	23,901
1980	1,844,318	614,773	375,349	133,631	31,920
1985	2,093,545	697,848	445,797	158,712	41,041
1990	2,422,514	840,838	529,467	188,500	49,889
1995	3,172,641	1,057,547	628,841	223,879	59,444
2000	3,737,494	827,022	743,257	264,613	72,758
2005	4,283,892	935,641	861,639	306,759	98,673
2006	4,396,209	957,963	887,488	315,962	102,798
2007	4,510,510	975,373	912,870	325,441	111,803
2008	4,671,811	999,993	939,070	335,204	128,708
2009	4,766,670	1,017,639	966,115	343,250	153,367
2010	4,966,664	1,042,420	993,939	351,488	156,182
2011	4,797,723	1,028,130	1,022,546	359,924	159,447
2012	4,871,341	1,007,027	1,051,995	367,842	223,948
2013	4,976,920	1,026,634	1,082,293	375,935	225,693
2014	5,094,886	1,049,848	1,113,463	384,205	334,618

المصدر: (Al-Azza, & others, 2015: 33)

سادساً: توزيع اللاجئين الفلسطينيين

1. أعداد الفلسطينيين في فلسطين والعالم:

حسب تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بلغ عدد الفلسطينيين مع نهاية سنة 2015م وبداية سنة 2016م، نحو 12 مليون و370 ألف نسمة، يتوزعون حسب مكان الإقامة منهم 4 مليون و750 ألف في مناطق السلطة الفلسطينية أي ما نسبته 38.4% من إجمالي عدد الفلسطينيين في العالم، وحوالي مليون و471 ألف فلسطيني في فلسطين المحتلة عام 1948م أي بنسبة 11.9%، وبلغ عدد الفلسطينيين في الدول العربية 5 مليون و460 ألف فلسطيني، أي بنسبة 44.2%، في حين بلغ عدد الفلسطينيين في الدول الأجنبية حوالي 685 ألفاً، أي ما نسبته 5.5% من إجمالي عدد الفلسطينيين في العالم **(الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2015م: 19)**. أي أن نحو 6 مليون و146 ألف فلسطيني هُم خارج فلسطين بنسبة 49.7%، بينما يُقيم في فلسطين التاريخية نحو 6 مليون و220 ألف فلسطيني، أي ما نسبته 50.3%. وهذه الإحصاءات دقيقة إلى حدّ كبير في داخل فلسطين، لكنها أرقام تقديرية في خارج فلسطين مبنية على مجموعة من المعطيات والمؤشرات الإحصائية.

وبلغ عدد اليهود في فلسطين التاريخية بناءً على تقديرات دائرة الإحصاءات "الإسرائيلية" نهاية عام 2014م حوالي 6 مليون و220 ألف نسمة، ومن المتوقع أن يبلغ عددهم 6.34 مليون مع نهاية عام 2015م. وسيتساوى عدد السكان من فلسطينيي 48، والضفة الغربية، وقطاع غزة مع اليهود قبل نهاية عام 2017م **(الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2015م: 19)**.

جدول رقم (2): عدد الفلسطينيين في العالم حسب الإقامة نهاية سنة 2015م

مكان الإقامة		العدد	النسبة (%)
الأراضي المحتلة سنة 1967م	الضفة الغربية	2,898,927	23.4
	قطاع غزة	1,850,559	15
الأراضي المحتلة سنة 1948م "إسرائيل"*		1,471,201	11.9
الدول العربية		5,459,678	44.2
الدول الأجنبية		685,396	5.5
المجموع الكلي		12,365,761	100

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2015: 35

2. أعداد اللاجئين الفلسطينيين في فلسطين والعالم:

إذا ما تم احتساب الفلسطينيين المُقيمين في الخارج مع اللاجئين الفلسطينيين المُقيمين داخل فلسطين؛ فإن عددهم يُقدر مع نهاية العام 2015م حوالي 8 مليون و328 ألف نسمة، يُقيم منهم في فلسطين التاريخية حوالي 26.3% فقط، أما النسبة الباقية البالغة 73.7% فيُقيمون خارج فلسطين.

أ. اللاجئون الفلسطينيون في فلسطين التاريخية:

- **اللاجئون في الضفة الغربية وقطاع غزة:** تُشير تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لعام 2015م إلى أن 42.8% من السكان الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية هُم لاجئون، حيث يُقدر عددهم بنحو 2.03 مليون لاجئ نهاية عام 2015م، يعيش منهم في الضفة الغربية حوالي 787 ألف لاجئ بنسبة 27.1% من مُجمل سكان الضفة الغربية، أما في قطاع غزة فقد بلغ عددهم حوالي مليون و246 ألف لاجئ بنسبة 67.3% من مُجمل سكان قطاع غزة. **(الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2015م: 23)**
- **اللاجئون في الأراضي المحتلة سنة 1948م "إسرائيل":** يُقدِر الدكتور محسن صالح في ورقة عمل حول أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في العالم العربي أن عدد اللاجئين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة سنة 1948م "إسرائيل" يبلغ تقريباً 150 ألف نسمة **(صالح، 2015: 11)** أي ما نسبته 1.9% من إجمالي عدد اللاجئين الفلسطينيين في العالم، وما نسبته 10.1% من إجمالي عدد الفلسطينيين في الأراضي المحتلة سنة 1948م "إسرائيل" البالغ عددهم 1,471,201 وفق تقديرات جهاز الإحصاء الفلسطيني.

ب. اللاجئون الفلسطينيون في دول العالم: (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2015م: 35)

- **اللاجئون في الدول العربية:** يعيش نحو 5 مليون و459 ألف لاجئ فلسطيني في الدول العربية، أي ما نسبته 65.5% من عدد اللاجئين الفلسطينيين في العالم، وهُم يُشكلون ما نسبته 44.2% من إجمالي عدد الشعب الفلسطيني.
- **اللاجئون في الدول الأجنبية:** يُقيم نحو 685 ألف لاجئ فلسطيني في الدول الأجنبية، أي ما نسبته 8.2% من عدد اللاجئين الفلسطينيين في العالم، ويُشكلون ما نسبته 5.5% من إجمالي عدد الشعب الفلسطيني.

جدول رقم (3): عدد اللاجئين الفلسطينيين في العالم حسب تقديرات سنة 2015م			
مكان الإقامة		العدد	النسبة (%)
الأراضي المحتلة سنة 1967م	الضفة الغربية	787,059	%9.4
	قطاع غزة	1,245,796	%15
الأراضي المحتلة سنة 1948م "إسرائيل"*		150,000	%1.9
الدول العربية		5,459,678	%65.5
الدول الأجنبية		685,396	%8.2
المجموع الكلي		8,327,929	%100
* عدد تقريبي			
المصدر: (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2015م: 35)			

سابعاً: مخيمات اللاجئين الفلسطينيين

خمسة ملايين لاجئ فلسطيني تقريباً مُسجلون لدى وكالة غوث وتشغيل اللاجئين "الأونروا"، يعيش ثُلثهم تقريباً في 58 مخيماً للاجئين مُعترف بها من وكالة الغوث، مُوزعة على النحو التالي: (12) مخيماً في لبنان، و(10) مخيمات في الأردن، و(9) مخيمات في سورية، و(27) مخيماً في الأراضي الفلسطينية مُوزعة بواقع (19) مخيماً في الضفة الغربية، و(8) مخيمات في قطاع غزة. **(الأونروا، 2015: 1)** وهناك نحو 17 مخيماً للاجئين غير رسمية، أو غير مُعترف بها من قِبل وكالة الغوث "لا تديرها الأونروا" مُنتشرة في مختلف المناطق **(Al-Azza, & others, 2015: 37)**.

جدول رقم (4): يوضح مناطق توزيع اللاجئين الفلسطينيين في المخيمات						
	الضفة الغربية	قطاع غزة	لبنان	الأردن	سوريا	الإجمالي
اللاجئون المسجلون لدى الأونروا	942,184	1,349,473	493,134	2,212,917	591,780	5,589,488
اللاجئون المسجلون لدى الأونروا في المخيمات	228,560	560,964	249,410	385,418	178,666	1,603,018
عدد المخيمات	19	8	12	10	9	58
المصدر: (الأونروا، 2015: 1)						

ثامناً: آثار التهجير على اللاجئين الفلسطينيين بشكل خاص

تركت عمليات التهجير التي مُورست بحق المدنيين الفلسطينيين العديد من الآثار التي ما زالت ماثلة حتى يومنا هذا، وقد تمثلت في الآتي: **(سلامة، 2008: 82)**

1. أوجدت تجمعات فلسطينية مُمزقة، ومُتفرقة جغرافيًا.
2. أحدثت تغيرات واضحة في نمط حياة اللاجئين، وعملت على زعزعة الروابط الاجتماعية، وتركت آثارًا نفسية، وإنسانية متعددة، إذ يشعر اللاجئ وهو بعيد عن وطنه بالغُربة، وبالوحدة، وبالبعد عن الأهل، وبعدم القُدرة على الاندماج في المجتمع المُضيف، أو مُمارسة الحياة الطبيعية فيه، كذلك فُقدان الأمل بالعودة إلى دياره، أو حتى في رُؤية أهله الذين بقوا في ديارهم.
3. فرضت أوضاعاً اقتصادية، وسياسية على اللاجئين الفلسطينيين وفقاً للمناطق التي لجأوا إليها؛ إذ فقد اللاجئ وسائل كسبه ورزقه في بلده، وأمواله المنقولة، وغير المنقولة، وتأثر في البلد المُضيف بمشكلة البطالة، إذ يُحظر عليهم العمل في مُعظم الوظائف، وبالتالي فهُم يُعانون من الفقر وارتفاع أعباء الإعالة، وما قد يُرافقه ذلك من مشاكل التشرد وسوء التغذية وغيرها.
4. أصبح توفير (المسكن، والعمل، والغذاء) هو القضية الأساسية بالنسبة للاجئين.
5. تعرض اللاجئون لمشاكل اقتصادية خانقة بسبب ضيق المساحة وقلة الموارد، كما تعرض أعداد كبيرة منهم للأمراض الفتاكة بسبب قلة الرعاية الصحية، وعدم توفر البيئة الصحية المناسبة، وفقدوا أرضهم وممتلكاتهم، وأحال شعورهم بالعوز والاعتماد على مساعدات وكالة الغوث حياتهم إلى بؤس، وأثّر عليهم نفسياً بعد أن كانوا يأكلون من عمل أيديهم **(السنوار، 2013: 75)**.

تاسعاً: أوضاع اللاجئين في الدول المضيفة

تختلف الأوضاع الاجتماعية، والاقتصادية، والإنسانية، والقانونية وحتى السياسية للاجئين الفلسطينيين من مكان إلى آخر حسب طبيعة الدولة التي يُقيمون فيها، وقد تراوحت سياسة الأنظمة العربية في التعامل مع اللاجئين، بين منحهم حقوق المُواطنة كما في الأردن، ووصلت إلى حدّ حرمانهم من عدد من حقوقهم المدنية كما في لبنان، وحاولت بعض الأنظمة توظيف الوجود الفلسطيني سياسياً وأمنياً لصالحها، مُستغلةً صعوبة أوضاعهم واحتياجاتهم؛ كما حدث في سورية والعراق وليبيا، بينما استفادت عدد من البلدان إيجابياً من الوجود الفلسطيني، حيث كان للفلسطينيين أدوارٌ مهمة في نهضتها وعمرانها، خصوصاً في الأردن وبلدان الخليج **(صالح، 2015: 16)**.

1. اللاجئون في الأردن:

يتمتع مُعظم اللاجئين الفلسطينيين في الأردن بالجنسية الأردنية باستثناء 100 ألف لاجئ أصولهم من غزة، وهؤلاء يحصلون على جوازات سفر أردنية مُؤقتة لا تُؤهلهم للحصول على المُواطنة الأردنية الكاملة وحقوقها، وأبرزها التوظيف في الحكومة **(العيسى، 2009: 20)**.

فقد مُنح الفلسطينيون في الأردن رسمياً الجنسية الأردنية وجميع حقوق المواطنة، من إقامة، وعمل، وشراء أراضٍ، وبناء، وانتخاب وترشيح للبرلمان، ومُشاركة في الحكم، وتسلَّم عدد من الفلسطينيين رئاسة الوزراء من أمثال سمير الرفاعي، وسليمان النابلسي، وطاهر المصري، وكان ذلك إثر مشروع المملكة العربية المتحدة الذي أقره مجلس النواب الأردني بتاريخ 1950/4/24م والقاضي بتوحيد الضفة الغربية مع الضفة الشرقية للأردن في دولة واحدة بمسمى المملكة الأردنية الهاشمية، تحت حكم الملك عبد الله بن الحسين **(صالح، 2015: 16)** في أكبر عملية توطين جماعية شهدها الفلسطينيين حيث لم يتبق منهم دون توطين سوى 364 ألف مع مطلع عام 2016م **(عدوان، 2016: مقابلة)** غير أن علاقة النظام الحاكم مع الفلسطينيين، أو من يُمثلهم تعرضت إلى بعض المنعطفات كان من أبرزها إشكالية التمثيل الرسمي للفلسطينيين خُصوصاً منذ إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية سنة 1964م، ما جعل هناك نوعاً من ازدواجية التمثيل **(صالح، 2015: 16)**.

2. اللاجئون في سورية

قبيل اندلاع الثورة في سورية في ربيع 2011م، كان يعيش فيها نحو 560 ألف فلسطيني جُلُّهم من لاجئي 1948م كانوا يتمتعون بأوضاع مُتميزة بالمقارنة مع نُظرائهم في البلدان الأخرى **(صالح، 2015: 18)**. وربما يعود ذلك إلى أن اللاجئ الفلسطيني في سورية ظل ينأى بنفسه عن أي تدخل في الشأن الداخلي، واقتصرت مواقفه وفعاليته بما يخص قضيته الأساسية قضية فلسطين، وحق العودة.

وبموجب القانون السوري كان اللاجئون الفلسطينيون يُقسمون إلى أربع فئات، **الأولى: لاجئو سنة 1948م:** وهم القسم الأكبر، تُشرف عليهم دائرة حكومية أُنشئت خِصيصاً لتنظيم شئونهم، وهُم مُتساوون مع المواطنين السوريين في جميع المجالات الوظيفية، والمهنية، والعلمية، باستثناء حق الانتخاب والترشح. **الثانية: لاجئو سنة 1956م:** ينطبق عليهم ما ينطبق على الفئة السابقة إلا أنهم لا يستطيعون دخول سوق العمل إلا من خلال التعاقد بصفة مُؤقتة، لذا فهُم لا يستطيعون التدرج في الوظائف الحكومية، ولا يخضعون للخدمة الإلزامية. **الثالثة: لاجئو سنة 1967م:** وينقسمون إلى فئتين **الأولى:** لاجئون مسجلون لدى "الأونروا"، وهُم يُعاملون نفس مُعاملة الفئة السابقة، **والثانية:** تتكون من اللاجئين غير المسجلين في "الأونروا"، وهُم يُعاملون مُعاملة الأجنبي إذا كانوا يحملون وثائق سفر مصرية، أو مُعاملة العربي إذا كانوا يحملون جوازات سفر أردنية، ويُواجهون بعض

التعقيدات في أمورهم المعيشية خاصة في العمل. **الرابعة: لاجئو سنة 1970م:** وهُم الأكثر مُعاناةً، إذ إن غالبيتهم لا يمتلكون وثائق بعد انتهاء سريان مفعول جوازاتهم الأردنية، أو وثائق سفرهم المصرية، وهُم لا يستطيعون السفر أو الدخول لسوق العمل بشكل منتظم **(محسن، 2009: 14)**.

وعندما اندلعت الثورة السورية عام 2011م، حرص غالبية الفلسطينيين في سورية على عدم التدخل في الشأن السوري، وعدم الوقوف بشكل مكشوف مع طرف ضدّ آخر، إلا أن أطرافاً من المعارضة السورية ومن الجهات الرسمية سعت لتوظيف الوجود الفلسطيني لصالحها، وجرّ الفلسطينيين لدعمها، فقام بعض الفلسطينيين بدعم المعارضة أو النظام بحسب قناعاتهم، فأدى ذلك إلى دخول الوضع الفلسطيني طوراً جديداً وخطيراً، حيث سبّب الصراع القائم في حدوث موجات هجرة داخلية متكررة، كما أدى إلى تمزيق النسيج الاجتماعي للاجئين، وكذلك اللجوء إلى بلدان أخرى، وتُشير تقديرات وكالة الغوث "الأونروا" أن نحو 234 ألف لاجئ فلسطيني أصبحوا مُهجَّرين داخلياً في سورية **(صالح، 2015: 18)**.

3. اللاجئون في لبنان

بالرغم من أن الخشية من فرض توطين الفلسطينيين كانت هاجساً لدى صانع القرار اللبناني، لدرجة النص على منعه في مُقدمة الدستور، إلا أن الجهات المُتنفذة قامت بإعطاء الجنسية اللبنانية لآلاف الفلسطينيين المسيحيين على خلفيات طائفية ودينية **(صالح، 2015: 16)**.

اللاجئون في لبنان تختلف حالتهم عن باقي اللاجئين في البلدان الأخرى، إذ لا تُوجد آليات قانونية سليمة لإدارة شؤونهم، ويُعانون من التهميش والتمييز، فهُم ممنوعون قانونياً من العمل في أكثر من 70 مهنة، ورغم تخفيف بعض القيود جزئيا وفقاً لما صدر عن وزارة العمل اللبنانية في العام 2005م، إلا أن مُعاناتهم مازالت موجودة وتتفاقم **(المركز الفلسطيني للإعلام، 2015: نت)**[1].

واللاجئون الفلسطينيون في لبنان ممنوعون من التملك العقاري، ويتم استثناؤهم من القوانين التي تُنظم مُعاملة العرب، أو حتى الأجانب بحجة أنهم لا يحملون جنسية، إلا ببطاقات خاصة صادرة عن إدارة شئون اللاجئين، وهُم يُقسمون قانونياً إلى ثلاث فئات، **الأولى:** لاجئون تم إحصاؤهم بعد النكبة مباشرة، وسُجلت قيودهم في وزارة الداخلية، وهُم يملكون "إقامة شرعية" في لبنان ومُعفّون من "واجب" إثبات وجودهم، وفي حال رغبوا بالمغادرة يحصلون على وثيقة سفر خاصة بهم. **الفئة الثانية:** لاجئون لم تشملهم الاحصاءات في الفئة الأولى، ولكن جرت تسوية أوضاع إقامتهم وفقاً لمرسوم 309 لعام 1962م، وهُم يحصلون على جواز مرور ليتمكنوا من السفر، **الفئة الثالثة:** لاجئون اضطروا للإقامة في لبنان بعد حرب 1967م أو بعد أحداث أيلول 1970م، أو مَنْ دخلوا مع الفدائيين الفلسطينيين، أو

[1] https://www.palinfo.com/8345 (20/4/2016).

تم تحريرهم من السجون "الإسرائيلية"، وهُم الأكثر عدداً، والأكثر مُعاناةً؛ إذ يفقدون القُدرة على التحرك خارج لبنان، ويُعانون أمنياً خلال تحركاتهم الداخلية، لأنهم يفقدون الوثائق والأوراق الثبوتية، ومحرومون من عدة حقوق أساسية كالقدرة على العمل، والتعليم، والعلاج، والتملك، وحتى البناء في المخيمات **(محسن، 2009: 14-15)**.

أدت هذه السياسات إلى خُروج عشرات الآلاف من الفلسطينيين إلى بلدان الخليج والدول الغربية؛ وعلى الرغم من أن تقديرات "الأونروا" في مُنتصف 2014م، تُشير إلى وجود نحو 488 ألف فلسطيني مُسجلين لديها في لبنان، إلا أن التقديرات الفعلية حسب عدد من المصادر تُشير إلى أن عدد الفلسطينيين المُقيمين في لبنان لا يتجاوز 340 ألفاً من ضمنهم نحو أربعين ألفاً من فلسطينيي سورية **(صالح، 2015: 28-29)**.

4. اللاجئون في العراق:

عندما هاجر اللاجئون الفلسطينيون إلى العراق عام 1948م، لم يكن هناك قانون واضح يُنظّم طريقة تعامل الحكومات العراقية معهم، ورغم إعلان الحكومة العراقية أنها تُعامل الفلسطيني مُعاملة العراقي، إلا أنها كانت تُصدر الاستثناءات والتعديلات التي كانت تُكبل الفلسطيني، وتمنعه من القُدرة على العيش المستقر والتفكير المستقبلي، وفي سنة 2001م أصدر مجلس قيادة الثورة قراراً واضحاً يُعامل فيه الفلسطيني مُعاملة العراقي في الحقوق والواجبات ما عدا الجنسية، وخدمة العلم، والحقوق السياسية من انتخاب، وترشيح، وقدَّمت الحكومة العراقية جميع الخدمات التي تُقدمها "الأونروا" للاجئين الفلسطينيين في مناطق اللجوء الأخرى، من رعاية صحية شاملة، وفرص التعليم، حيث شملهم مجانية التعليم بمختلف مراحله، كما حاول النظام العراقي توظيف القضية الفلسطينية سياسياً بما يتوافق مع سياساته القومية المعلنة **(صالح، 2015: 30)**.

ومع الاحتلال الأميركي للعراق عام 2003م، بدأت مُعاناة الفلسطينيين، ووصلت ذُروتها بعد مقتل العديد من اللاجئين من قبل قُوى عراقية في إطار عمليات التطهير الطائفي التي عانى منها العراق، واشتدت وطأة الحياة أكثر حيث تم طرد 800 أسرة فلسطينية من مساكنها التي كانوا يُقيمون بها قبل 2003م، وتم إسكان أكثر من 300 عائلة منهم في خِيام دون أدنى متطلبات الحياة **(محسن، 2009: 14)**.

ونتيجة حملات التصفية، والتعذيب، والتهجير غادرت أعداد كبيرة من العائلات الفلسطينية، ولاقوا أشد أنواع العنت، وبقوا في مخيمات على الحدود لا يستطيعون العودة للعراق؛ لأن الموت والتصفية بانتظارهم، ولا يستطيعون الدخول لأي بلد عربي، وهناك أكثر من مخيم أُنشئ لاستيعابهم مؤقتاً، وقد توزع اللاجئون الفلسطينيون الذين خرجوا من العراق على ما يزيد عن 30 دولة **(صالح، 2015: 33)**.

5. اللاجئون في مصر:

اللاجئون الفلسطينيون في مصر يعيشون حالة من عدم الاستقرار في أوضاعهم القانونية والاجتماعية والاقتصادية، حيث تكتفي الحكومة المصرية بمنحهم وثائق سفر مصرية، ولا تُعطيهم حق الإقامة، وقد مر الفلسطينيون في مصر بمراحل عديدة، وكانت مُعاملتهم تتغير بتغير النظام والظروف السياسية؛ فعانوا بدايةً عند قُدومهم من التصفيات والظروف المعيشية الصعبة، ثم تحسنت أوضاعهم في عهد الرئيس جمال عبد الناصر، لتعود وتتراجع في عهد الرئيس أنور السادات، ويُعاد تصنيفهم كالأجانب في حقوق العلم والعمل والتملك ..إلخ. وما زال هذا حالهم حتى اليوم **(عدوان، 2004: نت)**[1]

يُوجد أعداد كبيرة من اللاجئين الفلسطينيين في مصر، حيث تُشير التقديرات إلى وجود نحو 100 ألف إلى 150 ألف لاجئ فلسطيني يعيشون في أقسى الظروف، بعضهم في قُرى كقرية فاضل إحدى القُرى الشرقية في مصر التي يعيش فيها نحو 4000 لاجئ فلسطيني في ظروف غاية في الفقر، وقذارة العيش، والأمية **(عدوان، 2016/3/31: مقابلة)**.

6. اللاجئون في الدول العربية والأجنبية الأخرى:

مُعظم اللاجئين الفلسطينيين في الدول الأجنبية يحملون جنسيات هذه الدول، وبالتالي يتمتعون بجميع حقوق المواطنة، أما اللاجئون في الدول العربية فتغيب المعلومات الخاصة باللاجئين في ليبيا، وشمال إفريقيا (المغرب العربي وتحديداً تونس والجزائر) حيث يُوجد آلاف الفلسطينيين، أما اللاجئون في دول الخليج الذين يُقدرون بمئات الآلاف ممن ذهبوا طلباً للرزق فهم يُعاملون مُعاملة الأجانب، حيث تحفظت هذه الدول على مُقررات الجامعة العربية، وخاصة بروتكول الدار البيضاء عام 1964م الذي يدعو إلى مُساواة اللاجئين الفلسطينيين بالمواطنين، وحتى وقت قريب لم يكن يحق للفلسطينيين أسوة بالأجانب أن يمتلكوا عقاراً، أو يُؤسسوا تجارة، أو شركة خاصة باسمهم في بلدان الخليج، لكن مع التطورات الاقتصادية في السنوات الأخيرة استفاد الفلسطينيون من القوانين الجديدة التي سمحت بالتملك في بعض بلدان الخليج كالكويت والإمارات **(عيتاني، ومناع، 2010: 60-61)** وهذا انعكس على الحياة الاجتماعية والمعيشية لهؤلاء اللاجئين.

---

[1] http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=17121 (20/4/2016).

تعقيب:

قضية اللاجئين الفلسطينيين هي إحدى القضايا الرئيسة التي تتمحور حولها القضية الفلسطينية، وهي قضية سياسية قانونية، وليست مشكلة إنسانية إغاثية كما تُروج لذلك "إسرائيل" والولايات المتحدة.

إن الانتداب البريطاني له دور، ومُساهمة كبيرة في خلق قضية اللاجئين الفلسطينيين حيث تَمَثّل هذا الدور في وعد بلفور الذي منح اليهود حق إقامة وطن قومي لهم في فلسطين، وفي صك الانتداب، بالإضافة إلى سماح بريطانيا للعصابات الصهيونية بالاستلاء على أراضي الفلسطينيين، وتنشيط عمليات الهجرة اليهودية إلى فلسطين.

إن المجتمع الدولي يتحمل المسؤولية أيضاً عن نشأة قضية اللاجئين، وذلك عندما وافقت معظم الدول على قرار تقسيم فلسطين بين الفلسطينيين أصحاب الأرض، وبين اليهود المهاجرين، كما أن المجتمع الدولي يتحمل المسؤولية عن توفير الحماية للاجئين، وعن عودتهم إلى ديارهم، وتعويضهم.

مَثَّلت حرب عام 1948م البداية الفعلية لقضية اللاجئين الفلسطينيين التي لا تزال مستمرة حتى يومنا هذا، واللاجئين لم يتركوا ديارهم طوعاً كما تزعم دولة الاحتلال، بل هُجروا من أراضيهم بفعل عمليات القتل، والتدمير، وأساليب التهجير، والتشريد التي استخدمتها العصابات الصهيونية كالمجازر والمذابح، والطرد المباشر، والحرب النفسية، واصدار القوانين العنصرية.

الفلسطينيون ينقسمون إلى قسمين من حيث مكان الإقامة، نصفهم تقريباً يُقيم خارج فلسطين، والنصف الآخر هُم داخل فلسطين، ويبلغ عدد اللاجئين في الداخل والخارج أكثر من ثمانية ملايين لاجئ، يُقيم منهم في فلسطين التاريخية حوالي 26.3% فقط، أما النسبة الباقية البالغة 73.7% فيُقيمون خارج فلسطين.

ثُلث اللاجئين الفلسطينيين المُسجلين لدى وكالة غوث وتشغيل اللاجئين "الأونروا" يعيشون في 58 مخيماً للاجئين مُعترف به من قبل الوكالة، (12) مخيماً في لبنان، و(10) مخيمات في الأردن، و(9) مخيمات في سوريا، و(27) مخيماً في الأراضي الفلسطينية مُوزعة بواقع (19) مخيماً في الضفة الغربية، و(8) مخيمات في قطاع غزة، وهناك عدد من مخيمات اللاجئين غير رسمية، أو غير مُعترف بها من قبل وكالة الغوث "لا تُديرها الأونروا" يُقدر عددها بحوالي 17 مخيماً في مختلف المناطق.

تختلف أوضاع اللاجئين الفلسطينيين من مكان إلى آخر حسب طبيعة الدولة التي يُقيمون فيها، إذ ثمة دول تمتع اللاجئون فيها بأوضاع مُتميزة تكاد تصل إلى ذات مستوى المواطنين الأصليين، في حين يُعاني اللاجئون في دول أخرى من أوضاع غاية في الصعوبة، والتهميش، وعدم الاحترام، والتضييق، ومنع ممارسة أبسط الحقوق البشرية.

الفصل الثالث

الموقف الدولي تجاه قضية اللاجئين الفلسطينيين

أولاً: موقف منظمة الأمم المتحدة

ثانياً: موقف الولايات المتحدة الأمريكية

ثالثاً: موقف الاتحاد الأوروبي

رابعاً: الموقف السوفيتي/ الروسي

خامساً: موقف دول عدم الانحياز

سادساً: موقف الدول العربية والإسلامية

سابعاً: الموقف الفلسطيني

ثامناً: الموقف "الإسرائيلي"

الفصل الثالث

الموقف الدولي تجاه قضية اللاجئين الفلسطينيين

تمهيد:

حظيت القضية الفلسطينية – ولا تزال – باهتمام ومتابعة كبيرة من قبل المجتمع الدولي أكثر من غيرها من القضايا المطروحة على الساحة الدولية، ويعود ذلك إلى طبيعة هذه القضية وتأثيراتها على مجريات الأحداث في العالم، فهي القضية الوحيدة التي لاتزال بدون حل، وقد شّكلت قضية اللاجئين الفلسطينيين معضلة حقيقية للمجتمع الدولي منذ اليوم الأول لنشأة القضية الفلسطينية، فهي قضية لا زالت حية، وموجودة منذ ظهورها حتى هذه اللحظة.

يستعرض هذا الفصل الموقف الدولي تجاه قضية اللاجئين على أكثر من صعيد وجهة، حيث تم التركيز على الجهات المؤثرة في الساحة الدولية والجهات المرتبطة بالقضية الفلسطينية، كالأمم المتحدة، ومؤسساتها، والولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد السوفيتي/الروسي، ودول عدم الانحياز، وكذلك الدول العربية والإسلامية.

أولاً: موقف الأمم المتحدة:

يظهر موقف الأمم المتحدة، ومؤسساتها تجاه قضية اللاجئين في القرارات الصادرة عنها لمعالجة هذه القضية، فمن جهة كان لها دور كبير في تشريد الشعب الفلسطيني وتهجيره من أرضه بإصدار بعض القرارات، وعلى رأسها قرار التقسيم رقم 181 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، ومن جهة أخرى صدر عنها عدد من القرارات لمعالجة، وحل قضية اللاجئين، وأهمها وأبرزها القرار رقم 194.

يُعد قرار التقسيم رقم 181 الصادر في 1947/11/29م عن الجمعية العامة للأمم المتحدة أول قرار أممي خاص بالقضية الفلسطينية، وإليه يعود تاريخ تشريد الشعب الفلسطيني من أرضه ووطنه، **(صايغ، والمرعشلي، وهاشم، 1984: 359)** حيث نص على تقسيم أرض فلسطين التاريخية إلى دولتين مع اتحاد اقتصادي، **الأولى:** دولة عربية مساحتها (11.589.870) دونماً، أي ما يعادل 42.88% من مساحة فلسطين، وتضم 17 مدينة و574 قرية، **والثانية:** دولة يهودية مساحتها (15.261.649) دونماً أي 56.47% من مساحة فلسطين، وتضم 19 مدينة و458 قرية، وحدد القرار منطقة القدس منطقة دولية بمساحة 175.504 دونماً، أي 0.65% من مساحة فلسطين، وتضم 4 مدن، و19 قرية[1].

[1] المحاضر الرسمية للجمعية العامة في الأمم المتحدة، القرار رقم 181، التوصية بخطة لتقسيم فلسطين، الدورة 2، بتاريخ 29 تشرين الثاني/ نوفمبر 1947م.

يتضح في هذا القرار مدى تحيز الأمم المتحدة إلى اليهود؛ فهي من جهة قسمت أرض فلسطين، وشردت أهلها أصحاب الحق الأصليين فيها، ونصبت نفسها وصية عليهم، ومن جهة أخرى لم تُقسم فلسطين إلى جزأين متساويين بين العرب واليهود؛ بل منحت اليهود الجزء الأكبر حوالي 55% من فلسطين رغم أنهم لم يكونوا يملكون سوى 6-7% فقط من مساحة فلسطين ولم تزد نسبتهم عن 31%.

بعد صُدور هذا القرار أخذت الأمم المتحدة في تقديم معالجات للقضية الفلسطينية على أساس إنساني وأخلاقي فقط، أي بوصفها مشكلة لاجئين، ولم تعالجها سياسياً، أو قانونياً بذريعة أن فلسطين كانت تحت الانتداب البريطاني، وهي من وجهة نظر القانون دولة ناقصة السيادة **(صايغ، والمرعشلي، وهاشم، 1984: 359)**.

وبعد نُشوء القضية الفلسطينية، وتهجير أعداد كبيرة من اللاجئين، سارعت الأمم المتحدة إلى إصدار القرار رقم 194 بتاريخ 1948/12/11م الذي تنص الفقرة (11) منه على: "تقرر الجمعية العامة أن عودة اللاجئين الراغبين في العودة إلى أوطانهم، والعيش بسلام مع جيرانهم يجب أن يُسمح لهم بذلك في أول فرصة عملية ممكنة، وأنه يجب دفع تعويض لممتلكات الذين لا يرغبون في العودة، ودفع تعويضات للخسارة والضرر الذي أصاب الممتلكات لأصحابها، وإرجاعها إلى أصلها من قبل الحكومات والسلطات المسؤولة بناء على قواعد القانون الدولية والعدالة"[(1)].

يعتقد الباحث أن إصدار القرار 194 كان محاولة شاملة من قبل الأمم المتحدة لمعالجة الوضع القائم في فلسطين، حيث اشتمل القرار على 15 فقرة، ونص على تشكيل لجنة توفيق خاصة بفلسطين تابعة للأمم المتحدة، وتقرير وضع القدس تحت النظام الدولي، وتطرقت فقط الفقرة (11) منه لقضية اللاجئين من خلال الإقرار بمنحهم الحق في العودة إلى ديارهم الأصلية، وليس إلى أي مكان آخر داخل فلسطين، بالإضافة إلى حقهم في الحصول على تعويض عن الأضرار، والخسائر المادية، والمعنوية، والنفسية، وخسارة مصادر الدخل، وذلك طبقاً للقانون الدولي والسوابق القانونية.

لكن هذا القرار رغم أهميته في إثبات حق اللاجئين في العودة والتعويض إلا أنه ثبت بالأدلة القاطعة لدى كل المحللين، والأكاديميين، والمختصين في الشئون السياسية أنه يعتريه كثير من النقص، والعجز في فرض عودة اللاجئين، وتعويضهم بدليل مُضي حولي 68 عام على صدوره دون أن يُنفذ، فهو ليس قراراً إجرائياً تنفيذياً، ولم يُحدد آليات، أو جدول زمني للتنفيذ فقد نص على وجوب السماح بالعودة للاجئين في أقرب وقت ممكن، هذا إلى جانب أن القرار يتضمن فقرة خطيرة وهي

[(1)] الجمعية العامة للأمم المتحدة، القرار رقم 194، إنشاء لجنة توفيق تابعة للأمم المتحدة، وتقرير وضع القدس في نظام دولي دائم، وتقرير حق اللاجئين في العودة إلى ديارهم في سبيل تعديل الأوضاع بحيث تؤدي إلى تحقيق السلام في فلسطين في المستقبل، الدورة 3، بتاريخ 11 كانون الأول ديسمبر 1948م.

الفقرة رقم (8) التي تنص على وضع مدينة القدس في نظام دولي دائم تحت مراقبة الأمم المتحدة الفعلية وبالتالي فإن تنفيذ هذا القرار يعني وضع المدينة تحت الوصاية الدولية وعدم أحقية الشعب الفلسطيني فيها (**عدوان، 2016/3/31: مقابلة**).

وبناء على القرار 194 تم تشكيل لجنة للتوفيق معنية بفلسطين، تتكون من ثلاثة دول: (فرنسا– تركيا – الولايات المتحدة الأمريكية)، ومُنحت اللجنة سلطات واسعة لتنفيذ المهام المُكلفة بها، وأبرزها: تسهيل إعادة توطين، واستقرار، وتأهيل اللاجئين اقتصادياً واجتماعياً، ودفع التعويضات[1]. وبذلك وفر القرار 194 الجدول الزمني لعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم، حيث تسمح الظروف بذلك (**Zureik, 1995: 81**).

وسبق قرار 194 الجهود التي بذلها "الكونت بيرنادوت" المُكلف من الأمم المتحدة بوصفه وسيطاً بين العرب واليهود في فلسطين لوقف المواجهات بين الطرفين المتنازعين، وتطبيق قرار التقسيم، حيث قدم بيرنادوت مشروعاً للجمعية العامة في 1948/9/16م قال فيه: "على أية حال يستحيل إنكار أنه سيكون هناك تسوية يمكن أن تكون كاملة ونهائية، إلا إذا تم الاعتراف بحقوق اللاجئين العرب بالعودة إلى بيوتهم التي طُردوا منها خلال النزاع المسلح بين العرب واليهود في فلسطين، وسيكون مُخالفة لمبدأ العدالة إنكار حقهم بالعودة إلى بيوتهم، بينما المهاجرون اليهود يصلون إلى فلسطين" (**تاكنبرغ، 2003: 28**).

ومن قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بقضية اللاجئين قرار الجمعية العمومية رقم 212 بتاريخ 1948/11/19م القاضي بإنشاء صندوق خاص للاجئين الفلسطينيين، والقرار رقم 302 (د–4) بتاريخ 12/8/ 1949م القاضي بتأسيس وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل لاجئي فلسطين في الشرق الأدنى "الأونروا"، بهدف تقديم الإغاثة الإنسانية إلى مئات الآلاف من اللاجئين، والمشردين (**UNRWA, 1990: 6**). ويعتقد الباحث أن قرار تأسيس "الأونروا" كان له جانب سلبي كبير على قضية اللاجئين يتمثل في تحويل هذه القضية من قضية سياسية قانونية – حلها الجذري لا يكون إلا عبر عودة اللاجئين إلى ديارهم الأصلية – إلى مشكلة إنسانية قائمة على تقديم المساعدات والمعونات الإنسانية الإغاثية، ومع تقدير الخدمات والمساعدات كافة التي قدمتها، ومازالت تُقدمها وكالة الغوث للاجئين الفلسطينيين، إلا أنها بصفتها المسئولة عن اللاجئين فشلت في توفير الحماية الدولية لهم.

تابعت الجمعية العامة للأمم المتحدة مُناقشاتها في القضية الفلسطينية، وأصدرت عديداً من القرارات بشأن اللاجئين منها: القرار رقم 393 بتاريخ 1950/12/12م الذي نص على استمرار

---

[1] الجمعية العامة للأمم المتحدة، القرار رقم 194، إنشاء لجنة توفيق تابعة للأمم المتحدة، وتقرير وضع القدس في نظام دولي دائم، وتقرير حق اللاجئين في العودة إلى ديارهم في سبيل تعديل الأوضاع بحيث تؤدي إلى تحقيق السلام في فلسطين في المستقبل، الدورة 3، بتاريخ 11 كانون الأول ديسمبر 1948م.

مساعدة اللاجئين وتأسيس صندوق لإعادة دمجهم، وفي نفس العام بتاريخ 12/14 أصدرت القرار رقم 394 الذي طالب بتنفيذ عودة اللاجئين والتعويض، وبتاريخ 1969/12/10م أصدرت القرار رقم 2535 الذي ذكر أن الجمعية العامة للأمم المتحدة "إذ تُقر بأن مشكلة اللاجئين العرب قد نشأت عن إنكار حقوقهم السابقة، تعود فتؤكد الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني"، وفي 1974/11/22م أصدرت الجمعية العامة القرار رقم 3236 أكدت فيه على حق الفلسطينيين غير قابل للتصرف في العودة إلى ديارهم، وممتلكاتهم التي شردوا منها، واقتلعوا منها، وطالبت بعودتهم" **(زقوت، 2011: 55، 66، 69، 80، 85-60)**.

ويرى الباحث أن القرار الأخير يمثل تطوراً مهماً على صعيد القرارات الدولية الخاصة بالقضية الفلسطينية؛ بل ويُعد وثيقة دولية مهمة اعترف فيها المجتمع الدولي بنص واضحٍ وصريحٍ بالحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني.

وعلى صعيد مجلس الأمن الدولي؛ فإن أهم القرارات الصادرة عنه المتعلقة بقضية اللاجئين هو القرار رقم 242 بتاريخ 1967/11/22م حيث نصت الفقرة الثانية، بند (ب) على: "ضرورة تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين" **(عدوان، 2006: 208)**. كذلك القرار 237 المُعتمد من مجلس الأمن بالإجماع في 14 يونيو 1967م الذي دعا "إسرائيل" إلى تأمين سلامة وأمن سكان المناطق التي جرت فيها عمليات عسكرية، وتسهيل عودة الذين فروا من هذه المناطق منذ نشوب القتال، وعقب حرب 1973م أصدر المجلس قراره رقم 338 الذي أكد على وجوب تنفيذ قرار 242 المتضمن بنداً خاصاً باللاجئين **(زقوت، 2011: 22)**.

ويُلاحظ أن مجلس الأمن لم يكن على مستوى الأحداث الخاصة بالقضية الفلسطينية بشكل عام، وبقضية اللاجئين بشكل خاص، وعلى الرغم من أهمية تلك القضية وتأثيراتها على الساحة الدولية إلا أنها لم تحظَ بالاهتمام الكافي من مجلس الأمن، ويبرز ذلك في حجم وطبيعة القرارات الصادرة عنه المتعلقة بقضية اللاجئين، فهي قرارات قليلة من حيث العدد، أما من حيث المضمون فهي مصاغة أقرب ما يكون إلى التوصيات، وليس الإلزام رغم أن قرارات مجلس الأمن هي قرارات ملزمة.

ثانياً: موقف الولايات المتحدة الأمريكية:

لموقف هذه الدولة – الأقوى عالمياً – أهمية خاصة فهي الأقدر على التأثير بحكم علاقتها العضوية "بإسرائيل". بالإضافة إلى وجود أقلية من ستة ملايين يهودي فيها لها نُفوذها الكبير في واشنطن، وتل أبيب على السواء **(رشيد، 2001: 196)**.

يتمثل موقف الولايات المتحدة الأمريكية تجاه قضية اللاجئين الفلسطينيين في المشاريع التي

طرحتها الإدارات الأمريكية المتعاقبة لحل هذه القضية الشائكة، تلك المشاريع التي كانت جميعها تتبنى الرؤية "الإسرائيلية" لتصفية هذه القضية بعيداً عن القرارات الدولية التي تتعلق باللاجئين وعلى رأسها القرار رقم 194.

حيث جاءت معظم مواقف الولايات المتحدة المتعلقة بقضية اللاجئين الفلسطينيين، جزءاً من جملة المشاريع التي طرحتها الإدارات الأمريكية المتعاقبة لتسوية القضية الفلسطينية ككل، فهي لم تخص قضية اللاجئين بمشروع منفرد، وكان موقفها من هذه القضية دائماً ثانوياً وفي إطار الحل الشامل للقضية الفلسطينية، كما أن مُجمل المشاريع الخاصة بقضية اللاجئين التي طرحتها الولايات المتحدة جاءت مشاريع تصفية لهذه القضية؛ فقد ركزت على الجانب الاقتصادي لجعلها قضية اقتصادية إنسانية بحتة، يتمحور حلها في كيفية إيجاد سبل وإمكانات اقتصادية بحتة لحلها، وذلك في إطار توطين اللاجئين في أماكن سكناهم في الدول العربية، وعدم تقبل أي طرح يقضي بعودة أولئك إلي ديارهم الأصلية، وأعفت دائماً "إسرائيل" من مسؤوليتها عنها **(عدوان، 2009: 21)**.

بدأت علاقة الولايات المتحدة بقضية اللاجئين منذ اليوم الأول الذي تم مناقشتها داخل أروقة الأمم المتحدة عام 1947م، حيث أيدت الولايات المتحدة، ودعمت قرار التقسيم 181 بكل قوة وكانت من أوائل الدول التي اعترفت بقيام دولة "إسرائيل"، وعلى الرغم من موافقتها على القرار 194 الخاص باللاجئين، إلا أن موقفها كان مزدوجاً، وغير واضح المعالم، فمن جهة أرسلت العديد من المواقف الخاصة بتطبيقه للقيادة "الإسرائيلية"، وأعلنت عن استيائها من الموقف "الإسرائيلي" الرافض لعودة اللاجئين، ولو الحد الأدنى منهم، ومن جهة أخرى قدمت الدعم السياسي، والمالي، والعسكري "لإسرائيل"، وكانت داعمة للإجراءات "الإسرائيلية" على الأرض؛ خاصة فيما يتعلق بقضية اللاجئين، فالموقف الأمريكي كان فيه نوع من التخاذل؛ بل التأييد المطلق لمواقف "إسرائيل" تجاه تلك القضية **(عدوان، 2009: 4-5)**.

وقد قدمت الولايات المتحدة عشرات الخطط والمشاريع والمقترحات تضمنت حلولاً، ومعالجات لقضية اللاجئين من أبرزها:

1. الخطط والمشاريع الأمريكية من عام 1948م – 1970م

- **خطة جورج ماك جي نائب وزير الخارجية الأمريكية بتاريخ 1949/4/27م:** طالب فيها دمج اللاجئين في هياكل سياسية واقتصادية في الشرق الأوسط على أساس العمل وليس الغوث، على أن تقبل "إسرائيل" 200 ألف لاجئ، وتقبل الدول العربية 500 ألف لاجئ، مقابل رفع القدرة الإنتاجية للأرض، وتنمية صناعات جديدة، وتحسين وسائل النقل، ورفع القدرة الاقتصادية لبلدان المنطقة" **(الموعد، 1996: 219)**. يتضح من هذه الخطة أنها كانت تسعى إلى التحايل على

المجتمع الدولي والشعب الفلسطيني في حل قضية اللاجئين من خلال توطين اللاجئين والسماح بعودة أعداد قليلة منهم وتقديم إغراءات اقتصادية للدول المضيفة للاجئين لإغرائها لتوطينهم.

- **مشروع الحل الوارد في المذكرة الأمريكية المقدمة للدول العربية و"إسرائيل" في لوزان بتاريخ 1949/8/15م**، وجاء فيها: أن مشكلة اللاجئين تُحل بالعودة إلى "إسرائيل"، والإقامة في البلدان التي يتواجدون بها بشرط توفير معونة مالية، وفنية من المجتمع الدولي **(jansen, 1970: 103)**.
- **مشروع غوردن كلاب** الذي تضمن الأفكار الرئيسة لمشاريع التوطين الأمريكية التي تم طرحها في الخمسينيات، من خلال استصلاح الأراضي، وحل الخلاف الناشئ حول تقاسم المياه بين "إسرائيل" والدول العربية **(أولييه، 1991: 81)**.
- **مشروع دالاس بتاريخ 1955/8/26م، لحل أزمة الشرق الأوسط:** وجاء فيه بخصوص قضية اللاجئين أنه يجب وضع حد لبؤس ما يقارب من مليون لاجئ فلسطيني، ما يستدعي تأمين حياة كريمة لهم، عن طريق العودة إلى وطنهم الأول ضمن حدود الممكن، وتوطينهم في المناطق العربية الموجودين فيها، من خلال استصلاح المزيد من الأراضي، ومشاريع الري، بحيث يتمكن اللاجئون من العمل والاستقرار، وأن تقدم "إسرائيل"، والولايات المتحدة، والمجتمع الدولي تعويضات للاجئين **(الموعد، 1996: 224)**.
- **مشروع الرئيس الأمريكي أيزنهاور 1958م:** الذي طالب بعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم التي هُجروا منها على مراحل، وتقديم تعويض لأصحاب الأملاك الذين لا يرغبون بالعودة، وتوطين أعداد من اللاجئين في سورية والأردن، وإنشاء صندوق تحت إشراف الأمم المتحدة لتوطين اللاجئين **(الصايغ، 1959: 153-154)**. يُلاحظ من هذه المشاريع الثلاثة أنها لا تختلف من حيث المضمون والجوهر عن خطة "جورج ماك جي" بل جاءت تأكيداً لها، لكن بصياغة مختلفة شكلاً لا مضموناً، وهي مشاريع تتوافق مع الرؤية "الإسرائيلية" بوصف قضية اللاجئين مشكلة إنسانية، وليست قضية سياسية.
- **مشروع الرئيس الأمريكي ليندون جونسون 1967م:** الذي جاء في الفقرة (2) من خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 1967/6/19م، "لا بد من حل مشكلة اللاجئين حلاً عادلاً، خاصة وأن حرب حزيران 1967م، قد اقتلعت معها مزيداً من الناس من موطنهم الأصلي، لذا ينبغي على دول الشرق الأوسط توجيه جهودها نحو رفع الظلم الذي لحق بهؤلاء الناس" **(القاضي، 1973: 84)**. يُلاحظ في هذا المشروع أنه مشروع غامض لم يُشير إلى القرارات الدولية المتعلقة بقضية اللاجئين، ولم يُوضح الطرائق الكفيلة بحل هذه القضية، كما أنه يُحمل بطريقة غير مباشرة حكومات منطقة الشرق الأوسط المسئولية عن حل قضية اللاجئين.

- **مشروع دين راسك أواخر عام 1968م:** الذي ورد فيه بخصوص قضية اللاجئين أنه يجب حلها على أساس استفتاء شعبي (**الهور، والموسى، 1986: 75**).
- **المقترح الذي قدمته الولايات المتحدة للاتحاد السوفيتي لتسوية قضية اللاجئين في 1969/10/28م،** حيث نصت الفقرة (11) منه على إعطاء اللاجئين الفلسطينيين حق الاختيار بين العودة على أساس (كوتا) سنوية متفق عليها، أو التوطين خارج "إسرائيل" مع التعويض (**الجندي، 2001: 48**).
- **مشروع وزير الخارجية الأمريكي** "روجرز" **في 10/28/ 1969م، لتسوية للقضية الفلسطينية:** وجاء في البند التاسع منه "أن يوافق الطرفان على الالتزام بشروط تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين، وفق ما تمت عليه في الاتفاق النهائي بين الأردن و"إسرائيل"، وأنه لن يكون هناك سلام دائم من دون تسوية عادلة لمشكلة أولئك الفلسطينيين الذين شُردوا جراء حرب عام 1948م – 1967م" (**الزور، 2000: 121**).

من الواضح أن السياسة الأمريكية خلال هذه الفترة، لم تُعطي أي اهتمام جديد بقضية اللاجئين، حيث أن جميع المشاريع والخطط التي قدمتها الولايات المتحدة تنطلق من منبع واحد، وظلت تتمحور في نطاق نفس المشاريع الرامية إلى حل هذه القضية فقط من خلال توطين اللاجئين في الأماكن التي يُقيمون فيها، والحفاظ على الأسس الخاصة بأمن ومصالح "إسرائيل".

2. الخطط والمشاريع الأمريكية من عام 1971م – 1990م

- **مشروع تسوية القضية الفلسطينية "ملف التسوية الأمريكي" الذي قدمته الولايات المتحدة لحل الصراع العربي – "الإسرائيلي" بتاريخ 1972/3/15م:** وجاء فيه بخصوص اللاجئين: **أولاً:** يتم تخيير اللاجئين الفلسطينيين أينما كانوا، والواقعين تحت الاحتلال عن طريق استفتاء تُجريه لجنة دولية تابعة للأمم المتحدة، بين الاستقرار في الدولة الفلسطينية الجديدة، سواء أكانت مستقلة أم مندمجة مع الأردن. **ثانيا:** حق العودة إلى "إسرائيل" لكن دون أن تكون العودة إلى المواطن الأصلية والتي لم يَعُد أكثرها قائماً. **ثالثاً:** البقاء حيث هم في المنطقة المحتلة، أو الدول العربية مع التعويض لهم بصورة عامة، والتعويض على أصحاب الممتلكات السابقة بصورة خاصة.
- **وثيقة سوندورز في 1975/11/12م:** وهي عبارة عن بيان أعده مساعد نائب وزير الخارجية الأمريكي "هارولد سوندرز" جاء فيها: "لن يكون بالإمكان التوصل إلى حل نهائي للصراع العربي "الإسرائيلي" إلا إذا تم التوصل إلى اتفاق يُحدد وضعاً عادلاً، ودائماً للاجئين (**عبد الهادي، 1992: 530-531**). هذه الوثيقة هي مجرد توصية عامة لا تتضمن أية آليات عملية للتنفيذ الفعلي على أرض الواقع.

مشاريع الرئيس الأمريكي كارتر عام 1977م: المشروع الأول: جاء في مؤتمر صحفي عقده كارتر بتاريخ 1977/3/26م، أكد على أن الأسس التي ترى الولايات المتحدة أن تقوم عليها التسوية الممكنة للصراع في الشرق الأوسط، هي ذاتها الأسس التي تضمنتها قرارات الأمم المتحدة التي نصت على حق الفلسطينيين في وطن، وفي التعويض لما فقدوه من ممتلكات. **أما المشروع الثاني** فكان خلال مؤتمر آخر في 1977/5/12م حيث كرر كارتر مقولته: إنه يجب إيجاد وطن للفلسطينيين وهو من ضرورات التوصل إلى تسوية للصراع العربي "الإسرائيلي" **(بارود، بحيري، 1963: 52)** هذا المشروع كغيره من المشاريع الأمريكية السابقة لم يأتي بجديد على صعيد قضية اللاجئين؛ بل إنه يتماهى بشكل كبير مع الطرح "الإسرائيلي" بضرورة توفير وطن بديل للاجئين الفلسطينيين.

- **مبادرة الرئيس الأمريكي ريغان 1982م:** الذي طرح مشروعاً في 1982/9/2م جاء فيه بخصوص قضية اللاجئين "أن الفلسطينيين يشعرون بقوة أن قضيتهم هي أكثر من قضية لاجئين، وأنه يوافق على ذلك" **(كونت، 1994: 443)**.

من الواضح أن المبادرات والمشاريع الأمريكية في هذه المرحلة كانت تسير على نفس الوتيرة التي كانت عليها المشاريع والمبادرات السابقة، وإن كانت تختلف في الشكل والصياغة إلا أنها لا تختلف في الجوهر والمضمون، حيث كانت تسعى الإدارات الأمريكية المتعاقبة إلى إرضاء اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة عبر طرح مشاريع تتوافق تماماً مع الرؤية "الإسرائيلية".

3. الخطط والمشاريع الأمريكية من عام 1991م – 2011م

- **مبادرة جورج بوش الأب 1991م – 1996م:** التي تمثلت في الدعوة لعقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط في 1991/10/30م تحت رعايتها مباشرة، وأهم ما تضمنه خطاب الدعوة للمؤتمر أن المفاوضات بين الطرفين العربي و"الإسرائيلي" سترتكز على قراري مجلس الأمن 242، 338 ومن المعلوم أن قرار رقم 242 يوجد به إشارة بسيطة لقضية اللاجئين تقول "يجب تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين"، كما جاء في رسالة التطمينات إلي الجانب الفلسطيني في الوفد الأردني المشترك لمؤتمر مدريد إشارة وحيدة لقضية اللاجئين وكانت غير مباشرة، وذلك في معرض الحديث عن مفاوضات على المرحلة النهائية "تعتقد الولايات المتحدة الأمريكية أن القدس الشريفة، والفلسطينيين خارج المناطق يجب أن يكونوا قادرين على المشاركة في مفاوضات المرحلة النهائية" **(الدجاني، 1994: 346)**. يتضح في هذه المبادة مدى التحايل الأمريكي على القرارات الدولية المتعلقة بقضية اللاجئين إذ أنها ركزت على القرارين 242 و338، ولم تشر إلى القرار 194 المتعلق بقضية اللاجئين، وعلى ما يبدو أن إدارة جورج بوش كانت تسعى إلى إنجاح

هذا المؤتمر بعيداً عن طرح أية قضايا قد تُؤدي إلى فشله كقضية اللاجئين لعلمها مدى تعقد هذه المشكلة وصعوبتها.

- **قضية اللاجئين في عهد الرئيس بل كلينتون 1993م – 2001م:** استمرت إدارة كلينتون على نفس المنهج الأمريكي بخصوص قضية اللاجئين؛ بل أكثر من ذلك؛ فقد بدأت تتصل حتى من بعض المقترحات السابقة للإدارة الأمريكية السابقة، فامتنعت عن التصويت على القرار 194 لأول مرة منذ صدوره عام 1948م حيث كان التصويت عليه يتم سنوياً، وفي العام الثاني صوتت ضد القرار بذريعة أن هذه النصوص كانت مرجعية في مرحلة لم تكن فيها مفاوضات بين العرب و"إسرائيل"، وأن مرجعية المفاوضات اليوم هي المفاوضات بين الطرفين، إلا أن الرئيس كلينتون عاد ليطرح قضية اللاجئين مرة أخرى، وذلك من خلال مؤتمر صحفي مع الرئيس المصري محمد حسني مبارك في واشنطن بتاريخ 1999/7/2م، قال فيه: "إن اللاجئين الفلسطينيين يُمكنهم أن يعيشوا حيث شاءوا" **(الدجاني، 1994: 348)**.
- **قضية اللاجئين الفلسطينيين في عهد الرئيس بوش الابن 2001م – 2008م:** الإشارة الوحيدة الواضحة لقضية اللاجئين في عهد بوش الابن كانت في رسالة الضمانات التي أرسلها إلى رئيس الوزراء "الإسرائيلي" آرييل شارون بتاريخ 2004/4/14م قال فيها: "يبدو واضحاً أن إطاراً متفقاً عليه واقعياً، وعادلاً لحل قضية اللاجئين الفلسطينيين بوصفه جزءاً من اتفاق الوضع النهائي يجب أن يُوجد من خلال إنشاء دولة فلسطينية، وتوطين اللاجئين الفلسطينيين هناك، وليس في "إسرائيل" **(أيوب، 2006: نت)**[1].
- **مبادرة أوباما للسلام 2011م:** طرح الرئيس الأمريكي باراك أوباما خطة سلام في المنطقة في خطاب له في 2011/5/19م، وكان جوهر مشروعه يقوم على دعامتين، إحداها ترك جميع الأمور بكيفية، أو أخرى للتفاوض بين الأطراف، سواء ما تعلق منها بالأراضي، والحدود، والقدس، واللاجئين، وحتى الفترة الزمنية التي يجب أن تنتهي فيها كل هذه الموضوعات **(مركز الزيتونة، 2012: 21)**.

ويبدو أن الولايات المتحدة الأمريكية بدأت تتخذ طرائق أخرى لمعالجة قضية اللاجئين سيما مع توقف عجلة التسوية الفلسطينية "الإسرائيلية"، وذلك عن طريق جعل بعض الدول لا تلتزم بتعهداتها المالية لوكالة الغوث (الأونروا) هذا من جهة، ومن جهة أخرى تحاول إقناع بعض الدول من أجل استيعاب أعداد من اللاجئين، ومن ناحية ثالثة تريد من الدول العربية خاصة الخليجية توطين اللاجئين المقيمين لديها.

[1] http://group194.net/article/6071 (12/2/2016).

ويُلاحظ من جميع المشاريع السابقة التي يبرز من خلالها الموقف الأمريكي تجاه قضية اللاجئين أنها مشاريع تخرج من منبع واحد، وتُعبر عن سياسة عامة لدى الولايات المتحدة تجاه هذه القضية بشكل خاص، والقضية الفلسطينية بشكل عام، فهي مشاريع مختلفة من حيث الشكل، لكنها مضموناً غير مختلفة وجميعها – رغم اعتراض "إسرائيل" على غالبيتها – تصب في المصلحة "الإسرائيلية"، وتسعى إلى تصفية قضية اللاجئين بطرائق منمقة عبر مشاريع التوطين في الدول التي لجأوا إليها، أو تقديم التعويضات بدل العودة.

ثالثاً: موقف الاتحاد الأوروبي:

رغم اهتمام الدول الأوروبية بالقضية الفلسطينية بشكل عام – وهو ما يظهر في مواقفها المختلفة سواء أكانت إيجابية أم سلبية تجاه تلك القضية – إلا أنه خلال البحث عن الموقف الأوروبي من قضية اللاجئين الفلسطينيين وحقهم في العودة، لم يجد الباحث مساراً سياسياً واضحاً تجاه هذه القضية رغم أهميتها بوصفها أساس أي حل للقضية الفلسطينية.

فأوروبا ليست أفضل حالاً من الولايات المتحدة، من حيث تغاضيها عن حق العودة للاجئين الفلسطينيين، وإن كان الاتحاد الأوروبي قد اتخذ مواقف إيجابية حيال القضية الفلسطينيّة، ولا سيما القدس، وسياسة الاستيطان، وحقوق الفلسطينيين القومية، وإنشاء الدولة الفلسطينية: إلا أنه تجاهل حق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم **(منصور، 2010: 10)**.

تظهر مواقف الاتحاد الأوروبي تجاه قضية اللاجئين من خلال تأييد دول الاتحاد لقرار الجمعية العامة رقم 194 الصادر عام 1948م، وكذلك القرارات الدولية اللاحقة التي أكدت القرار السابق مثل القرار رقم 2025 لعام 1965م، والقرار رقم 3089 لعام 1973م الخاص بحق النازحين الفلسطينيين جراء حرب حزيران 1967م في العودة إلى ديارهم، بالإضافة إلى القرارات الأخرى التي استنكرت رفض "إسرائيل" اتخاذ خطوات لعودة النازحين إلى المناطق التي أُخرجوا منها، وأسهمت دول الاتحاد (عدا البرتغال) وبشكل منفرد في تمويل موازنة وكالة الغوث "الأونروا" منذ نشأتها، وبعد صدور القرار رقم 242 رأت دول الاتحاد ضرورة حل مشكلة اللاجئين وفقاً لنص القرار **(الأزعر، 1996: 55)**.

وفي العام 1971م تبنى وزراء الخارجية الستة في المجموعة الأوروبية في 13 مايو وثيقة شومان التي قدمها "موريس شومان" وزير خارجية فرنسا التي تستند إلى قرار الأمم المتحدة 242 الصادر في 1967/11/22م وتضمنت منح اللاجئين الخيار بين العودة التدريجية إلى وطنهم، أو التوطين مع التعويض في دول أخرى، وكانت هذه الوثيقة بداية تعامل أوروبا مع قضية اللاجئين كونها قضية سياسية يجب حلها من خلال الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وتقرير مصيره **(غريش، 2003: 144)**. وتُعد هذه الوثيقة نقلة مهمة، ونوعية في موقف الدول الأوروبية لصالح

الاعتراف بحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة لديارهم، مع أنه كان من المفترض أن تنص الوثيقة على حق اللاجئين في العودة والتعويض معاً، وليس حق العودة، أو التعويض، وهذا هو التفسير الصحيح للقرار رقم 194.

لكن ما لبث أن انقسم الموقف الأوروبي في إقراره بحق اللاجئين في العودة الى بلدهم، ووجوب إيجاد حل عادل للقضية الفلسطينية، ويظهر ذلك في الزيارة السريعة التي أجراها وزير خارجية ألمانيا "ولتر شيل" "لإسرائيل"، لطمأنتها والتخفيف من حدة اعتراضها، والتقليل من أهمية الوثيقة، حيث أوضح أن الوثيقة هي مجرد قاعدة للنقاش، على عكس رأي وزير الخارجية البلجيكي الذي أبدى رضاه عن الإجماع الأوروبي حول هذه القضية **(خضر، 2003: 434)**.

يبدو أن بعض الدول الأوروبية كألمانيا كانت تحاول مسك العصا من المنتصف، فهي من جهة لا تريد أن تظهر كأنها شاذة عن الموقف العالم للاتحاد الأوروبي، ومن جهة أخرى لا تريد خسارة علاقتها مع "إسرائيل"، وهذا يعني أن القضية الفلسطينية وقضية اللاجئين ليست محط اهتمام لديها.

وبعد مرور شهر واحد على حرب أكتوبر 1973م صدر بيان عن المجموعة الأوروبية تضمن أربعة مبادئ رئيسة منها تأكيد مبدأ الاعتراف بأن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني يجب أن تُؤخذ في الاعتبار عند أي قرار للتسوية، **(الرشدان، 1998: 29)** وتعمق موقف المجموعة الأوروبية عندما أثار رؤساء الدول والحكومات الأوروبية في قمة لندن في 1977/6/29م للمرة الأولى مفهوم الشعب الفلسطيني، وأكدوا قناعتهم بأن حل النزاع في الشرق الأوسط لن يكون ممكنا إلا إذا تجسد في الواقع الحق المشروع للشعب الفلسطيني في إعطائه هويته الوطنية تجسيداً فعلياً، وهو ما يتطلب الأخذ بالحسبان ضرورة حصول الفلسطينيين على وطن **(خضر، 2003: 441)**.

وكان للاتحاد الأوروبي موقف خلال إعلان البندقية الشهير في 1980/7/13م، الذي أشار إلى "وجوب إيجاد حل عادل للمشكلة الفلسطينية التي ليست ببساطة مشكلةَ لاجئين، وضرورة وضع الشعب الفلسطيني في موقع يؤهله لممارسة حقه في تقرير المصير بصورة كاملة، ووجوب إشراك منظمة التحرير الفلسطينية في المفاوضات" **(غريش، 2003: 154)** ومع أن نَصَّ الإعلان لم يذكر مسألة حق عودة اللاجئين فقد عدّه البعض بمنزلة تأييد غير صريح لحق العودة **(أيوب، 2006: نت)**[1]. إلا أن البعض الآخر عدّ الإعلان لم يذكر من قريب أو بعيد حق العودة، بل اقتصرت إشاراته على الحل العادل للمشكلة الفلسطينية **(منصور، 2010: 10)**.

ويرى الباحث أن مصطلح الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني الذي استخدمته المجموعة الأوروبية في بياناتها، وتصريحات مسؤوليها يتضمن الحقوق الفلسطينية كافة، ومن ضمنها حق

[1] http://group194.net/article/6071 (12/2/2016).

اللاجئين في العودة رغم عدم الإشارة لتلك القضية بشكل صريح، كما أن مطالبة الاتحاد الأوروبي بوضع الشعب الفلسطيني في موقع يُؤهله لممارسة حقه في تقرير المصير بصورة كاملة يعني أيضاً اعتراف غير صريح بحق الشعب الفلسطيني بإقامة دولته، والعودة إليها لأن حق تقرير المصير يتبعه حقوق أخرى في صدارتها حق العودة.

وخلال اجتماع وزراء خارجية دول أعضاء الاتحاد الأوروبي الاثنتي عشرة في بروكسل بتاريخ 1987/2/23م، طرح المجتمع الأوروبي حلاً يرتكز على إعلان البندقية، عن طريق عقد مؤتمر سلام دولي تحت رعاية الأمم المتحدة، وفي 27 يونيو من نفس العام، وفي لقاء القمة في مدريد، تبنى رؤساء دول الاتحاد موقفاً يتضمن اعترافاً بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، بما فيها حقه في تقرير مصيره مع كل ما يتبعه وظهر تأييد أوروبي للحقوق الوطنية الفلسطينية في إعلان المجلس الأوروبي في أمستردام في 17 يونيو 1997م، وهو الإعلان الذي دعا "إسرائيل" إلى الاعتراف بحق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم، من دون استبعاد خيار إقامة دولة، وأعقب ذلك إعلان برلين في لقاء قمة الاتحاد الأوروبي في مارس 1999م، الذي أكد على حق الفلسطينيين الدائم، وغير المشروط في تقرير مصيرهم بما في ذلك خيار إقامة دولة، ونصَّ أيضا على أن يكون هذا الحق بمنأى عن أي فيتو **(غريش، 2003: 158-159)**.

صدرت بعض التصريحات المتعلقة بقضية اللاجئين من بعض الزعماء الأوروبيين من أبرزها تصريح للرئيس الفرنسي جاك شيراك عقب المحادثات التي أجراها مع الرئيس ياسر عرفات في باريس بتاريخ 1999/9/25م طالب فيها المجتمع الدولي بضرورة القيام بواجبه في ضمان منح اللاجئين الفلسطينيين حق العودة **(يوسف، وتوفيق، 1999: 1)**.

في 2006/6/22م حمل إعلان أشبيلية ملامح واضحة للرؤية الأوروبية في حل قضية اللاجئين الفلسطينيين والتي تقترب، وتتماهى مع نظيرتها الأميركية حين طرحت "حلاً متفقاً عليه فعالاً وعادلاً لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين" وهو ما ممثل منعطفاً أساسياً باتجاه إنكار حق العودة للاجئين الفلسطينيين، وصدر تصريح لرئيس الوزراء الإيطالي رومانو برودي نشرته صحيفة "جيروزاليم بوست" "الإسرائيلية" الناطقة باللغة الإنكليزية بتاريخ 2006/12/6م، حول حاجة "إسرائيل" للحفاظ على شخصيتها اليهودية، وهو ما يوحي بالرفض العلني لحق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم وممتلكاتهم **(أيوب، 2006: نت)**[1].

في عام 2014م حدث تطور خطير في موقف الاتحاد الأوروبي عبّر عنه سفير الاتحاد لدى "إسرائيل" "لارس فابورغ أندرسن" خلال مؤتمر حول العلاقات بين الاتحاد الأوروبي و"إسرائيل" في

[1] http://group194.net/article/6071 (12/2/2016).

القدس، عندما قال إن الاتحاد الأوروبي على استعداد لتقديم تعويضات مالية للاجئين الفلسطينيين، وأحفادهم الذين سيتخلون عن "حق العودة" عند توقيع اتفاق سلام نهائي مع "إسرائيل" **(اهرين، 2014: نت)**[1] وهو ما عدّه البعض أن الاوروبيين يسيرون في محاولات تصفية القضية الفلسطينية من خلال إهدار حقوق الفلسطينيين المشروعة، وأهمها حق العودة، بتوطين اللاجئين الفلسطينيين في مراكز تواجدهم بدون إدراك لخطورة هذه المحاولات **(الرحباني، 2010: 15)**. ويتفق الباحث مع ذلك لأن معظم دول الاتحاد الأوروبي تتعامل مع منطقة الشرق الأوسط عموماً، والقضية الفلسطينية تحديداً من منطلق مصالحها المرتبطة مع الولايات المتحدة الأمريكية الداعم الأول والأكبر "لإسرائيل"، وعليه لن تستطيع الخروج عن نهج أمريكيا وسياساتها، وربما يكون هناك تنسيق مسبق بين الاتحاد الأوروبي، و"إسرائيل"، والولايات المتحدة قبل طرح أية مبادرة تتعلق بالقضية الفلسطينية، وهذا يعني أنها ستكون متماهية تماماً مع الطرح والرؤية "الإسرائيلية" الأمريكية.

وبالمجمل، يُلاحظ أن المواقف الأوروبية تجاه قضية اللاجئين هي من جهة مواقف هزيلة لا ترقَ إلى مستوى هذه القضية المهمة في الصراع العربي "الإسرائيلي"، إذ إنها لم تتعدَ كونها بيانات وتصريحات فقط، وليس لها أية صفة إلزامية، ومن جهة أخرى فهي مواقف تتماهى تماماً مع الرؤى والمواقف الأمريكية التي تهدف إلى تصفية هذه القضية من خلال مشاريع توطين اللاجئين وتعويضهم دون الولوج في البحث عن حلول جذرية بوصفها قضية سياسية قانونية، وليست إنسانية اقتصادية.

ويبدو أيضاً أن الدول الأوروبية حاولت في البداية النأي بنفسها عن هذه القضية الحساسة، وعندما أخذت زمام المبادرة وطرحت مشاريع، أو قدمت مقترحات تتعلق بقضية اللاجئين، طرحتها بطريقة لا تُغضب حليفتها "إسرائيل"، سيما وأن اللوبي اليهودي الصهيوني ينشط بشكل كبير في أوروبا، وله تأثير كبير على السياسات الأوروبية تجاه قضايا المنطقة، في ظل ضعف ومحدودية الموقف العربي.

رابعاً موقف الاتحاد السوفيتي/ الروسي:

الاتحاد السوفيتي من الدول المهمة على الساحة الدولية التي لها ثقل لامحدود في ميزان القوى الدولي، وله ارتباط قوي مع دول منطقة الشرق الأوسط بشكل عام والقضية الفلسطينية بشكل خاص؛ فقد تعهد الاتحاد السوفيتي خلال أول لقاء جرى بين القيادة الفلسطينية والاتحاد في الستينيات بدعم الثورة الفلسطينية في نضالها العادل من أجل استرداد الحقوق الفلسطينية **(أبو عفيفة، 2000: 256)** ورغم ذلك إلا أن تاريخ مواقف الاتحاد السوفيتي ومبادراته لحل القضية الفلسطينية بشكل عام، وقضية اللاجئين بشكل خاص تكاد تكون معدومة. وربما يعود ذلك لموقفه المتحفظ المتمثل في أنه مع قرارات

[1] http://cutt.us/xsjul (12/2/2016).

الشرعية الدولية، ويطالب الطرفين الفلسطيني و"الإسرائيلي" بضرورة الالتزام بها على حد سواء.

في عام 1947م ساند الاتحاد السوفيتي الصهيونية وتطلعاتها لإنشاء دولة يهودية في فلسطين، وتمثل ذلك في دعمه لخطة التقسيم التي دعت إليها الأمم المتحدة التي ترمي لإقامة دولة يهودية في فلسطين[1]. ولم يكتف الاتحاد السوفييتي بذلك، بل كان من أوائل الدول التي تعترف "بإسرائيل" اعترافاً قانونياً، وذهب إلى أبعد من ذلك عندما دعم "إسرائيل"، وأرسل إليها الأسلحة في حرب عام 1948م **(الشوبكي، 2006: 51)**، ما كان له أهمية كبرى، وربما حاسمة، في استمرار بقاء الدولة الصهيونية الجديدة، ويبدو أن الاتحاد السوفيتي رأى أن من مصلحته دعم "إسرائيل" في هذه الفترة لعوامل داخلية تتمثل في كسب تأييد اليهود المتنفذين الذين كان لهم دور مهم في تأسيسه، وعوامل خارجية تتمثل في رغبته بتعزيز نفوذه، ودوره كونه قوة ذات تأثير في منطقة الشرق الأوسط، وإضعاف دور بريطانيا في المنطقة.

منذ عام 1955م أصبحت السياسة السوفيتية تجاه القضية الفلسطينية متداخلة مع السياسة العربية عموماً، وبدأت العلاقات السوفيتية – "الإسرائيلية" تتصف بالتدهور المستمر، وتبلور ذلك في قطع العلاقات الدبلوماسية مع "إسرائيل" في 1953/2/21م. لكن ما لبثت أن استؤنفت عقب موت ستالين في 1953/7/21م، بعد أن التزمت "إسرائيل" بعدم الانضمام إلى أية معاهدة، أو حلف، أو تنظيم معادٍ للسوفيت. ونفذ الاتحاد السوفيتي سياسة مزدوجة تجاه فلسطين حتى عام 1967م، فحاول أن يتودد إلى البلدان العربية، وأن يحافظ في الوقت ذاته على علاقاته مع "إسرائيل"، بل سعى إلى تحسينها **(دباغ، 1968: 75)**.

بدأ الاتحاد السوفيتي بإعادة النظر في مواقفه تجاه القضية الفلسطينية حيث جاء في تقرير وزارة الخارجية السوفيتية للمرة الأولى بشكل رسمي: "يشدد الكرملين على الحاجة الماسة للعثور على تسوية للقضية الفلسطينية من خلال احترام المصالح والحقوق الوطنية المحققة للأطراف المعنية" **(انكليزس، 1985: 27)** وتُوج ذلك باعتراف الاتحاد السوفيتي على لسان رئيس وزرائه خروتشوف خلال زيارته لمصر عام 1964م بالحقوق الثابتة، والمشروعة للشعب الفلسطيني، وذلك في إطار اعتبار القضية الفلسطينية قضية لاجئين **(الشوبكي، 2006: 52)**.

لكن من الواضح أن هذا الموقف السوفيتي لم يتعدَ لغة الدعم المعنوي للحقوق الفلسطينية المشروعة، ولم يكن هناك أي التزام صريح تجاه الشعب الفلسطيني وقضيته.

---

[1] قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي "الإسرائيلي"، المجلد الأول، 1947م – 1974م، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، نقلا عن المحاضر الرسمية للجمعية العامة، الدورة 2، الملحق رقم 11، المجلد الأول إلى الرابع.

وربما من المواقف التي قد تُحسب للاتحاد السوفيتي التي تتعلق بشكل مباشر بقضية اللاجئين اعتراض الاتحاد على المشروع الذي قدمته الولايات المتحدة الأمريكية لتسوية قضية اللاجئين في 28 أكتوبر 1969م، والذي نصت الفقرة (11) منه على: "إعطاء اللاجئين الفلسطينيين حق الاختيار بين العودة على أساس (كوتا) سنوية متفق عليها، أو التوطين خارج "إسرائيل" مع التعويض". حيث اعترض الاتحاد السوفيتي على هذا المشروع، وطالب بأن تقوم "إسرائيل" بتنفيذ كل القرارات الدولية الخاصة بهذه القضية (**الجندي، 2001: 48**).

بعد حرب 1973م، وما حققته منظمة التحرير من انتصارات سياسية أهمها اعتراف الجامعة العربية في نوفمبر 1973م بالمنظمة ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني، وكذلك اعتراف المؤتمر الإسلامي بها في العام التالي، اختلفت مواقف الاتحاد السوفيتي، وانعكس ذلك على علاقته بمنظمة التحرير، وهو ما عُبّر عنه في المؤتمر الخامس والعشرين للحزب الشيوعي السوفيتي حيث جاء في بيانه الختامي: "إن الخطر يظل قائماً مادام الجيش "الإسرائيلي" باقياً في الأرض المحتلة، وسيظل قائماً مادام مئات الألوف من الفلسطينيين محرومين من حقوقهم الشرعية، ويعيشون في ظروف فظيعة، ومادام الشعب العربي الفلسطيني محروماً من إمكانية إنشاء دولته الوطنية (**كريم، 1998: 248**).

ومنذ العام 1979م قطعت السياسة السوفييتية تجاه فلسطين شوطاً بعيداً في الاتجاه المعاكس لسياسة عام 1947م، وبخاصة خلال الفترة ما بعد 1973م. فقد تبدلت السياسة السوفييتية خلال هذه الفترة الزمنية من سياسة مؤيدة لإنشاء دولة "إسرائيل"، مع تجاهل للشعب الفلسطيني ووجوده وحقوقه، إلى تحرك محدود تجاه القضية الفلسطينية على أساس أنها مشكلة لاجئين، وأخيراً إلى إعلان التأييد المتزايد للحقوق الوطنية الفلسطينية في إقامة دولة على حدود عام 1967م (**دباغ، 1968: 89**).

ويعتقد الباحث أن ظهور الاتحاد السوفيتي بمظهر المنحاز للقضية الفلسطينية جاء في إطار سياسية الاتحاد في فرض تواجده بوصفه لاعباً فاعلاً ومهماً في السياسية الدولية مستقلاً عن الرؤية الأمريكية، وتحقيقاً لمصالحه في المنطقة، وليس حباً في القضية الفلسطينية أو سعياً لخدمتها. فعالم العلاقات الدولية لا توجد فيه صداقات دائمة وإنما توجد مصالح دائمة.

في العام 1981م على إثر الاتصالات الفلسطينية السوفيتية اقترح الرئيس السوفيتي "ليونيد بريجنيف" في 23 فبراير خطة سلام لحل مشكلة الشرق الأوسط (**أبو عفيفة، 2000: 256**). تضمنت لأول مرة حق العودة بوصفه أحد الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني التي يجب أن تُؤخذ بعين الاعتبار في إطار التسوية السياسية (**فياض، 1997: 21**).

وفي عام 1982م صدر بيان عن "الكرملين" على لسان الزعيم السوفيتي "بريجنيف" أكد على موقف الاتحاد السوفيتي تجاه حق الشعب الفلسطيني الكامل في الأرض، وإقامة دولة فلسطينية مستقلة على حدود عام 1967م وعاصمتها القدس **(مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، 2011: نت)**[1].

وفي 1985/12/21م أرسل غورباتشوف رسالة للرئيس المغربي الحسن الثاني أكد فيها على حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولة مستقلة تحت قيادة منظمة التحرير **(أبو عفيفة، 2000: 256)**.

بعد انهيار الاتحاد السوفيتي عام 1991م، وظهور روسيا الاتحادية وريثة شرعية قانونياً له، تبنت روسيا استراتيجية جديدة على المستوى الخارجي؛ **(cox, 1998: 45)** فقد اتجهت سياسة الرئيس بوريس يلتسين أول رئيس روسي بعد انهيار الاتحاد السوفيتي نحو التقارب مع الولايات المتحدة إلى حد التحالف معها، **(شيفتسوفا، 2006: 92)** واتجهت روسيا نحو الغرب للحصول على المساعدات الاقتصادية، بل إن الضغوط الأمريكية شكلت عاملاً مساعداً دَفَعَ روسيا لفتح أبواب الهجرة أمام مواطنيها اليهود **(دبابنة، 2002: 87)**. الأمر الذي يعني تراجع الاهتمام الروسي بالقضايا العربية عموماً، والقضية الفلسطينية على وجه التحديد.

لكن ما لبثت روسيا أن عادت إلى انتهاج سياسة مغايرة تمثلت في دعم التوجه نحو حل الصراع العربي "الإسرائيلي" سليماً، وتشجيع مفاوضات السلام العربية "الإسرائيلية"، وأعطت اهتماماً محورياً لقضية التسوية، ولم يخرج دورها عن دور الوسيط حيال القضية الفلسطينية **(دبابنة، 2002: 87)**. وربما يكون ذلك في إطار استراتيجيتها بمسك العصا من المنتصف، والحصول على موطئ قدم لها في منطقة الشرق الأوسط، فهي من جهة لا تُريد الاصطدام مع الولايات المتحدة الأمريكية الحليف الاستراتيجي "لإسرائيل"، وتبدي تعاطفها مع دولة الاحتلال نظراً لوجود جزء غير بسيط من سكانها من أصل سوفيتي روسي، ومن جهة أخرى لا تُريد معاداة العالم العربي والإسلامي لتحقيق مصالحها في منطقة الشرق الأوسط.

وبالنظر إلى الفترة ما بين عامي 2001م-2005م نجد أن مواقف روسيا كانت متقاربة إلى حد كبير مع المواقف الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية باستثناء موقفها من قضية استبعاد الرئيس ياسر عرفات وعدم التعامل معه، فكان مختلفاً عن الموقف الأمريكي ويؤكد على أن تغييب عرفات لا يخدم عملية السلام **(الشوبكي، 2006: 60)**.

وفيما يتعلق باللاجئين الفلسطينيين صوتت روسيا على القرار رقم 57/56 بتاريخ 10 كانون الأول 2001م الذي يؤكد على أن للاجئين الفلسطينيين الحق في ممتلكاتهم التي سلبتها منهم "إسرائيل" وفي الإيرادات الآتية منها، كما صوتت على القرار رقم 120/57 بتاريخ 2002/12/11م

[1] http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=3570 (16/2/2016).

الذي حث جميع الدول على تقديم الهبات، والمنح الدراسية للتعليم العالي، والتدريب المهني للاجئين الفلسطينيين، إلى جانب القرار رقم 123/57 الصادر بنفس التاريخ الذي يؤكد الحاجة إلى إنشاء جامعة القدس للاجئين الفلسطينيين، وحاولت روسيا لعب دور أكبر لها في الشرق الأوسط في ظل حالة الركود السياسي في المنطقة عندما قام الرئيس الروسي فلاديمير بوتن بزيارة المنطقة في 2005/4/27م دعا خلالها إلى عقد مؤتمر دولي في موسكو لبحث عملية السلام، إلا أن ذلك واجه معارضةً "إسرائيلية" وأمريكية، وأكد أيضاً على دعم روسيا لخطة خارطة الطريق التي تبنتها اللجنة الرباعية التي تعد روسيا عضواً دائماً فيها **(التقرير الاستراتيجي الفلسطيني، 2005: 150)** ويبدو أن "بوتن" من خلال هذه الزيارة كان يسعى إلى استعادة دور روسيا التاريخي، والحصول على مكانة أكثر فاعلية، وقوة في الساحة الدولية.

دأبت روسيا على التأكيد من خلال اللجنة الرباعية على ضرورة إقامة دولة فلسطينية مستقلة وعاصمتها القدس الشرقية، ووقف الاستيطان، وعودة اللاجئين، أو تعويضهم **(عبد القادر، 2001: 185)**

وفي 20 يونيو 2009م دعا المبعوث الخاص للرئيس الروسي لمنطقة الشرق الأوسط ألكسندر سلطانوف إلى معالجة مشكلات اللاجئين الفلسطينيين، وذلك عقب لقائه المفوضة العامة لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "كارين أبو زيد" في موسكو **(روسيا اليوم، 2009: نت)**[1].

تبدو روسيا عبر مواقفها السياسية تجاه القضية الفلسطينية أنها تسعى إلى الموازنة في علاقاتها بين الدول العربية، والإسلامية، وبين "إسرائيل"، والولايات المتحدة، فهي لا ترغب بإصدار موقف صريح إزاء مسئولية "إسرائيل" عن قضية اللاجئين خشيةً من التصادم معها، وبالتالي تأثر العلاقات بينهما سيما إذا علمنا أن في روسيا شريحة مهمة من الرأسماليين اليهود الذين لهم تأثير قوي على الاقتصاد الروسي، ومن جهة أخرى لا تريد روسيا أن تخسر علاقاتها مع حلفائها من الدول العربية والإسلامية في منطقة الشرق الأوسط؛ لذا فهي تمسك العصا من الوسط عبر تصريحاتها بأنها مع قرارات الشرعية الدولية، ودعواتها بضرورة التزام الأطراف بهذه القرارات، وربما هذا ما يفسر عدم طرح روسيا أية مبادرات تتعلق بحل قضية اللاجئين.

خامساً: موقف دول عدم الانحياز:

اهتمت حركة عدم الانحياز منذ مؤتمر قمتها الأول في بلغراد عام 1961م بالقضية الفلسطينية وتواصل هذا الاهتمام في جميع المؤتمرات التي عقدتها سواء على مستوى القمة، أم وزراء الخارجية، أم على مستوى مكتب التنسيق، وصدر عن هذه الاجتماعات كلها مقررات، وتوصيات، وبيانات تؤيد

[1] https://arabic.rt.com/news/30806/ (8/5/2016).

حقوق الشعب الفلسطيني، ومن ضمنها حق العودة، وتميزت مضامين هذه المقررات، والتوصيات، والبيانات بالتصاعد الملحوظ لصالح الحقوق الفلسطينية.

في مؤتمر القمة الأول عام 1961م في بلغراد ناقش قادة عدم الانحياز المشكلة الفلسطينية، كونها واحدة من المشكلات الدولية الدقيقة التي تحتاج إلى عمل سريع يقوم على المسؤولية والواقعية، وأعلنوا في بيانهم الختامي أنهم يُؤيدون "الاستعادة الكاملة لجميع الحقوق الخاصة بالشعب العربي في فلسطين وفق أحكام ميثاق الأمم المتحدة وقراراتها" وتأتي أهمية هذا التأييد بأنه صدر في وقت كان العالم كله تقريبا لا يتحدث إلا عن حقوق اللاجئين الفلسطينيين في العودة أو التعويض وفق حكم الفقرة (11) من القرار 194 الصادر عن الجمعية العامة في عام 1949م (**شعت، 1973: 14**).

وفي الاجتماع الوزاري لمكتب تنسيق دول عدم الانحياز في هافانا المنعقد في الفترة من 17–1975/3/19م استأثرت فلسطين بقرار خاص، حيث أكد الوزراء على دعم الحركة الكامل، والفعال لمنظمة التحرير الفلسطينية في نضالها المشروع للحصول على حقوق الشعب الفلسطيني سيما تلك الخاصة بالعودة وتقرير المصير والسيادة والاستقلال وإقامة سلطة الشعب الوطنية بكل الوسائل.

في مؤتمر القمة السادس عام 1979م المنعقد أيضاً بهافانا اتخذت الدول الأعضاء موقفاً رافضاً لكل الاتفاقيات الجزئية، والمعاهدات المنفردة – في إشارة لمعاهدة كامب ديفيد بين مصر و"إسرائيل" – التي تُشكل انتهاكاً صارخاً للحقوق العربية والشعب الفلسطيني، ولمبادئ ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية، وميثاق الأمم المتحدة، والقرارات المعتمدة في المحافل الدولية حول القضية الفلسطينية التي تُعيق مطامع الشعب الفلسطيني في العودة إلى بلاده وفي تقرير مصيره بنفسه، وأصدرت القمة بياناً بلورت فيه بدقة موقف حركة عدم الانحياز من القضية بجلاء ووضوح لم يسبق لهما مثيل، إذ أكد المؤتمر "أن حل الصراع العربي "الإسرائيلي" غير ممكن إذا لم يُمارس الشعب الفلسطيني حقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف، بما في ذلك الحق في العودة، وفي حرية تقرير المصير، وفي إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة في فلسطين"، وعبر المؤتمر عن قلقه إزاء التصاعد المستمر للاعتداءات "الإسرائيلية" الوحشية على مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، وعدّها بمنزلة عملية إبادة حقيقية للشعب الفلسطيني في لبنان (**أنيس، 1984: 164**).

حدث تطور مهم لدول حركة عدم الانحياز نحو القضية الفلسطينية عام 1983م، فقد قرر مؤتمر القمة السابع لرؤساء دول وحكومات حركة عدم الانحياز، الذي عقد في نيودلهي عام 1983م تشكيل لجنة فلسطين على مستوى رؤساء الدول والحكومات للعمل مع مختلف القوى المؤثرة في النزاع في الشرق الأوسط من أجل تحقيق سلام عادل، ودائم، وشامل في الشرق الأوسط، التي من

شأنها تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حريته، وسيادته في وطن مستقل، وحقه في العودة (nam، 2002: نت)[1].

وفي المؤتمر الثاني لوزراء دول عدم الانحياز المنعقد بنيودلهي في أبريل 1997م أكد الوزراء دعمهم الكامل لنضال المشروع للشعب الفلسطيني في الحصول على حقوقه غير القابلة للتصرف، بما في ذلك الحق في العودة إلى ديارهم، وممتلكاتهم، وتقرير المصير وإقامة دولته المستقلة (nam، 1997: نت)[2]. وتم التأكيد على ذات المضمون في البيان الختامي لاجتماع وزراء خارجية، ورؤساء وفود حركة عدم الانحياز المنعقد في نيويورك في 23 سبتمبر 1999م (nam، 1999: نت).[3]

اتجاه القرارات الخاصة بالقضية الفلسطينية في مؤتمرات دول عدم الانحياز كان يسير نحو تأكيد حق الشعب الفلسطيني في العودة إلى وطنه، ووجود رابطة قومية وثيقة، وثابتة بين الشعب الفلسطيني وأرض فلسطين (شعت، 1973: 15).

سادساً: موقف الدول العربية والإسلامية:

تراوحت سياسة الأنظمة العربية في التعامل مع اللاجئين، بين منحهم حقوق المواطنة كما في الأردن، من جهة، ووصلت إلى حدّ حرمانهم من عدد من حقوقهم المدنية كما في لبنان، من جهة أخرى، وحاولت بعض الأنظمة العربية توظيف الوجود الفلسطيني سياسياً وأمنياً لصالحها، مستغلة صعوبة أوضاعهم واحتياجاتهم؛ كما حدث في سورية والعراق وليبيا، ووقع الفلسطينيون في أحيان أخرى ضحية الخلافات الداخلية المحلية أو العربية كما حدث في العراق، والكويت، وسورية، ولبنان، ودفعوا أثمان أخطاء ارتكبها زعماؤهم أحياناً، بينما استفادت عدد من البلدان إيجابياً من الوجود الفلسطيني، حيث كان للفلسطينيين أدوارٌ مهمة في نهضتها وعمرانها، خصوصاً في الأردن، وبلدان الخليج (صالح، 2015: 16).

إن قضية اللاجئين تحضر، وتتعرض لحالات من المد والجزر في الرؤية السياسية للدول العربية بالمقدار التي تحافظ فيه هذه القضية على مصالح كل دولة، وهو شيء مفهوم في علم العلاقات الدولية والسياسية، إلا أن ناظم الإيجابية أو السلبية في تأثير قضية اللاجئين الفلسطينيين في بنية المنطقية سياسياً هو مرجعية مجاميع اللاجئين الفلسطينيين، والمتمثلة بمنظمة التحرير الفلسطينية، فبقدر ما تكون المنظمة منسجمة ومتوافقة مع نظام ما بقدر ما يتيح ذلك لتأثير إيجابي للاجئين الفلسطينيين في القرار السياسي للدولة التي يعيشون فيها، والعكس صحيح (حمود، د. ت : 7-8).

---

[1] http://www.nam.gov.za/minmeet/cob254a.ht (16/2/2016).

[2] http://www.nam.gov.za/minmeet/delhi2.htm#Palestine (16/2/2016).

[3] http://www.nam.gov.za/minmeet/newyorkcom.htm (16/2/2016).

في أيلول 1963م اتخذ مجلس الجامعة العربية قراراً في دورته الأربعين ينص على تأكيد حق الشعب الفلسطيني في بلاده، وتمكينه من تقرير المصير بنفسه، وممارسة حقوقه الوطنية كاملة **(أبو عفيفة، 2000: 137)**.

وفي يونيو 1964م أسست الجامعة العربية "مؤتمر المشرفين على شئون الفلسطينيين في الدول العربية المضيفة". تم خلاله الاتفاق على بروتوكول مُعاملة الفلسطينيين في الدول العربية، الذي نص على احتفاظ الفلسطيني بجنسيته مع حقه في العمل، والاستخدام في الدولة التي يعيش فيها أسوة بمواطنيها، ومن حق الفلسطينيين المُقيمين في الدولة المعنية السفر والدخول والخروج حسب مصلحتهم دون أية معوقات، وأن يُمنحوا وثائق صالحة للسفر، ويُعامل أصحاب هذه الوثائق معاملة رعايا دول الجامعة العربية نفسها بشأن التأشيرات والإقامة، وقد وافق على هذا البروتوكول كل من الأردن، والجزائر، والسودان، وسورية، والعراق، ومصر، واليمن، وتحفظ عليه كل من الكويت، ولبنان، وليبيا، وامتنعت عن الإعلان عن رأيها كل من المغرب والسعودية، أما بالنسبة لقطر، وموريتانيا، وعُمان، والإمارات، والبحرين، والصومال، وجيبوتي، وجزر القمر فهذه الدول لم تكن عضوًا في الجامعة في حينه، وبعد دخولها الجامعة لم تعلن عن رأيها، أما بقية الدول العربية التي كانت عضوًا قبل توقيع البروتوكول، فلم تحضر اجتماع وزراء الخارجية الذي أقرّ البروتوكول في الرباط عام 1965م **(خير، 1996: 148-149)**.

لكن من ينظر إلى حال اللاجئين الفلسطينيين في الدول العربية بشكل عام، وفي الدول التي وافقت على البروتوكول بشكل خاص يرى مُعاملة مختلفة تماماً عن تلك المُقرة في البرتوكول، خاصة فيما يتعلق بسفرهم، ودخولهم، وخروجهم من وإلى تلك الدول حيث المعاناة التي لا تُوصف.

الدول العربية غالباً ما تؤيد اعتماد إطار الشرعية الدولية فيما يخص حل قضية اللاجئين الفلسطينيين، إلا أنها أثبتت عجزها حتى الآن في الضغط على المجتمع الدولي لتنفيذ القرارات الدولية ذات العلاقة **(حساوي، 2008: 455)**، وربما هذا ما جعل بعض الزعماء العرب يطرحون بعض المشاريع لحل قضية اللاجئين، حيث طرح بعضهم مشاريع تتعلق بقضية اللاجئين، منها: **(العاروري، 2003: 71)**

1. مشروع الرئيس المصري جمال عبد الناصر عام 1954م، الذي ركّز فيه على تطبيق القرارات الدولية خاصة القرار 181 لعام 1947م، وقرار 194 لعام 1948م.
2. مشروع الرئيس السوري حسني الزعيم عام 1955م، الذي يقضي بتوطين 350 ألف لاجئ في سورية.
3. اقتراح الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة عام 1965م الذي يقضي بإرجاع ثُلث مساحة الأراضي التي احتلتها "إسرائيل" على أن تتم العودة إليها.

4. مشروع الملك حسين عام 1972م الذي يقضي بعودة نازحي عام 1967م إلى أماكن تهجيرهم، وتطبيق القرارات الدولية على لاجئي عام 1948م من أجل تحقيق الاستقرار.

5. مشروع الملك فهد الذي يتضمن حق الفلسطينيين في العودة، أو التعويض، أي تطبيق القرارات الدولية خاصة القرار 194.

وفي القمة العربية الثالثة التي عُقدت في سبتمبر 1965م في الدار البيضاء بالمغرب قرر الزعماء العرب وضع خطة للتحرك في الأمم المتحدة، والمحافل الدولية، ومقاومة محاولات تصفية قضية اللاجئين، وفي أكتوبر 1974م عقد الرؤساء العرب قمتهم السابعة في الرباط، التي تم فيها الإقرار بأن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وأيدوا إقامة السلطة الوطنية بقيادة منظمة التحرير على أية أرض فلسطينية يتم تحريرها، كما تم تحديد الهدف المرحلي بتحرير الأراضي العربية المحتلة عام 1967م، واستعادة الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني وفق ما تقرره منظمة التحرير.

وكان للدول العربية مواقف ثابتة من قضية اللاجئين تمثلت في قرارات القمم العربية المتتالية التي عُقدت، فقد أكد الزعماء العرب في أكثر من قمة – منها: قمة بغداد عام 1978م، وقمة تونس 1979م وقمة عمان 1980م – على أن القضية الفلسطينية قضية عربية مصيرية، وهي جوهر الصراع مع العدو، ولا يجوز لأي طرف عربي التنازل عن ذلك، وأكدوا على الالتزام باستعادة الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني بما في ذلك حقه في العودة، وتقرير المصير، وإقامة الدولة المستقلة.

وفي عام 1982م عقد الزعماء العرب القمة العربية الثانية عشرة بمدينة فاس، وتبنوا مشروع الملك فهد بمبادئه الثمانية أساساً لحل الصراع العربي "الإسرائيلي"، حيث نص في بنده الرابع على تأكيد حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وممارسة حقوقه الوطنية الثابتة، وحل مشكلة اللاجئين وتعويض من لا يرغب في العودة (**arableaguesummit، 2013: نت**)[1].

في 1994/3/27م وقعت الدول الأعضاء بجامعة الدول العربية اتفاقية بعنوان: "الاتفاقية العربية لتنظيم أوضاع اللاجئين" وافقت فيها الدول العربية على بذل كل ما في وسعها لضمان مُعاملة اللاجئين الفلسطينيين مُعاملة تختلف عن مُعاملة الأجانب، والتزمت هذه الدول بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عام 1948م، وبالعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية الصادر عام 1967م، وبالعهد الدولي للحقوق الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، وباتفاقية جنيف لعام 1951م[2].

---

[1] http://arableaguesummit2013.qatarconferences.org/arabic/arab-league.html (15/2/2016).

[2] الاتفاقية العربية لتنظيم أوضاع اللاجئين في الدول العربية، الصادرة عن مجلس جامعة الدول العربية وفق قراره رقم 5389 د.ع (101) ج3 بتاريخ 1994/3/27م.

وبناءً على طلب القيادة الفلسطينية عُقد اجتماع للجنة القدس في المغرب بتاريخ 2000/8/28م، وأعلنت اللجنة في بيانها الختامي رفضها لأية محاولة للانتقاص من السيادة الفلسطينية على القدس الشرقية، ودعت جميع دول العالم إلى الاعتراف بالدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس، وطالبت بتطبيق قراري الأمم المتحدة رقم 242 و338، والقرار رقم 194 حول عودة اللاجئين الفلسطينيين **(نوفل، 2004: نت)**[1].

وفي مارس 2002م تبنت الجامعة العربية في قمة بيروت المبادرة العربية المُستندة إلى أفكار ولي العهد السعودي الأمير عبد الله بن عبد العزيز، تلك الأفكار التي خلت في صيغتها الأولية من أية إشارة لقضية اللاجئين، وحقهم في العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم، وهو ما أثار جدلاً على أكثر من صعيد رسمي وشعبي، وبعد مُناقشات واسعة بين وزراء الخارجية العرب تحضيراً للقمة استقرت الأمور على صيغة سجلت انتكاسة بحق عودة اللاجئين وتعدياً عليه، فقد نصت المبادرة على "التوصل إلى حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين يُتفق عليها وفقا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194". كما نصت في بند آخر على "ضمان رفض كل أشكال التوطين الفلسطيني الذي يتنافى والوضع الخاص في البلدان العربية المضيفة"، وفي معرض تفسير القرار في المؤتمر الصحفي الذي أعقب القمة، تبنى الوزراء العرب التفسير الرسمي الأردني للقرار 194، كونه "يدعو لأحد حلين هما العودة أو التعويض". علما أن التفسير الأردني يُعد لاحقاً لمعاهدة وادي عربة عام 1994م التي نصت بوضوح في بندها الثامن على أن التوطين هو الحل لقضية اللاجئين المُقيمين في الأردن، وهو ما قد تم بالفعل **(حمادة، 2003: 10-11)**

يرى الباحث أن هذا التفسير من قبل الدول العربية للقرار رقم 194 هو تحول خطير في الموقف العربي في كيفية معالجة قضية اللاجئين وآليتها، وهو بمنزلة تنازل صريح من الدول العربية عن حق اللاجئين في العودة إلى ديارهم، وهو ما ينسجم مع الرؤية "الإسرائيلية" تجاه هذه القضية، فهُم بذلك يُوافقون ويُؤيدون من حيث المبدأ على مشروع التوطين، بالإضافة إلى ذلك؛ فإن هذا التفسير يتعارض مع القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة، وتفسيراتها للقرار خاصة تفسيرات الدائرة القانونية للأمانة العامة للأمم المتحدة التي أكدت جميعها على أن التعويض لا يُشكل بديلاً عن حق العودة، ولا يُلغيه، ولا يُسقطه؛ بل هو مُكمل له.

وعلى صعيد الدول الإسلامية برزت مواقفها من قضية اللاجئين في مؤتمرات القمم الإسلامية المتعاقبة التي كانت تُشير إلى ضرورة عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى أوطانهم في أي حل للقضية الفلسطينية، ومن هذه المؤتمرات: مؤتمر القمة الإسلامي الثاني في لاهور بباكستان عام 1974م، والمؤتمر الثالث في مكة المكرمة عام 1981م، والرابع في المغرب عام 1984م، والخامس في

[1] http://www.mnofal.ps/ar/2004/09 (4/3/2016).

الكويت عام 1987م، ومؤتمر القمة السادس في السنغال 1991م، والسابع في المغرب 1994م، والثامن في طهران 1997م، وكذلك خلال المؤتمر التاسع في الدوحة المنعقدة عام 2000م، حيث كان زعماء الدول الإسلامية في كل هذه القمم، وغيرها من القمم اللاحقة يُجددون التأكيد على ضرورة تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف، بما فيها حقه في العودة وتقرير المصير، وإقامة دولته المستقلة على أرض وطنه وعاصمتها القدس؛ وشرعية كفاحه ضد الاحتلال الصهيوني من أجل استرداد حقوقه الوطنية المشروعة الكاملة، وفي مقدمتها حقه في العودة إلى وطنه. وفي مؤتمر قمة الدوحة 2000م تم دعوة الدول الأعضاء التي أقامت علاقات مع "إسرائيل" إلى قطع هذه العلاقة، ووقف التطبيع معها حتى تقوم بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة الخاصة بقضية فلسطين، والقدس، واللاجئين (**oic، 2000: نت**)[1].

من الاستعراض السابق لمواقف الدول العربية من قضية اللاجئين بشكل خاص، والقضية الفلسطينية عموماً، يُلاحظ أن الدول العربية حافظت في البداية على مواقفها من "إسرائيل"، وظلت ترفض الاعتراف بها، أو إقامة أية علاقات معها، بالإضافة إلى رفض أية مشاريع دولية أو إقليمية تهدف إلى توطين اللاجئين، أو تصفية قضيتهم وحقهم في العودة لديارهم التي هُجروا منها، ويُلاحظ أيضاً أن جامعة الدول العربية ظلت محافظة على نفس المبادئ والأسس الخاصة باللاجئين الفلسطينيين وأملاكهم التي أقرتها بعد نكبة 1948م، وأبرزها: النشاط في المحافل الدولية، والاتصال بالأطراف الدولية لدعم مطالب اللاجئين في ما يتعلق بالعودة واستعادة أملاكهم، والمطالبة باحتساب إيجار الاملاك العربية عن الفترة السابقة والمقبلة إلى أن تُحل مشكلة اللاجئين، إلا أن الدول العربية أخذت شيئاً فشيئاً تتراجع عن هذه الثوابت، وظهر ذلك في طبيعة المشاريع التي طرحها بعض الزعماء العرب من جهة، وفي المبادرة العربية التي استندت على أفكار ولي العهد السعودي الأمير عبد الله بن عبد العزيز، والتفسير الخطير للقرار 194 الخاص باللاجئين من جهة أخرى.

ويعود هذا التراجع في المواقف العربية إلى ضعف الدول العربية والإسلامية في فرض سياسات مناصرة للحقوق الفلسطينية في الساحة الدولية التي تعتمد على لغة المصالح بين الدول، وليس العواطف والاستجداء؛ فالضعفاء ليس لهم مكان في الساحة الدولية هذا من جانب، ومن جانب آخر لن يكون العرب والمسلمون ملوكاً أكثر من الملك، فقد أُجل البحث في قضية اللاجئين وحقهم في العودة وفقاً لاتفاق أوسلو إلى مفاوضات الوضع النهائي، وبالتالي مادام الفلسطينيون لا يتطرقون لهذه القضية في الوقت الحاضر، بل إن بعض قياداتهم طرحوا مشاريع خطيرة تمس بهذه القضية؛ فإن العرب لن يبادروا بتبني هذه القضية.

---

[1] http://www.oic-oci.org/oicv2/page/?p_id=93&p_ref=36&lan=ar (15/2/2016).

سابعاً: الموقف الفلسطيني

بالنسبة للموقف الفلسطيني سيتضح جلياً عند الحديث عن تطور الأداء الدبلوماسي الفلسطيني في تعزيز الموقف الدولي تجاه قضية اللاجئين.

لكن بالمجمل تميز الموقف الفلسطيني الرسمي باستمرار بالتمسك بحق العودة، ولم يظهر الخلل إلا في اتفاق أوسلو، حيث تم تأجيل قضية اللاجئين إلى مفاوضات الوضع النهائي، ولم يقتصر الأمر على ذلك؛ بل تقدم عدد مهم من أبرز القيادات الفلسطينية في السلطة الفلسطينية وفي مقدمتهم الرئيس الفلسطيني محمود عباس عبر تصريحاتهم بدلائل على أنهم مُهيؤون فعلياً لقبول الرفض "الإسرائيلي" لحق العودة وانصبّ حديثهم على العودة نحو الضفة والقطاع فقط **(رشيد، 2001: 200)**.

فقد أدى اعتراف منظمة التحرير بـ "إسرائيل" إلى التنازل عن جزء كبير من فلسطين التاريخية، وهو ما يعني ضمناً إلغاء لحق العودة، كما أن توقيع اتفاق أوسلو أرسل رسائل خاطئة للعرب، والمجتمع الدولي بأن الفلسطينيين جاهزون للتنازل، أو تقديم تنازلات جوهرية تجاه حق عودة اللاجئين، بالإضافة إلى ذلك قَبِلَتْ قيادة المنظمة ببحث موضوع التعويض بديلاً عن العودة في مفاوضات كامب ديفيد الثانية، وقَبِلَتْ المبادرة العربية عام 2002م و2007م، وقَبِلَتْ معظم المبادرات الأمريكية الأوروبية التي طُرحت لمعالجة وحل قضية اللاجئين **(عدوان، 2016/3/31: مقابلة)**.

وإن موقف السلطة الفلسطينية من قضية اللاجئين كما ورد نصاً في موقع وزارة الخارجية، ودائرة شئون المفاوضات هو: "يجب على "إسرائيل" الاعتراف نحو خلق قضية اللاجئين، ومنح اللاجئين خيار ممارسة حقهم في العودة، وكذلك الحصول على التعويض عن خسائرهم الناتجة عن طردهم، ونزوحهم مع أن اللاجئين قد يُفضّلون خيارات أخرى مثل: إعادة التوطين في بلد ثالث، إعادة التوطين في فلسطين المستقلة حديثاً (مع أنهم أصلاً من فلسطين التي أصبحت "إسرائيل") أو تطبيع وضعهم القانوني في الدولة المضيفة حيث يُقيمون حالياً. المهم هو أن يُقرّر اللاجئون أنفسهم الخيار الذي يُفضّلون، فلا يجوز أن يُفرض عليهم أي خيار" **(دائرة شئون المفاوضات، 2016: نت)**[1]

ثامناً: الموقف "الإسرائيلي"

ينسجم موقف "إسرائيل" مع كونها كياناً قائماً على حساب شعب آخر هو شعب فلسطين، فهي منذ البداية رأت في وجودها نفياً لوجود الشعب الفلسطيني، وترفض الإقرار بأي قدر من المسؤولية الأدبية، أو المادية عن محنة اللاجئين، وتميل لتحميل الدول العربية مسؤولية ذلك من خلال الادعاء بأن العرب طلبوا من الفلسطينيين الرحيل المُؤقت ريثما يتم القضاء على القوات الصهيونية.

[1] http://www.nad-plo.org/atemplate.php?id=48 (7/3/2016).

فمنذ عام 1947م–1948م، يدعي "الإسرائيليون" بأن لهم حق في احتلال الأراضي التي كانت مخصصة للدولة العربية في قرار التقسيم بحجة أنهم كانوا في وضع الدفاع عن النفس ضد الجيوش العربية، كما ادّعوا أيضاً أن اللاجئين فروا بناءً على أوامر من الجيوش العربية، وليس بفعل القوة والإرهاب "الإسرائيلي"، لكن هذا الادعاء فنده التقرير الذي أعده الكونت "برنادوت" الذي استندت عليه الأمم المتحدة في إصدار القرار 194 حيث جاء في التقرير: "أن عرب فلسطين لم يُغادروا ديارهم ويُهجروا ممتلكاتهم طوعاً أو اختياراً؛ بل نتيجة لأعمال العنف، والإرهاب التي قامت بها السلطات "الإسرائيلية" ضد العرب الآمنين". وانتهى التقرير إلى أن قضية فلسطين لا يُمكن حلها إلا إذا أُتيح للاجئين العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم **(كيالي، 1996: 21)**.

فقد شكل موضوع اللاجئين الفلسطينيين مشكلة حقيقية للقادة "الإسرائيليين" منذ البداية الأمر الذي تطلب مواجهة سريعة للمشكلة، حيث تم وضع تصورات للتعامل معها منذ الوهلة الأولى، ففي 5 يونيو عام 1948م، عقد جوزيف وتيز مدير الصندوق اليهودي اجتماعاً مع "دفيد بن غوريون" رئيس وزراء "إسرائيل" عرض عليه خطة للتعامل مع موضوع اللاجئين استندت في الأساس على الحيلولة دون عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى بيوتهم من الناحية الواقعية، فوافق بن غوريون على الخطة، وفي اجتماع آخر حضره "بن غوريون" عُقد في 1948/8/26م، تم مُناقشة موضوع اللاجئين باستفاضة، وأُعلن أنه ينبغي أن لا يُسمح للاجئين الفلسطينيين بالعودة، وعلى الدول العربية أن ترعى شؤونهم، وإذا مُورست ضغوط على "إسرائيل" من قِبل الأسرة الدولية، فإنها ستسمح بعودة عدد محدود من سكان المُدن الحرفيين، لكنها لن تسمح أبداً بعودة أي من القرويين **(زريق، 1997: 98)**.

وفي الفترة 1949م – 1950م وافقت "إسرائيل" بشروط على دفع تعويضات للاجئين الفلسطينيين بحيث لا يكون دفع التعويض فردياً، بل على أساس إجمالي، وذلك بدفع تعويض لتوطين اللاجئين في الدول المضيفة، على أن يتوفر المبلغ من المجتمع الدولي، وبإشراف منظمة دولية، كما عرضت "إسرائيل" في تلك الفترة استعدادها لإعادة 100 ألف لاجئ، وتوطينهم حيث تشاء "إسرائيل"، ولكنها عادت وتراجعت عن ذلك. وفي عام 1956م أثناء زيارته للولايات المتحدة أبدى "موشيه شاريت" استعداد "إسرائيل" للنظر بجدية إلى مبدأ التعويض شريطة أن يتم توطين اللاجئين الفلسطينيين في البلاد التي لجأوا إليها، وبعد تسع سنوات قدم "ليفي أشكول" رئيس وزراء "إسرائيل" آنذاك مشروعاً للكنيست "الإسرائيلي" اقترح فيه تحويل مبالغ مالية إلى الدول العربية التي تستضيف اللاجئين، وذلك بغية دمجهم في هذه المجتمعات مقابل فتح أبواب التجارة أمام البضائع "الإسرائيلية" في البلاد العربية **(زريق، 1997: 100–107)**.

ويعترف الآن بعض من المُؤرخين "الإسرائيليين" من الجيل الجديد أمثال "إيلان بابه" و" يتسحاق ليؤور" و "بني موريس" وغيرهم، بأن قادتهم قد مارسوا تطهيراً عرقياً، واستعملوا التصفية،

والمذابح الجماعية لإجبار العرب على ترك بيوته، ومع هذا؛ فإن هناك شبه إجماع "إسرائيلي" خاصة في صف اليسار العمالي وغيره، يرفض قطعياً عودة اللاجئين لديارهم، ويُصر القادة "الإسرائيليون" على أن عودة اللاجئين تعني تصفية الطابع اليهودي للدولة، ويزعم بعضهم أيضاً أن الرقعة الجغرافية أضيق من أن تتسع لملايين العرب العائدين، وكل هؤلاء القادة يرون أن توطين اللاجئين حيث هم هو الحل الوحيد المتاح، وهناك تسامح محدود في عودة بعض اللاجئين، والنازحين لأراضي الضفة والقطاع، لكن ليس بدون مساومات مميتة مع السلطة الفلسطينية (**رشيد، 2001: 200**).

ليس ذلك فحسب بل إن وزارة الخارجية "الإسرائيلية" على موقعها باللغة العربية تُطالب بتنفيذ القرار 194 لأنه يتطرق إلى عودة اللاجئين اليهود حسب التفسير "الإسرائيلي" للقرار بل وتُطالب بتعويضهم، لأن هذا القرار لم يُحدد من هُم اللاجئين الواجب عودتهم إلى ديارهم، وبذلك تكون قضية اللاجئين الفلسطينيين تتماهى مع قضية اللاجئين اليهود وأصبحت الحقوق مُتساوية، هذا بالإضافة إلى أن "إسرائيل" نظمت حملة بعنوان: "أنا لاجئ يهودي" تُطالب العرب وإيران بتقديم تعويضات للاجئين اليهود الذين هاجروا إلى فلسطين المحتلة (**عدوان، 2016/3/31: مقابلة**).

يُلاحظ مما سبق أن الموقف "الإسرائيلي" من قضية اللاجئين ثابت برفض عودة اللاجئين إلى ديارهم الأصلية التي احتلتها "إسرائيل"، وتسعى "إسرائيل" دائماً من جهة إلى تحميل الدول العربية المسئولية عن هذه القضية، ومن جهة أخرى تعمل على طرح وفرض مشاريع التوطين أو التعويض للاجئين في الدول المضيفة لهم.

تعقيب:

هناك اهتمام دولي بقضية اللاجئين الفلسطينيين تَمَثَّل بمجموعة من المشاريعُ والمقترحاتُ والحلول المختلفة التي قدمتها جهات ودول عدة، تختلف في صياغاتها وآلياتها حسب الجهة التي تتبناها، إلا أن هذا الاهتمام لم يرقَ إلى درجة توفير حل دولي جذري وعادل لهذه القضية وفرضه وفقاً لقرارات الأمم المتحدة، وعلى رأسها القرار 194 الذي أيدته معظم دول العالم.

جميع القرارات المنبثقة عن الأمم المتحدة الخاصة بقضية اللاجئين لا تزال حبراً على ورق، لأن المنظمة الدولية لا، ولن تسطيع فرض هذه القرارات على "إسرائيل" البنت المدللة للولايات المتحدة الأمريكية والمجتمع الدولي.

مُعظم المشاريع المتعلقة بقضية اللاجئين التي قدمتها الولايات المتحدة الأمريكية هي مشاريع تتبنى الرؤية "الإسرائيلية" التي تهدف إلى تصفية هذه القضية بعيداً عن قرارات الشرعية الدولية ذات العلاقة، عبر مشاريع التوطين في الدول التي لجأوا إليها، أو تقديم التعويضات بدل العودة، وهي مشاريع لا تُحمّل "إسرائيل" أية مسؤولية أخلاقية أو قانونية، بل على العكس من ذلك فهي تسعى إلى

إراحة "إسرائيل" من إحدى أهم قضايا الوضع النهائي في أية مفاوضات "إسرائيلية" فلسطينية مستقبلية.

مواقف الدول الأوروبية ضعيفة تجاه قضية اللاجئين، ولا تُعبر عن اهتمام أوروبي بهذه القضية التي يستند عليها أي حل للقضية الفلسطينية في المستقبل، إذ لم تكن هناك مشاريع أو مقترحات خاصة بقضية اللاجئين، وإن طُرحت مثل هذه المشاريع فهي على استحياء ممزوج بالخوف من ردة الفعل "الإسرائيلية" الأمريكية عليها، بل إن بعضها كان يتناغم مع الأطروحات الأمريكية "الإسرائيلية" لتصفية هذه القضية من خلال مشاريع توطين وتعويض اللاجئين.

موقف الاتحاد السوفيتي ليس بأفضل حال من المواقف الأوروبية؛ بل هو أكثر ضعفاً، على الرغم من قوة العلاقات الفلسطينية السوفيتية، إذ لم يُلاحظ وجود أية مبادرات، أو مشاريع سوفيتية/روسية لحل قضية اللاجئين.

بالنسبة لمواقف دول عدم الانحياز فهي مواقف مُؤيدة لحقوق اللاجئين في العودة والحصول على تعويض عما لحق بهم من أضرار مادية، ومعنوية، ونفسية، لكن رغم ذلك فهي تبقى مجرد مواقف، وتوصيات، وبيانات بحاجة إلى تفعيل، واستخدام الوسائل المناسبة للضغط والتأثير على المجتمع الدولي للأخذ بها.

أما مواقف الدول العربية فقد كانت في بداياتها قوية حيث ظلت ترفض الاعتراف "بإسرائيل"، أو إقامة أية علاقات معها، ورفضت أية مشاريع دولية أو إقليمية تهدف إلى توطين اللاجئين أو تصفية قضيتهم وحقهم في العودة لديارهم التي هُجروا منها، لكنها شيئاً فشيئاً تراجعت عن هذه الثوابت خصوصاً بعد توقيع منظمة التحرير اتفاق أوسلو، وأصبحت هي التي تقترح مشاريع لتصفية هذه القضية والتخلص منها.

تطور الأداء الدبلوماسي الفلسطيني في تعزيز الموقف الدولي تجاه قضية اللاجئين

الدبلوماسية، مفهومها، مراحل تطورها، وظائفها، أنماطها

الأداء الدبلوماسي الفلسطيني تجاه قضية اللاجئين قبل تأسيس منظمة التحرير

الأداء الدبلوماسي الفلسطيني تجاه قضية اللاجئين من عام 1964م حتى 1974م

الأداء الدبلوماسي الفلسطيني تجاه قضية اللاجئين من عام 1974م حتى 1982م

الأداء الدبلوماسي الفلسطيني تجاه قضية اللاجئين من عام 1982م حتى 1993م

الأداء الدبلوماسي الفلسطيني تجاه قضية اللاجئين بعد قيام السلطة الفلسطينية عام 1994م

الفصل الرابع
تطور الأداء الدبلوماسي الفلسطيني في تعزيز الموقف الدولي تجاه قضية اللاجئين

تمهيد:

للدبلوماسية أهمية ودور كبير في العصر الحديث، فهي إحدى الوسائل الرئيسة التي تُساهم في تحقيق الاتصال، والتفاهم، وتبادل المنافع، والمصالح، وتحقيق الأمن والسلم، وحل كثير من الأزمات والمشكلات بين الجماعات البشرية، وتعزيز العلاقات الثنائية بين الدول والفاعلين الدوليين في مختلف المجالات، لذا؛ فإن وجود نظام دبلوماسي فلسطيني فعال يُعد من الركائز الرئيسة الأساسية التي تُساهم في تحقيق أهداف السياسة الخارجية الفلسطينية، وخدمة القضية الفلسطينية، ونقل معاناة الشعب الفلسطيني وواقعه، وتطلعاته للعالم الخارجي، وكسب تأييد المجتمع الدولي وتعزيز الموقف الدولي تجاه القضايا الفلسطينية الأساسية.

والنضال أو التحرك الدبلوماسي والسياسي لا يقل أهمية عن النضال والتحرك العسكري، فكلاهما يُكمل الآخر، وربما يكون النضال الدبلوماسي أصعب وأخطر من العسكري، لذا يجب عدم الاستهانة به، وبالتالي يجب أن يقوم على أُسس قوية حتى لا يفقد تأثيره، ويصل إلى النتائج المرجوة على أكمل وجه (**أبو عفيفة، 2000: 149**).

في هذا الفصل نستعرض بشكل مختصر مفهوم الدبلوماسية، ووظائفها، وأنماطها. كما سيتم بالتفصيل تناول تطور الأداء الدبلوماسي الفلسطيني في تعزيز الموقف الدولي تجاه قضية اللاجئين من خلال خمس مراحل. **المرحلة الأولى:** الأداء الدبلوماسي الفلسطيني في تعزيز الموقف الدولي تجاه قضية اللاجئين قبل تأسيس منظمة التحرير. **المرحلة الثانية:** الأداء الدبلوماسي الفلسطيني في تعزيز الموقف الدولي تجاه قضية اللاجئين منذ تأسيس منظمة التحرير 1964م حتى إعلان البرنامج السياسي المرحلي 1974م. **والمرحلة الثالثة:** الأداء الدبلوماسي الفلسطيني في تعزيز الموقف الدولي تجاه قضية اللاجئين منذ إعلان البرنامج السياسي المرحلي 1974م حتى الخروج من لبنان 1982م. **والمرحلة الرابعة:** الأداء الدبلوماسي الفلسطيني في تعزيز الموقف الدولي تجاه قضية اللاجئين منذ الخروج من لبنان 1982م حتى قيام السلطة الوطنية الفلسطينية 1993م. **أما المرحلة الخامسة وهي:** الأداء الدبلوماسي الفلسطيني في تعزيز الموقف الدولي تجاه قضية اللاجئين بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية.

أولاً: الدبلوماسية، مفهومها، وظائفها، أنماطها:

مفهوم الدبلوماسية:

الدبلوماسية لغةً: يتفق جُل المفكرين على أن كلمة "دبلوماسية" مُشتقة من الكلمة اليونانية Diploma، وهي مُشتقة من الفعل "Diploé" ومعناها يطوي أو يطبق. **(الشكري، 2004: 7)**

أما على صعيد اللغة العربية فقد استخدم العرب كلمتين للتعبير عن النشاط أو الممارسة الدبلوماسية؛ **الأولى:** كلمة "كتاب" تعبيراً عن الوثيقة التي يتبادلها أصحاب السلطة فيما بينهم التي تمنح حاملها مزايا الحماية والأمان، وبهذا فهي تقترب من معنى الدبلوماسية عند الإغريق، **والثانية:** كلمة "سفارة" وتستخدم عند العرب بمعنى الرسالة، أي التوجه والانطلاق إلى القوم بغية التفاوض **(الشامي، 2009: 33-34).**

ولا توجد لكلمة دبلوماسية ترجمة حرفية مقابلة لها، فعندما عُربت اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية 1961م نُقل المصطلح اليوناني الأصل "الدبلوماسية" ولم يُعرب، بل استُخدم نفسه، وأصبح متداولاً بين الدول العربية والإسلامية، ويُقابل مصطلح الدبلوماسي الوارد في اللغة اليونانية مصطلح "الرسول" أو "المبعوث" في اللغة العربية، وهو أكثر انسجاماً ودقةً من مصطلح الدبلوماسي الذي لا يزال غير واضح عند الغربيين أنفسهم **(الفتلاوي، 2009: 91).**

ويُعرفها قاموس "أكسفورد" للغة الإنجليزية بأنها: "تصريف شئون العلاقات الدولية عن طريق المفاوضات" **(الهاشمي، 2003: 101).**

الدبلوماسية اصطلاحاً: هناك مجموعة من التعريفات لمصطلح الدبلوماسية تناولها الكتاب والباحثون في مجال الدبلوماسية والعلاقات الدولية، وهي تختلف من كاتب إلى آخر.

يُعرفها راؤول جينيه أنها: "فن تمثيل الحكومة، ورعاية مصالح الدول لدى بلد أجنبي، ويتضمن هذا السهر على احترام حقوق ومصالح الدولة، وإدارة العلاقات الخارجية طبقا للتعليمات المرسلة والقيام بالمفاوضات الدبلوماسية" **(صباريني، 2011: 12). ويُعرفها ريفييه أنها:** "علم وفن تمثيل الدول والمفاوضات" **(خلف، 1997: 70).**

وتُعرف أنها: "مجموعة المفاهيم، والقواعد، والإجراءات، والمراسم، والمؤسسات، والأعراف الدولية التي تُنظم العلاقات بين الدول والمنظمات، الدولية والممثلين الدبلوماسيين، بهدف خدمة المصالح العليا (الأمنية والاقتصادية) والسياسات العامة، وللتوثيق بين مصالح الدول بواسطة الاتصال، والتبادل، وإجراء المفاوضات السياسية، وعقد الاتفاقات، والمعاهدات الدولية" **(الكيالي، 2012: 662).**

من خلال التعريفات السابقة نلاحظ أن مفهوم الدبلوماسية يختلف من مفكر لآخر، حيث عدّها البعض علماً، والبعض الآخر فناً، في حين جمع آخرون بين الاثنين، وربما يعود ذلك إلى البيئة المحيطة بكل باحث والتأثيرات العلمية التي يعيشها، أو تمسك بعض الكتاب بالنظرة التقليدية للدولة على أنها الشخص الدولي الوحيد، ورُؤية كتاب آخرين بوجود أشخاص دوليين آخرين لهم تأثير في المجتمع الدولي كالدول، وربما يفوقها في بعض الأحيان.

ويرى الباحث أن الدبلوماسية هي: "علم وفن، علم لأنها مبينة على مجموعة من المفاهيم والقواعد، والإجراءات، والمراسم، والمؤسسات، والأعراف الدولية التي تُنظم العلاقات بين أشخاص القانون الدولي (الدول والمنظمات الدولية والممثلون الدبلوماسيون)، بهدف خدمة المصالح العليا (الأمنية والاقتصادية) والسياسات العامة، وللتوثيق بين المصالح، وهي فن من حيث أنها تعتمد على الذكاء والحنكة بواسطة الاتصال، والتبادل، وإجراء المفاوضات السياسية، وعقد الاتفاقات، والمعاهدات الدولية، وإدارة العلاقات بين الدول بواسطة هيئة من الممثلين الدبلوماسيين لغرض رعاية مصالح الدولة".

وظائف الدبلوماسية:

للدبلوماسية وظائف عديدة، وأهم وظائفها كما وردت في اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لعام 1961م هي: **(صادق، 1996: 19–21)**

1. **وظيفة التمثيل:** أي تقمص الدبلوماسي الدور الرسمي لدولته مما يقضي تبليغ وجهات النظر الرسمية للدولة التي يُمثلها إلى حكومة الدولة الممثل فيها، إضافة إلى إجراء الاتصالات الرسمية وغير الرسمية في الدولة المضيفة بهدف تحقيق مصلحة دولته.
   وهذا يتطلب من الدبلوماسي الفلسطيني أن يكون ممثلاً لمصالح الشعب الفلسطيني في الدولة التي يكون سفيراً فيها، وإجراء كافة الاتصالات اللازمة من أجل تحقيق مصالح الشعب الفلسطيني.
2. **وظيفة التفاوض:** من أهم وظائف الدبلوماسي، وتعني قيامه بالتحاور والتفاعل بهدف التوصل إلى نقاط للتلاقي تؤدي لاتفاق، أو تسوية، أو هُدنة، أو صُلح بما يحقق مصلحة مشتركة بين دولته والدول الأخرى.
3. **وظيفة جمع المعلومات وإعداد التقارير**، وتشمل مهمات عديدة: **أولها** جمع المعلومات والتحقق بكل الوسائل المشروعة من الظروف والتطورات الجارية في الدولة المضيفة، **ثانيها** تحليل تلك المعلومات وتقويمها الأمر الذي يحتاج إلى قدرات تحليلية ونقدية عالية لدى الدبلوماسي ونفاذ في الرؤية، وقدرة على الاستقراء، والاستنتاج، والربط بين الأحداث والظواهر المحيطة،

ثالثها تقويم السياسة الخارجية للدولة التي يُمثلها الدبلوماسي من خلال رصد مدى نجاح هذه السياسة، أو فشلها في تحقيق الأهداف المرسومة، وردود فعل الدولة المضيفة عليها.

4. **وظيفة حماية المصالح العليا:** وتشمل مهام عديدة: **أولها** رعاية مصالح الدولة المُرسلة، ورعاياها في الدولة المضيفة بما في ذلك الأشخاص الاعتباريون كالشركات والوكالات، **وثانيها** مُراقبة تنفيذ المعاهدات الاقتصادية والتجارية والثقافية، وغيرها من الاتفاقيات المعقودة بين الدولتين، **وثالثها** القيام بالمعاملات القنصلية المرتبطة بالأحوال الشخصية والمدنية كتوثيق العقود، والتوكيلات، والشهادات الرسمية، وخلاف ذلك من المعاملات.

أنماط الدبلوماسية:

1. **الدبلوماسية الثنائية أو التقليدية:** أقدم صور العمل الدبلوماسي، ويُقصد بها تنظيم العلاقات بين دولتين على أساس مفاوضات ثنائية بينهما، وهي تُغطي العلاقات بين زوج من الدول في جميع مجالات العلاقات الدولية، وتتمثل مهامها في: بناء العلاقات السياسية، التعاون الأمني، الثقافة والإعلام والتعليم، التنسيق والتواصل بين وزارات الخارجية، الشؤون القنصلية، الدبلوماسية العامة والاقتصادية، دبلوماسية القمة الثنائية بين الرؤساء والحكومات **(مجدلاوي، 2010: 77-78)**.
ويعتقد الباحث أن هذا النوع من الدبلوماسية استخدمته منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية حيث استطاعت إقامة علاقات مع العديد من الدول أسفرت عن وجود نحو 104 سفارة لفلسطين في الخارج ووجود مكاتب تمثيل وقنصليات عامة لأكثر من 50 دولة لدى السلطة الفلسطينية.

2. **دبلوماسية المنظمات الدولية:** تخضع لقواعد ثابتة مُستمدة من القانون الأساس واللوائح الداخلية لهيئات المنظمة الدولية وتقاليد العمل فيها، وتمتاز بطابع الاستمرارية والديمومة، وتُمارس داخل إطار ثابت في مقر المنظمة بمعاونة الأمانة العامة الدائمة لبحث قضايا دولية محددة، كما تمتاز بعلاقاتها الواسعة مع أشخاص دوليين آخرين مثل علاقاتها ببعضها البعض، أو مع دول أعضاء وغير أعضاء فيها، ومع حركات تحرير ومنظمات دولية خاصة **(أبو عباه، 2009: 54-55)** وقد استخدمت منظمة التحرير هذا النوع من خلال قيامها بطرح القضية الفلسطينية على اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1974م للمطالبة بحق تقرير المصير وقيام الدولة الفلسطينية وقد صدر قرار بذلك بتأييد أغلبية الأعضاء **(أبو عفيفة، 2000: 31)**

3. **دبلوماسية المؤتمرات الدولية:** تُعقد في زمان ومكان مُحددين للبحث، أو التشاور، أو اتخاذ موقف مشترك إزاء قضية ما أو مجموعة من القضايا الدولية المختلفة، يتم انعقادها بناء على دعوة الدولة أو المنظمات الدولية، وتمتاز بأنها مُؤقتة ودائمة في نفس الوقت، لأنها تتم عبر وفود لدول وأشخاص دولية أخرى **(بدر الدين، 1998: 71)**.

4. **البعثات الدبلوماسية الخاصة:** تمتاز بأنها مُتعددة الأطراف ومُؤقتة في نفس الوقت، وتُمارس عبر بعثات خاصة مكونة من وفود، أو أشخاص تُسافر للخارج لتقوم بمهمة محددة، تفاوضية أو تمثيلية، في بلد أو أكثر، ثم تعود لبلدها **(أبو عباه، 2009: 57)**.

5. **دبلوماسية المناسبات أو الدبلوماسية الخاصة بأمر معين:** تلك النشاطات الخارجية الرسمية التي تجري باسم أو نيابة عن دولة ما، وليس شرطاً أن تكون مهمتها مرتبطة بالمصالح العامة للدولة، بل ممكن أن تنحصر مهامها في إطار فني متخصص، مثال ذلك الاتصالات بين أجهزة إدارية لعدة دول، أو بعثات الاستقصاء، والدراسة، والإعلام التي يقوم بها مبعوثون فنيون بدون صفة تمثيلية، سواء للدول أو للمنظمات الدولية **(خلف، 1997: 70)**.

6. **دبلوماسية القمة أو الدبلوماسية المباشرة:** يُقصد بها المؤتمرات، أو اللقاءات الدبلوماسية التي يعقدها زعماء الدول والحكومات فيما بينهم لمناقشة بعض القضايا الدولية، أو العلاقات بين الدول المشتركة في لقاء القمة، ويتوصلون فيها إلى بعض القرارات السياسية المهمة، أو عقد بعض الاتفاقيات التي تهم دولهم، ومن لقاءات القمة التي شاركت فيها المنظمة أو السلطة، لقاء القمة بين الرئيس ياسر عرفات والرئيس الأمريكي بل كلنتون عام 1996م والرئيس الفرنسي جاك شيراك عام 1997م **(أبو عفيفة، 2000: 32)**.

7. **الدبلوماسية الاقتصادية:** برزت عقب الحرب العالمية الثانية، وتعني النشاطات الدبلوماسية التي تستخدم العامل الاقتصادي في التعامل السياسي، وعادة ما يتم ذلك من قبل الدول المتقدمة أو الغنية في مقابل الدول النامية **(أبو عباه، 2009: 60)**. وقد استخدمت منظمة التحرير هذا النوع خلال مسيرتها حيث أقامت المصانع والمزارع في العديد من الدول الصديقة، وعقدت اتفاقيات اقتصادية مشتركة مع بعض الدول العربية، ودول المنظومة الاشتراكية، ودول عدم الانحياز، وعقدت السلطة الفلسطينية أيضاً العديد من الاتفاقيات الاقتصادية مع الدول العربية والأجنبية **(أبو عفيفة، 2000: 39)**.

8. **دبلوماسية المحالفات:** برزت بعد التوسع في إقامة الأحلاف العسكرية، ومواثيق الأمن الجماعي، ومعاهدات الدفاع المشترك في عالم ما بعد الحرب من أجل تحقيق التوازن العسكري والدولي، وتحقيق الأهداف، والمصالح، والاحتياجات المشتركة من أجل صونها والدفاع عنها في مواجهة كل مظاهر التهديد والخطر المشترك **(المشاقبة، 2011: 198)**. ومنظمة التحرير منذ تأسيسها عملت بدبلوماسية التحالفات، ولولا هذه الدبلوماسية لانتهت المنظمة منذ سنوات عديدة **(أبو عفيفة، 2000: 35)**

9. **دبلوماسية الأزمات:** يُقصد بها النشاط الدبلوماسي الذي يُوجه لحل أزمة دولية طارئة، وتُمثل العمل الدبلوماسي الدؤوب الذي تقوم به الدول الكبرى تجاه أزمة دولية من حيث الإدارة والمعالجة **(أبو عباه، 2009: 57)**. وقد استخدمت منظمة التحير هذه الدبلوماسية في كثير من الأزمات التي وقعت بها أثناء خلافاتها مع بعض الدول العربية منها: الأردن عام 1982م، وسورية عام 1983م، والعراق بعد عام 1978م، وذلك لرأب الصدع معها من أجل توحيد الجهود، وحشد الطاقات لمواجهة الأخطار المحدقة بالأمة العربية **(أبو عفيفة، 2000: 37)**.

10. **الدبلوماسية الشعبية أو دبلوماسية الإعلام:** يقصد بها عملية مخاطبة الجماهير بشكل مباشر، أو غير مباشر خارج الحدود الإقليمية بواسطة وسائل حضارية جديدة كالإعلام، والمؤتمرات، والمنظمات الدولية، ورجال العلم، والثقافة، والدين بهدف المساهمة في تشكيل الرأي العام الدولي سواء عن طريق الإقناع، أو من خلال بعض الأنصار والموالين **(المشاقبة، 2011: 201)**.

11. **الدبلوماسية الثقافية:** يُقصد بها الجهود الدبلوماسية التي ترمي إلى إحداث تغيير في التصورات التي تحتفظ بها الدول عن غيرها، وما يرتبط بذلك من تغير في أنماط سلوكها تجاه الدول الأخرى، وإيجاد تأييد شعبي لثقافة معينة يساعد على خلق استجابات إيجابية لسياسة الدولة خارج حدودها، وقد قامت منظمة التحرير، والسلطة الفلسطينة بعقد كثير من الاتفاقيات مع كثير من الدول العربية والأجنبية لتعميق أواصر التعاون الدبلوماسي الثقافي، ومن هذه الاتفاقيات: الاتفاقية المُبرمة بين المنظمة وتشيكوسلوفاكيا عام 1981م للتعاون الثقافي **(أبو عفيفة، 2000: 37-38)**.

12. **دبلوماسية علم النفس:** تقتضي تفهم العُقد النفسية في شخصية العدو المفاوض قبل الجلوس على طاولة المفاوضات، والدراية الكافية بعوامل الضعف والقوة في أوراق الطرف المفاوض، والتي من خلالها يستطيع المفاوض أن يعبث بهذه الأوراق ويُحاول خلطها من جديد لكي يتمكن في نهاية الأمر من التحكم بمسارات التفاوض اندفاعاً وتقدماً **(أبو عباه، 2009: 65)**.

13. **الدبلوماسية الوقائية:** مجموعة من التدابير تتخذها الدبلوماسية لتوقي ظهور توتر خطير، أو نزاع منذر بالحرب، أو تلافي دخول دولتين في حرب وتوقي استخدام دولة نووية سلاحها باعتماد خيار التفاوض، وكل ما من شأنه إنهاء النزاعات، وتكريس الاستقرار **(مجدلاوي، 2010: 86)**.

ثانياً: تطور الأداء الدبلوماسي الفلسطيني في تعزيز الموقف الدولي تجاه قضية اللاجئين

مرت الحياة الدبلوماسية الفلسطينية كغيرها من دبلوماسيات دول العالم بمراحل متعددة، وتطورت، وأخذت بالتوسع بمرور الزمن حتى وصلت إلى ما هي عليه الآن، وتميزت كل مرحلة بسمات خاصة، وواجهت عقبات، وتحديات مُختلفة ميّزتها عن غيرها من المراحل، وقد تم تقسيم مسيرة الدبلوماسية الفلسطينية إلى خمس مراحل بناءً على مجموعة من التطورات والأحداث المفصلية التي شكّل كل منها بداية تحول جديد في مسار الحياة الفلسطينية، وهي: **المرحلة الأولى:** الأداء الدبلوماسي الفلسطيني في تعزيز الموقف الدولي تجاه قضية اللاجئين قبل تأسيس منظمة التحرير. **المرحلة الثانية:** الأداء الدبلوماسي الفلسطيني في تعزيز الموقف الدولي تجاه قضية اللاجئين منذ تأسيس منظمة التحرير 1964م حتى إعلان البرنامج السياسي المرحلي 1974م. **والمرحلة الثالثة:** الأداء الدبلوماسي الفلسطيني في تعزيز الموقف الدولي تجاه قضية اللاجئين منذ إعلان البرنامج السياسي المرحلي 1974م حتى الخروج من لبنان 1982م. **والمرحلة الرابعة:** الأداء الدبلوماسي الفلسطيني في تعزيز الموقف الدولي تجاه قضية اللاجئين منذ الخروج من لبنان 1982م حتى قيام السلطة الوطنية الفلسطينية 1993م. **أما المرحلة الخامسة وهي:** الأداء الدبلوماسي الفلسطيني في تعزيز الموقف الدولي تجاه قضية اللاجئين بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية.

وتجدر الإشارة إلى أنه لا يُمكن فصل قضية اللاجئين عن مكونات القضية الفلسطينية؛ فمثلاً الحديث عن الحقوق الوطنية الفلسطينية المشروعة يتضمن بالمُحصلة حقوق اللاجئين، وربما تكون هي المقصودة في كثير من الأحيان، كما تجد الإشارة أيضاً أن الأداء الدبلوماسي الفلسطيني تجاه قضية اللاجئين يتضح من خلال المواقف المختلفة للقيادة الفلسطينية في مختلف المراحل تجاه قضية اللاجئين.

المرحلة الأولى: الأداء الدبلوماسي الفلسطيني في تعزيز الموقف الدولي تجاه قضية اللاجئين قبل تأسيس منظمة التحرير

الحديث عن الدبلوماسية الفلسطينية في حقبة ما قبل تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية عام 1964م يتطلب المرور سريعاً على هذه الحقبة تاريخياً لمعرفة مُلابساتها وكيف كان شكلها، وذلك لأن الدبلوماسية الفلسطينية في تلك الحقبة لم تكن رسمية بالشكل المعهود الآن، فقد كانت أقرب إلى الدبلوماسية الشعبية، أو كما يُطلِق عليها البعض "دبلوماسية وفود ومذكرات" ويعود ذلك إلى الظروف السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية التي كان يعيشها الفلسطينيون في تلك الفترة.

فمنذ شَعَرَ الشعب الفلسطيني بأخطار الهجرة اليهودية الجدية مطلع القرن العشرين، ومنذ تلمست قواه الوطنية مخططات الاستيطان، وأفكار الترانسفير، وسيناريوهات الاقتلاع، والتهجير بعد إطلاق وعد بلفور وصك الانتداب البريطاني، لم يتوقف عن المقاومة والتصدي والمواجهة دفاعاً عن أرضه، ووطنه، وسيادته بكل الوسائل، والأساليب، والأدوات المتاحة لديه، كالكفاح المسلح، والانتفاضة الشعبية، والنضال السياسي، والعصيان المدني، والعمل الدبلوماسي وفقاً لظروف كل مرحلة نضالية، وإمكاناتها، ومتغيراتها (**فياض، 1999: 279**).

يؤرخ البعض لبداية الدبلوماسية الفلسطينية منذ العام 1897م، تزامناً مع عقد الحركة الصهيونية مؤتمرها الأول في بازل بسويسرا، وذلك من خلال القيام بنشاطات كالمشاركة في العديد من المؤتمرات كمؤتمر باريس 1913م، والقيام بالعمل الصحفي المناهض للهجرة اليهودية والمشروع الصهيوني لإقامة دولة يهودية في فلسطين (**أبو عفيفة، 2000: 69**) في حين يرى آخرون أن بدايات النشاط الدبلوماسي الفلسطيني تعود إلى العام 1919م – 1920م، تزامناً مع ولادة الحركة الوطنية الفلسطينية فيما يُطلق عليه بدبلوماسية الوفود والمذكرات (**فياض، 1999: 75**).

وتُشير المصادر إلى أن البدايات الأولى لسعي الفلسطينيين نحو تمثيل ذاتهم تعود إلى الجمعيات الإسلامية المسيحية، التي تم تشكيلها بعد أن عَلِمَ أهل فلسطين بنبأ وعد بلفور، فكانت تلك الجمعيات أول مظهر للوعي السياسي المُنظم في فلسطين إثر الاحتلال العسكري البريطاني، واعترفت بها سلطات الانتداب البريطاني مُمَثِلَةً لسكان البلاد، حيث تأسست أول جمعية في يافا برئاسة الحاج راغب الدجاني عام 1918م، ثم انتشرت تلك الجمعيات في جميع أنحاء فلسطين حتى بلغ عددها 15 جمعية (**الحوت، 1986: 80-81**). مستخدمةً في نضالها ضد الحركة الصهيونية، والحكومة البريطانية الأسلوب السلمي اللاعنفي، عبر الاحتجاجات الرسمية، والمظاهرات، وعقد الاجتماعات، والمؤتمرات الوطنية، ورفع العرائض والمذكرات إلى السلطات البريطانية والجهات المختلفة، فعقدت المؤتمر الوطني الفلسطيني الأول في القدس عام 1919م، ورفعت صوت فلسطين لمؤتمر السلم في باريس عام 1920/1919م عبر توجيه احتجاج على القرار الصادر منه حول فلسطين، وأوصلت صوت الشعب الفلسطيني واضحاً، وموحداً، وقوياً عندما زارت لجنة كنج – كراين فلسطين (**حوراني، 2003: 124**).

كن تلك الجمعيات عانت من ضعف في أدائها، وللخروج من حالة الضعف، ومن أجل تأسيس هيئة سياسية قادرة على التعاطي مع المُستجدات السياسية، سيما بعد تعيين الحكومة البريطانية "هربرت صموئيل" مندوباً سامياً على فلسطين، وإقصاء موسى كاظم الحسيني عن رئاسة بلدية القدس، عُقد المؤتمر الفلسطيني الثالث عام 1920م (**شبيب، 1999: 79**). وكان أحد نتائجه تشكيل اللجنة التنفيذية برئاسة موسى الحسيني، والتي اتّبعت أيضاً أساليب عدة من النضال اللاعنفي بدءاً بالإضراب، وانتهاءً بالمقاطعة والعصيان المدني (**المركز الفلسطيني للدراسات الإقليمية، 2008: 474**).

فقامت برفع المُطالبات، وإرسال البرقيات لكل ذي صلة "المندوب السامي، عصبة الأمم" وأرسلت وفوداً إلى لندن للتفاوض مع الحكومة البريطانية للمُطالبة بإلغاء وعد بلفور، ووقف الهجرة الصهيونية، وتشكيل حكومة وطنية نيابية وذلك في الأعوام 1921م، 1923م، 1930م. وقادت مظاهرات ضخمة **(شبيب، 1999: 83)**.

وعندما أصدرت سُلطات الانتداب في عام 1925م قانون الجنسية الفلسطينية الذي منح كل الصهاينة المُقيمين في فلسطين الجنسية، وحَرَمَ كل فلسطيني خارج وطنه من جنسيته، حيث بلغ عدد المحرومين الذين نزحوا عن ديارهم أربعين ألفاً **(السنوار، 2013: 29)**، اعتمد الفلسطينيون بشكل كبير على السلطات البريطانية لحل مشكلتهم، وطالبوا بالعودة إلى ديارهم من خلال رفع التماسات للمندوب السامي، ولجنة الانتداب الدائمة، وهيئة الرقابة في عصبة الأمم **(رمبل، 2015: 6)**.

وبعد قيام الثورة الفلسطينية الكبرى عام 1936م، أعلنت قيادتها العصيان المدني ومقاطعة مؤسسات سلطات الانتداب، وتمخض عن تلك الثورة تشكيل "اللجنة العربية العليا" منتصف عام 1936م، بقيادة الحاج أمين الحسيني **(المركز الفلسطيني للدراسات الإقليمية، 2008: 474-476)** التي قامت بمجموعة من الأعمال، أبرزها: عقد مؤتمر اللجان القومية في القدس، ورفع مذكرة مطلبية للمندوب السامي، ثم تلبية دعوته والالتقاء به عام 1936م، وراسلت زُعماء العالم العربي والإسلامي، وطالبتهم بالوقوف في وجه الخطرين الإنجليزي واليهودي، ودعت لعقد المؤتمر العربي في سورية عام 1937م للتضامن مع فلسطين، ورفضت قرارات لجنة بيل الملكية القاضية بتقسيم فلسطين، ومَثّلت فلسطين بمؤتمر المائدة المستديرة بلندن عام 1939م **(جبارة، 1998: 230)**. وطالبت عصبة الأمم بإلغاء الانتداب البريطاني لتحل محله دولة فلسطينية **(الكيالي، 1990: 284)**.

على إثر الانقسام في الساحة الفلسطينية، وظهور كُتلتين مُتنافستين "اللجنة العربية العليا" و"الجبهة العربية العليا" تدخلت الجامعة العربية وشكلت عام 1946م "الهيئة العربية العليا لفلسطين" برئاسة الحاج أمين الحسيني، وكان من أبرز أعمالها: رفض تقرير اللجنة الأنجلو- أمريكية القاضي بفتح أبواب الهجرة الصهيونية، ورفع الحظر عن انتقال الأراضي لليهود، ورفضت مشروع التقسيم المعروف بمشروع موريسون، ومَثّلت فلسطين في الأمم المتحدة في المناقشات حول فلسطين، ورفضت قرار التقسيم الصادر عام 1947م عن الجمعية العمومية للأمم المتحدة **(حوراني، 2003: 415)**.

وبعد انتهاء حرب عام 1948م وهزيمة الجيوش العربية، وإعلان قيام دولة "إسرائيل" في مايو 1948م، تكرس وجود الدولة اليهودية، وانتقل الفلسطينيون إلى واقع جديد، وتحولوا إلى مجموعات من اللاجئين، ودخل الفكر والنظام السياسي الفلسطيني مرحلة جديدة، وتمسكت القيادة الوطنية الفلسطينية ممثلة "بالهيئة العربية العليا" بفكرة المشروع الذي قدمته لاجتماع مجلس الجامعة العربية في لبنان عام 1947م لإقامة دولة عربية على عموم فلسطين، وعودة اللاجئين إلى ديارهم **(نوفل، 2000: 18)**

ودعت لعقد المؤتمر الفلسطيني في غزة في 1948/10/1م، الذي شَهِدَ تشكيل حكومة عموم فلسطين برئاسة أحمد حلمي عبد الباقي **(جبارة، 1998: 280)**. التي لم تتجاوز أعمالها حد القيام بشكل مؤقت، ومحدود بمهمات إدارة مدنية، ولم تُمكّن من تشكيل كيان مُوحد قابل للاستمرار **(بركات، 1988: 220)**

وقد ظلت الهيئة العربية العليا مُحافظةً على تمثيل فلسطين لدى الجامعة العربية مُمَثِلاً عن حكومة عموم فلسطين في البداية، ثم شخص رئيس الحكومة أحمد حلمي باشا لاحقا، فقد جاء تشكيل حكومة عموم فلسطين في ظروف معقدة، وغاية في السوء، حيث تمكن اليهود من سلب أرض فلسطين، وأصبح الشعب الفلسطيني لاجئاً في مُعظمه ينقصه المسكن، والملبس، والدواء والتعليم، مُوزعاً بين دول عديدة، بلا هوية، أو جنسية، أو جواز سفر، وبذلك كانت المهمات المُلقاة على عاتق تلك الحكومة كثيرة في ظل انعدام الموارد والإمكانات. لكن النكبة وما تبعها لم يُثنها عن رأيها بأن "الحرب وسيلة الإنقاذ الوحيدة للوطن المغتصب إن عاجلاً أم آجلاً، وعلينا أن نتهيأ لها علمياً واقتصادياً وسياسياً.." وكانت خطة واقتراحات الحكومة لتنفيذ ذلك تقوم على مجموعة من الأهداف: **(الأزعر، 1998: 164-165)**.

- تأليف جيش فلسطيني يكون مقره غزة، ويتبع القيادة المصرية، أو أركان حرب الدفاع المشترك لجامعة الدول العربية.
- أن تتولى كل حكومة عربية الإنفاق على بعثة تُرسل للجامعات الأوروبية والأمريكية من أبناء اللاجئين الفلسطينيين، وتعليم أكبر عدد من أبناء اللاجئين في المدارس والكليات مجاناً كل في موطنه المؤقت.
- أن تقبل الأقطار العربية التي أُنشئت بها كليات حربية عدداً من الطلاب الفلسطينيين اللائقين، وأن تُدرب – بالإضافة للجيش الفلسطيني المقترح – عدداً مناسباً من الفلسطينيين في جيوشها لتهيئة أكبر عدد ممكن من المُدرِبين عند اللزوم.
- أن تراعي الشعوب، والحكومات العربية اللاجئين الفلسطينيين، وتحفظ كيانهم وتسعى لإيجاد مساكن صحية مؤقتة لهم، ومد يد المعونة لهم من خلال مناشدة المُوسرين، والقادرين من أبناء الأمة العربية أينما كانوا لتحسين أحوالهم.
- تخصيص يوم أو أكثر في السنة في جميع أنحاء العالم العربي والمهاجر، يُطلق عليه اسم "يوم فلسطين" تُجمع فيه الأموال، لتُصرف على اللاجئين.
- إحكام فرض الحصار على "إسرائيل"، والاستعانة بالخبراء والفنيين، والتسريع في كل بلد عربي لجعله نافذاً، وفعالاً، ومُؤثراً، وفرض عقوبة رادعة على من يخرجون على أنظمة الحصار.

- شرح القضية الفلسطينية والظلم الواقع على الشعب الفلسطيني، وما حل به بلغة واضحة سهلة وأسلوب جذاب، من الناحية القانونية، والاجتماعية، والصحية، والإنسانية، وذلك في الصحف والمجلات، والمعابد، والأندية، والسينما، والمحلات العامة، وبلغات مختلفة إن أمكن.
- التضامن والاتحاد بين أقطار العالم العربي، والنظر إلى فلسطين جزءاً متمماً لها أصابه سرطان خبيث، لا بد من معالجته لإزالته، وتنظيف الجسم العربي منه. والاستعانة بالعالمين الإسلامي والمسيحي لتحقيق هذه الأهداف.

اتسمت فترة حكومة عموم فلسطين بالركود بالنسبة للعمل السياسي الوطني الفلسطيني **(أبو عفيفة، 2000: 137)**، لكن رغم أنها لم تكن قادرة على الإيفاء ببرنامجها السياسي والعسكري، إلا أنها سعت – عوضاً عن ذلك – إلى التحرك في الهامش الضيق المتاح لها من أجل القيام بعمل يخدم القضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني في ظل نتائج النكبة بكل نواحيها، فمن أعمالها: **(الأزعر، 1998: 167-177)**

- إصدار جواز سفر باسمها لأبناء فلسطين الذين يطلبونه بغض النظر عن أماكن وجودهم، وبخاصة في القطاع، ومصر، ولبنان، حيث أصدرت ما بين عامي 1948م و1961م نحو 60 ألف جواز، واستمرت في ذلك حتى بدأت الدول العربية باستبداله بوثائق سفر اللاجئين.
- الإشراف على عيادة داخلية تُتابع الأحوال الصحية للفلسطينيين في مصر، وتتكفل بعلاج بعضهم وتحويل بعض الحالات إلى المستشفيات المصرية مع تحمل نفقات العلاج.
- التصديق على عقود الزواج، ومُعاملاته قبل إقرارها من مصلحة الشهر العقاري في مصر.
- سعت إلى تهيئة حق العمل وتسهيله في مصر وخارجها، سواء أكان بالتوسط لدى أرباب العمل أم برفع المذكرات بذلك في للجامعة العربية .
- وفي الحقل التعليمي، عملت على مواجهة مشكلة ضياع الأوراق الثبوتية لأبناء اللاجئين من الطلاب في مصر وغزة بخاصة، وسهلت التحاق الطلاب بالمدارس المصرية، وألحقت عدداً من الطالبات الفلسطينيات بالأقسام الداخلية "بيوت الطالبات"
- وتمكنت من الحصول على إعفاءات للطلبة شديدي العوز، كما كانت على علاقة قوية وتعاونية مع "رابطة طلاب فلسطين."
- وفي الحقل الثقافي والإعلامي، اضطلعت الحكومة ببعض النشاطات المحدودة، كإحياء بعض المناسبات الوطنية، ورعاية إصدار مطبوعات تُعرف بالقضية الفلسطينية.

يتضح من بنود الخطة التي أعدتها حكومة عموم فلسطين أنها كانت تسعى إلى رفع القضية الفلسطينية بكل مكوناتها، وعلى رأسها قضية اللاجئين إلى دول العالم، من أجل تحمل مسؤولياتها، سيما وأن المجتمع الدولي كان سبباً مباشراً في نشوء هذه القضية عندما أصدر ووافق على قرار التقسيم رقم 181 في الأمم المتحدة.

ومن المهمات السابقة التي قامت بها حكومة عموم فلسطين يتضح أنها حاولت قدر استطاعتها أن تخدم القضية الفلسطينية واللاجئين الفلسطينيين، لكن الظروف التي كانت سائدة من ضعف وتشرذم العالم العربي والإسلامي، والدعم الدولي لدولة الاحتلال لم تُساعدها في تنفيذ خطتها التي وضعتها، وبالتالي كانت أعمالها أشبه بما تقوم به السفارات والممثليات في الدول.

في تلك الأثناء جرت مُحاولات لتشكيل منظمات سرية كحركة فتح، وجمعيات عمالية، ولجان نسائية، وطلابية، وأندية ثقافية، ورياضية كان هدفها التوعية السياسية، وبدأت تلك المنظمات واللجان والتجمعات الفلسطينية في أوائل الستينيات بحملة على الساحة العربية لإبراز الشخصية الفلسطينية، والعمل على دعوة الدول العربية لتوحيد صفوفها وزيادة قوتها لاستعادة ما احتل من فلسطين عام 1948م **(أبو عفيفة، 2000: 137)**.

ويمكن القول إن الفلسطينيين مارسوا نضالهم الدبلوماسي حتى عام 1964م، بحدوده المتواضعة دون استراتيجية معتمدة، عبر الهيئة العربية العليا، وحكومة عموم فلسطين، ووفود الشخصيات الوطنية البارزة في أروقة الجامعة العربية والأمم المتحدة والعواصم الكبرى، وتمثلت المُحددات التي حكمت حركة النضال الوطني الفلسطيني في الكفاح المسلح بلا إمكانات وازنة، والنضال السياسي بلا مرجعية سياسية، والعمل الدبلوماسي بلا ركائز مادية **(فياض، 1999: 280)**.

فكانت طبيعة التحركات السياسية ومطالب الحركة الوطنية الفلسطينية بمختلف وسائلها، وأهدافها، ومواقف جميع أطرافها تتحدد في مواجهة الحكم البريطاني والعمل من أجل الاستقلال عنه، بالإضافة إلى مواجهة كل مُحاولات فرض الصهيونية على الأرض الفلسطينية **(قاسمية، 1990: 57)**

ولم يكن الموقف الفلسطيني في هذه الفترة واضحاً، ومتبلوراً من القرار 194 على غرار ما جرى تجاه القرار 181، ولم تقترن أحاسيس الفلسطينيين وحلمهم بالعودة الى وطنهم ببرنامج سياسي معين يضع قضية اللاجئين وحق العودة في مكان الصدارة، بل كان يُنظر إليها على أنها تحصيل حاصل لعملية تحرير الوطن المُغتصب، وبرز اتجاهان مُتعارضان في شأن التعاطي مع موضوع اللاجئين وحق العودة. **الأول: الاتجاه الوطني الاستقلالي**، ومَثّلته الهيئة العربية العليا، التي طالبت في مؤتمرها الوطني بتاريخ 1948/10/1م باستقلال فلسطين كاملة، وناقشت قضية اللاجئين في المؤتمر من زاوية العمل على التخفيف عنهم، ونص برنامج حكومة أحمد حلمي عبد الباقي على

"تنظيم حياة اللاجئين من أبناء الأمة وتأمين حاجاتهم وإعادتهم إلى أماكنهم" أما **الاتجاه الثاني فهو اتجاه اندماجي مع الأردن**، عُبّر عنه في أربعة مؤتمرات شعبية، تُوّجت بمباركة إمارة شرق الأردن بضم الضفة الغربية إليها، وتخصيص حقيبة وزارية للاجئين يرأسها فلسطيني، وطمس هوية اللاجئين عبر منحهم الجنسية الأردنية (**فياض، 2001: 35-36**).

وفي مؤتمر لوزان الذي عُقد في أبريل 1949م التقت الوفود العربية والفلسطينية مع الوفد "الإسرائيلي" لأول مرة بطريقة غير مباشرة، لكن اللافت للانتباه وجود ثلاثة وفود فلسطينية شاركت في المؤتمر مَثّلت الشعب الفلسطيني، **الأول:** من الهيئة العربية العليا برئاسة الحاج أمين الحسيني، **والثاني:** من مكتب رام الله للاجئين برئاسة محمد نمر الهواري، **والثالث:** من أصحاب الأراضي ورجال الأعمال من اللد والرملة، وتمثّلت مطالبهم بمتابعة البيارات والمحاصيل قبل أن تجف، وجمع شمل العائلات المُشتتة، والسماح للجنة اللاجئين بزيارة فلسطين من أجل تهيئة الأجواء لتنظيم عودة من سبق الموافقة على إعادتهم، وقد استمرت المفاوضات أسبوعين دون أي تقدم (**الهواري، 1955: 355، 358**). حيث عرض الجانب "الإسرائيلي" عودة 100 ألف لاجئ شريطة التوصل إلى سلام شامل، لكن العرب والفلسطينيين رفضوا تلك المقترحات وهو ما أفشل المؤتمر (**موريس، 1993: 242، 245**).

لقد ركزت الهيئة العربية إلى حد كبير في جهودها السياسية ومطالبها الأولية على العودة الفردية للاجئين، ثم أخذت تدريجياً تُطالب بالعودة الجماعية، وبعد صدور قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194 الذي ينص على عودة اللاجئين إلى ديارهم، والتعويض عن الخسائر والأضرار. أخذت الهيئة العربية (ومنظمات اللاجئين) تستشهد في كثير من الأحيان بهذا القرار في الالتماسات التي رُفعت لموظفي الأمم المتحدة المسؤولين عن تنفيذه، وركزت الهيئة كذلك على عودة اللاجئين إلى ديارهم مُستخدمة لغة مشابهة للغة التي تبنتها منظمة التحرير الفلسطينية بعد ذلك لأكثر من عقد، وكانت الجولات العديدة من المفاوضات التي تواصلت حتى حدوث النكبة تُعالج موضوع النزوح بشكل غير مباشر من خلال بذل الجهود لتسوية الصراع حول تقرير المصير (**رمبل، 2015: 6**).

كانت الدبلوماسية الفلسطينية في هذه الفترة حتى عام 1964م أشبه بالدبلوماسية الشعبية، قائمة على العمل السياسي والإعلامي (**أبو عفيفة، 2000: 69**). غلب عليها المراوحة بين الإرباك، والعجز، والعشوائية، والتوسلية، وغياب المشروع الموحد؛ نتيجة لضعف الأدوات، وعدم وحدة مرجعية القيادة السياسية، والمناكفات بينها، إضافة إلى التدخلات العربية في صنع القرار الفلسطيني (**cobban, 1984: 215**).

وبسبب عدم تبلور كيان معنوي حقيقي يُمثل الفلسطينيين – خلال هذه الفترة – لم يكن بالإمكان الحديث عن علاقات دولية بالمعنى المُتعارف عليه، إذ إن التعاطي الدولي مع القضية الفلسطينية كان

حول الإقرار بالحقوق المشروعة من عدمه، والسمة الغالبة هي التعامل مع القضية الفلسطينية بوصفها مشكلة لاجئين، وليس قضية حق تقرير مصير وتحرر وطني، وهو ما ينطبق على كل من العلاقات الثنائية، والتعاطي مع الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية، إذ إن الحضور الفلسطيني فيها كان حضوراً غير رسمي، فعلى الصعيد الإقليمي كان لفلسطين ممثل في جامعة الدول العربية، تقوم الجامعة باختياره بشكل فوقي، وفقاً لملحق النظام الأساسي للجامعة الخاص بفلسطين، وفيما يتعلق بالموقف الدولي من حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير خلال هذه الفترة، كان امتدادا لحالة التنكر التي صدر بموجبها قرار الانتداب بداية، ثم قرار التقسيم والتغاضي عن المجازر التي قامت بها الوكالة الصهيونية ودولة "إسرائيل" قبيل وبعد حرب 1948م لاحقاً **(توام، 2013: 27)**.

من الواضح أن الجمعيات الإسلامية المسيحية لم تستطع تشكيل مؤسسات، أو هيئات سياسية لديها إمكانات مادية وقدرات بشرية للتعاطي مع الأحداث والوقائع السياسية التي كانت تدور على الساحة الفلسطينية، ونظراً لذلك تم تأسيس اللجنة التنفيذية بهدف الخروج من هذه الحالة، لكن اللجنة التنفيذية، واللجنة العربية العليا، والهيئة العربية العليا من بعدها لم تختلف أعمالهم من حيث الشكل والمضمون عما كانت تقوم به الجمعيات، حيث تم اتباع الأسلوب السلمي اللاعنفي، والتركيز على إرسال الوفود والمذكرات للجهات المعنية، ومع ذلك؛ فإنه يُحسب للهيئة العربية العليا رغم مدتها القصيرة (1946م–1948م) أنها استطاعت إحراز إنجاز مهم على الصعيد الدبلوماسي، وذلك عندما وصلت إلى الأمم المتحدة ومثّلت الفلسطينيين فيها في المناقشات حول فلسطين، وطالبت بإقامة دولة عربية فلسطينية، وعودة اللاجئين، وركزت جهودها على المطالبة بالعودة الجماعية للاجئين، عبر الالتماسات التي رفعتها للأمم المتحدة، مُستشهدةً بالقرار 194.

وتبدو الدبلوماسية الفلسطينية خلال هذه الفترة وحتى عام 1964م – إن صح إطلاق المصطلح عليها – أنها كانت غير مُنظمة، ليس لها قيادة مُحددة تقودها، أو مرجعية تعود إليها، وتُخطط لها، حيث كانت تسير بلا أهداف واضحة أو محددة في عملها، اختلط هدفها السياسي مع المهمات الإعلامية والدعائية، كما أنها لم تكن تمتلك الأدوات الدبلوماسية التي تستطيع من خلالها الخوض في غمار العمل الدبلوماسي الحقيقي، فكانت دبلوماسية وفود، ومذكرات أقرب ما تكون إلى الدبلوماسية الشعبية، وهذا ربما يُفسر عدم قدرة القيادات الفلسطينية المتعاقبة في تلك المرحلة على الاستثمار الأمثل للقرارات الدولية الصادرة عن الأمم المتحدة، والمجتمع الدولي، وتفسيرها لصالح القضية الفلسطينية سيما القرار 194 المتعلق باللاجئين الذي ينص بشكل صريح وواضح على حق اللاجئين في العودة إلى ديارهم الأصلية، وتعويضهم عن الأضرار والخسائر المادية والمعنوية والنفسية التي لحقت بهم.

فالدبلوماسية الفلسطينية في هذه المرحلة بسبب حالة الإرباك، والعجز، والعشوائية، والتوسلية، وغياب المشروع الموحد لديها، لم تستطع التأثير على المجتمع الدولي من أجل الضغط على دولة الاحتلال "الإسرائيلي" لتنفيذ القرار الدولي 194 الصادر عن الأمم المتحدة، أو حتى القرار رقم 181 رغم أنه قرار ظالم، لكن الدبلوماسية الفلسطينية بذلت جهوداً حاولت من خلالها الوصول إلى المجتمع الدولي بشكل أو بآخر إلا أن الظروف المحيطة بها والإمكانات المادية والبشرية التي كانت تمتلكها لم تكن كافية.

المرحلة الثانية: الأداء الدبلوماسي الفلسطيني منذ تأسيس منظمة التحرير 1964م وحتى إعلان البرنامج المرحلي 1974م

رغم تجميد أعمال حكومة عموم فلسطين عام 1952م بقرار من الجامعة العربية إلا أنها بقيت تُمثل الكيانية السياسية الفلسطينية رمزياً ممثلةً في شخص رئيسها، ومُمثلها لدى الجامعة أحمد حلمي عبد الباقي، وبوفاته في 1963/6/29م كانت شهادة وفاة تلك الحكومة فعلياً، وبعد شُغور موقع فلسطين لدى الجامعة اختار مجلس الجامعة وبترشيح من الهيئة العربية العليا وجهات عربية أخرى أحمد الشقيري ممثلاً لفلسطين **(عبد الرحمن، 1987: 68)**.

وعندما انعقد مؤتمر القمة العربي الأول في القاهرة في 1964/1/13م تقرر تكليف أحمد الشقيري للاتصال بالدول العربية والشعب الفلسطيني للوصول إلى القواعد السليمة لتنظيم الشعب الفلسطيني، وتمكينه من تحرير وطنه وتقرير مصيره، فقام الشقيري مستفيداً من الدعم المصري، بتنفيذ جولات في مناطق التجمعات الفلسطينية، ووضع الميثاق الوطني الفلسطيني، والنظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية، وعقد مؤتمر فلسطيني بالقدس في 1964/5/28م، بحضور 422 ممثلاً للفلسطينيين أُعتبروا أعضاء المجلس الوطني الأول، وأُعلن خلاله عن إنشاء "منظمة التحرير الفلسطينية"، برئاسة أحمد الشقيري **(صالح، 2012: 80)**. وكان الهدف أولا وأخيراً من إنشاء المنظمة هو إنشاء منظمة فلسطينية مستقلة عمادها استعادة الحقوق الفلسطينية وخاصة اللاجئين في العودة لأرضهم **(أبو ستة، 2007: 119)**.

لم تستفد الدبلوماسية الفلسطينية الرسمية كثيراً من موروث النشاط الدبلوماسي الفلسطيني الشعبي في حقبة ما قبل منظمة التحرير **(توام، 2013: 23، 33)**. فمنظمة التحرير لم ترث إرثاً دبلوماسياً من المراحل النضالية السابقة سوى خبرات تفاوضية متواضعة، من خلال المراسلات والوفود والبعثات المتفرقة، وأدوات دبلوماسية محدودة الكفاءة على شكل مندوبين، ومحامين، ونشطاء نقابيين، وإمكانات دبلوماسية متناثرة تمثلت في شخصيات فلسطينية أو عربية من أصل فلسطيني عملت في

بعثات دبلوماسية شقيقة (**فياض، 1996: 152**). كتجربة أحمد الشقيري في السلك الدبلوماسي السوري ثم السعودي (**خليفة، 2005: 39**).

كانت الدبلوماسية الفلسطينية خلال هذه الفترة تُجسد الروح الثورية أكثر من التمتع بالصفات الدبلوماسية، وكان هدفها مُنصباً على خدمة الكفاح المسلح، وتوفير الدعم العسكري والمادي والإعلامي، وهو ما انعكس **أولاً:** على طبيعة المهمات الدبلوماسية التي كانت في أغلبها إعلامية – دعائية، **وثانياً:** على طريقة الأداء الذي كان أقرب إلى الأسلوب التحريضي والخطابي، **وثالثاً:** على نوعية الأداة التي كانت تضم دعاة ثوريين من الطلبة، والعمال، والمثقفين (**فياض، 1996: 154– 155**). وهذا الأداء الدبلوماسي الثوري ساهم عبر تصريحات الوعيد والترهيب، وخاصة تصريحات الشقيري بتنفير جزء من الرأي العام الدولي عن القضية الفلسطينية حيث استغلته الدعاية الصهيونية في استعطاف الرأي العام العالمي لصالحها (**أبو بصير، 2001: 534–535**).

اتسمت السنوات الأولى من تأسيس منظمة التحرير بتثبيت الهوية الوطنية للشعب الفلسطيني أكثر مما كانت تتجه نحو العمل الدبلوماسي الفعلي، وقد نجحت المنظمة في تكريس ذلك وبلورته، بالإعلان للعالم أن هناك شعباً فلسطينياً يناضل لاستعادة بلاده وحقوقه، والتي تحمل في طياتها قضية اللاجئين وعودتهم دون أن يُشار إلى ذلك بالبنان، حيث كانت قيادة المنظمة تتحدث بشكل غير مباشر عن عودة اللاجئين إلى ديارهم، وحملت هذا المضمون دون أن يكون هذا جزءاً من خُطة مرسومة ومعدة؛ لأنها لم تكن في حالة انتشار تمكنها من استخدام الدبلوماسية للحفاظ والدفاع عن قضية اللاجئين (**العجرمي، 2016/5/10: مقابلة**).

وربما يعود عدم امتلاك منظمة التحرير في ذلك الوقت لخطط أو أدوات دبلوماسية لخصوصية المرحلة، وليس إهمالاً من قبل المنظمة لذلك – رغم امتلاكها مكاتب تمثيل في الدول العربية، ومكتب في نيويورك – لأن الذين عبروا عن تلك المرحلة هم مناضلون منخرطون في العمل المسلح، وعلاقاتهم بالدول التي كانوا يتواصلون معها كانت من أجل الحصول على التدريب العسكري، أو للحصول على أسلحة أكثر من أي شيء آخر، مع أنه كان بالإمكان استثمار هذه المكاتب وهذا التواصل كشكل من أشكال العمل الدبلوماسي لخدمة القضية الفلسطينية دبلوماسياً.

لم تستطع الدبلوماسية الفلسطينية خلال السنوات الأربع الأولى للمنظمة من كسر النطاق العربي تجاه المحيط الإقليمي والأفق الدولي، ومع ذلك فقد ساهمت في تحقيق إنجازات كبيرة، حيث نالت الثورة الفلسطينية من التعاطف والتأييد السياسي والدعم المادي والمالي ما لم تُحققه ثورة أو حركة تحرر أخرى، وشملت دائرة التأييد لنضال الشعب الفلسطيني المحيط العربي، والإسلامي، والإفريقي، والمعسكر الاشتراكي (**فياض، 2001: 135**).

وقد صاحب نشوء منظمة التحرير تحول قضية اللاجئين الفلسطينيين من قضية إنسانية إلى هوية وطنية، فخلال العقد الأول من مسيرة المنظمة صِيغ حق العودة رمزاً لمقاومة الفناء، وعودة فلسطين إلى خارطتها السياسية الأصلية (**الشوملي، 2007: 29**) وبذلك يُمكن القول إن الدبلوماسية الفلسطينية في ذلك الوقت كان لديها هدف رئيس في تثبيت قضية اللاجئين بوصفها قضية سياسية، وليست إنسانية، لأن الموقف الدولي بعد قيام دولة "إسرائيل" وتهجير الشعب الفلسطيني كان يتعاطى مع القضية الفلسطينية واللاجئين بوصفها قضية إنسانية رغم صُدور بعض القرارات الدولية التي تُثبت حق الفلسطينيين في العودة كالقرار 194، لكن الظروف السياسية لم تكن تسمح بفرض هذه القرارات وتطبيقها (**حمد، 2016/5/11: مقابلة**).

وارتبط فقه الكفاح المسلح بإعادة الاعتبار للشخصية الوطنية الفلسطينية، وفي القلب منها إجبار العالم على النظر إلى قضية اللاجئين بوصفها قضية وطنية وسياسية، وكان الشعار السائد "الثورة طريق العودة"، ونجح الفلسطينيون إلى حد كبير في إظهار قضيتهم وحازوا على الاعتراف بهم بوصفهم شعباً له حقوق، حق تقرير المصير جنباً إلى جنب مع حق العودة (**محيسن، 2015: 9**).

فالسمة العامة للموقف الفلسطيني من مسألة العودة قامت على النظر إليها من منظور حرب التحرير الشاملة، المؤدية الى تدمير الكيان الصهيوني كاملاً، وإعادة اللاجئين إلى وطنهم، والرفض الكامل للتسوية السلمية، والحل السياسي، والمشاريع، والقرارات الدولية بما فيها قرار التقسيم 181، وقرار العودة 194 (**فياض، 1997: 20**) أي رفض قرارات الشرعية الدولية كافة المرتبطة بالقضية الفلسطينية ومنها المتعلقة بقضية اللاجئين (**الشوملي، 2007: 29**)، بوصفها مؤامرات على القضية الفلسطينية، لذلك اتفقت على رفض مشروعات التقسيم، والتوطين، والتدويل، والتعويض.

كانت العودة الجماعية ضمنية في الميثاق التأسيسي للمنظمة (الميثاق القومي الفلسطيني) الذي دعا لتحرير فلسطين (**رمبل، 2015: 6**) ولم تبرز صورة حق العودة في النظام الأساسي للمنظمة بشكل مباشر، ولم يُفرد لها صياغات محددة، ومع ذلك فإن صورة حق العودة كانت تُكتشف تجريدياً بتماهيها مع مفهوم التحرير من حيث هو وسيلة "التحرير"، ومن حيث إن الوسيلة تقتضي الوصول إلى الهدف "العودة"، أي أن مفهوم حق العودة كما عكسه الذهن السياسي الفلسطيني في النظام الأساسي هو نفسه مفهوم التحرير، فمشروع التحرير كان يكتشف، ثم يكتسب قيمته العليا من حيث هو مشروع العودة (**الشوملي، 2007: 9**)

وبعد تعديل "الميثاق القومي" إلى "الميثاق الوطني" تم التأكيد بشكل صريح وعلني على "استرجاع الوطن، وتحريره، والعودة إليه (**رمبل، 2015: 6**). فقد ورد تعبير العودة في الميثاق الوطني في مادتين، **المادة (9)** التي نصت على: "إن الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد لتحرير فلسطين، وهو بذلك استراتيجية وليس تكتيكاً، ويؤكد الشعب العربي الفلسطيني تصميمه المطلق، وعزمه الثابت على

متابعة الكفاح المسلح لتحرير وطنه، والعودة إليه، وعن حقه في الحياة الطبيعية فيه، وممارسة حق تقرير مصيره فيه، والسيادة عليه"، **والمادة (26)** التي نصت على أن: "منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثلة لقوى الثورة الفلسطينية، ومسئولة عن حركة الشعب الفلسطيني في نضاله من أجل استرداد، وطنه وتحريره، والعودة إليه، وممارسة حقه في تقرير المصير، في جميع الميادين العسكرية، والسياسية، والمالية، وسائر ما تتطلبه قضية فلسطين على الصعيدين العربي والدولي. **(المجلس الوطني الفلسطيني، 1996: 47، 50).**

وبذلك فقد كانت قضية العودة منذ تأسيس المنظمة مقرونة بتحرير كامل التراب الفلسطيني، وانعكس هذا الأمر في شعار المنظمة الذي كان مرفوعاً آنذاك "وحدة– تعبئة قومية – تحرير"، فقد كان واضحاً في الميثاقين القومي والوطني أن حق تقرير المصير بالنسبة إلى الشعب الفلسطيني يعني تحرير كامل أرض الوطن، وإقامة الدولة الوطنية الفلسطينية عليه، ثم العودة كمحصلة ضمنية لفعل التحرير **(مفلح، 2009: 18).**

لقد سعت منظمة التحرير عبر مركز أبحاثها، ومكاتبها بالتعاون مع الدول العربية الصديقة، وحركات التحرر إلى إبراز القضية الفلسطينية، وقضية اللاجئين، والمجازر الصهيونية، وتفنيد ادعاءات دولة الاحتلال، فكان مركز الأبحاث يوثق ويغطي القضية الفلسطينية من جميع النواحي من خلال إعداد الدراسات، والوثائق، والمجلات باللغة العربية والإنجليزية والفرنسية، ثم تقوم مكاتب المنظمة بمساندة من جامعة الدول العربية والسفارات العربية الصديقة بنشر هذه الدراسات والوثائق على نطاق واسع في أنحاء العالم للتعريف بالقضية بكل مفرداتها، وعلى رأسها قضية اللاجئين، وبالتالي لم تنفصل قضية اللاجئين عن مجمل الحراك السياسي والدبلوماسي المتعلق بالقضية الفلسطينية برمتها **(عدوان، 2016/3/31: مقابلة).**

ومن دلائل تمسك قيادة المنظمة بحق العودة، وعدم التفريط فيه رفض مشاريع التوطين كالمشروع الذي قدمه الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة عام 1965م الذي دعا فيه الفلسطينيين إلى تسوية الصراع مع "إسرائيل" على أساس قرار التقسيم، بحيث يعود اللاجئون الفلسطينيون إلى دولتهم الجديدة، حيث أعلنت قيادة المنظمة موقفها الرافض لهذا المشروع انطلاقًا من موقفها الذي عبرت عنه في قراراتها السياسية وميثاقها، وظهر ذلك في المؤتمر الصحفي الذي عقده أحمد الشقيري رئيس المنظمة آنذاك قال فيه: "ليس بين صفوف الشعب الفلسطيني من يقبل بمقترحات بورقيبة" **(عبد الهادي، 1992: 248).**

فقد شكّلت قضية اللاجئين لب الذاكرة الجماعية للفلسطينيين؛ بما تعنيه من اغتصاب الأرض واقتلاع السكان وتهجيرهم، ثم الحيلولة دون عودتهم، وحول هذه القضية تمحور خطاب الثورة الفلسطينية منذ انطلاقتها **(محيسن، 2015: 9).**

عقب حرب حزيران 1967م دخلت قضية اللاجئين طوراً جديداً، حيث احتلت "اسرائيل" ما تبقى من الأراضي الفلسطينية، وصحراء سيناء، ومرتفعات الجولان، وغادر في أيام الحرب الأولى مدن وقرى الضفة أكثر من ربع مليون مواطن انضموا للاجئين، ونشأت قضية عُرفت في المحافل الدولية بقضية النازحين (**نوفل، 2004: نت**)[1] على إثر ذلك طرحت قيادة منظمة التحرير في 10 أكتوبر 1968م هدفها الاستراتيجي المتمثل في إنشاء دولة ديمقراطية في فلسطين يعيش فيها المسلمون، والمسيحيون، واليهود في وفاق دون تمييز عنصري، وذلك في محاولة لإيجاد مخرج سياسي للقضية الفلسطينية برمتها مع الاحتفاظ، وضمان حق العودة للاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم أسوة بالتواجد اليهودي الذي بات أمراً واقعاً (**نحل، شراب، 2012: 7**).

خطت الدبلوماسية الفلسطينية خطوات كبيرة جداً على الساحة الدولية، وقدمت الكثير للقضية الفلسطينية، وكان لها تأثير فعال لصالح الشعب الفلسطيني؛ فقد لعبت منذ العام 1969م دوراً كبيراً على الساحة الدولية في شرح عدالة القضية الفلسطينية، وكسب تأييد أكثر من مئة دولة، وفي مقدمتها الاتحاد السوفيتي، ودول المنظومة الاشتراكية، ودول عدم الانحياز في القارات الآسيوية، والأوروبية، والأفريقية، والأمريكية، وعدد كبير من دول أوروبا، بالإضافة إلى كسب تأييد عدد كبير من المؤسسات الدولية، والأحزاب، والحركات، والاتحادات، والتجمعات الشعبية، والنقابية، والثقافية، والاجتماعية لصالح القضية الفلسطينية (**أبو عفيفة، 2000: 207**).

واستطاعت الدبلوماسية الفلسطينية أن تُشكل بتاريخ 1969/12/10م نقطة تحول مهمة في الموقف الدولي في تعاطيه مع حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، حيث صدر قرار رقم 2535 عن الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي أقر بحقوق شعب فلسطين غير القابلة للتصرف، وتبعه عديد القرارات الداعمة للموقف الفلسطيني التي أخذت تُكرس للشعب الفلسطيني رسميا حقه في تقرير المصير كالقرار رقم 2628 عام 1967م، والقرار 2672 عام 1970م، وغيرها من القرارات (**cobban, 1984: 216, 229**).

وقد اعتمدت الدبلوماسية الفلسطينية لتحقيق أهدافها والوصول إلى الرأي العام العالمي على أدوات عدة أبرزها، وأهمها: الجاليات الفلسطينية، والعربية أحياناً، وحركات التأييد الرسمي والشعبي للمقاومة، والخلايا الطلابية والعمالية، والإعلام المقروء، والمسموع، والمرئي، والسينما الثورية الفلسطينية، والإنتاج الفني، والثقافي لبعض الأدباء والفنانين الفلسطينيين في مختلف مجالات الفن والأدب، وكذلك منتوجات الفلكلور الشعبي الفلسطيني من مطرزات، ومنحوتات، و"الكوفية الفلسطينية"، والعروض الفلكلورية، والدبكة الشعبية خصوصا (**Frangi, 1983: 155-157**)

[1] http://www.mnofal.ps/ar/2004/09 (4/3/2016).

وبذلت الدبلوماسية الفلسطينية جهوداً كبيرة على الأصعدة كافة لتثبيت قدميها في الساحة الدولية في عالم العلاقات الدبلوماسية، حيث بدأ العمل الدبلوماسي الفلسطيني على الساحة الدولية بعد قرار مجلس الجامعة العربية في دورته المنعقدة في سبتمبر 1971م بإيفاد مبعوثين عن منظمة التحرير للعمل في المكاتب الإعلامية للجامعة العربية في الدول الأجنبية، حيث تم إيفاد ممثلين فلسطينيين في كل من كندا، والبرازيل، وبريطانيا، وألمانيا، وسويسرا، والهند، والسنغال، وفرنسا، وإيطاليا **(عبد الله، 2007: 25)**.

وتمكنت الدبلوماسية الفلسطينية من إحراز إنجازات على صعيد العلاقات الثنائية مع بعض الدول، واستطاعت أن تفتتح مكاتب في بكين، وطوكيو في العام 1973م **(سليم، 2000: 12)**. ومن خلال دبلوماسية الزيارات التي قام بها السيد ياسر عرفات لموسكو منتصف عام 1968م، ومن قبله أحمد الشقيري حصلت المنظمة على دعم مالي وعسكري، وثبتت بعثة دبلوماسية فلسطينية دائمة هناك منتصف السبعينيات عام 1976م **(أنكليزس، 1985: 30-33)**. وهذا بالطبع كان له أثر على القضية الفلسطينية بمجمل تفاصيلها.

لكن الدبلوماسية الفلسطينية لم تتمكن من التأثير في السياسة الخارجية الأمريكية رغم الجهود الكبيرة التي بذلتها من أجل ذلك، فقد ظلت السياسة الأمريكية متنكرة لحقوق الشعب الفلسطيني، وتعاطت معه بوصفه مجموعات من اللاجئين، تخاطب الدول المضيفة لهم بوصفها ولي أمرهم، وتعاملت مع منظمة التحرير بوصفها كياناً إرهابياً يناصر المصالح السوفيتية في المنطقة، وتُكن لها العداء في السياسة الخارجية العلنية والسرية **(عمرو، 1994: 17)**.

يتضح مما سبق أن الدبلوماسية الفلسطينية في هذه الحقبة تطورت بشكل ملموس عن الحقبة السابقة، فقد جسدت الروح الثورية، واستخدمت أدوات جديدة كالخلايا الطلابية والعمالية ووسائل الإعلام، وتمكنت من إحداث اختراق نسبي في التأثير على الموقف الدولي في تعاطيه مع حقوق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، كما استطاعت تحقيق إنجازات على صعيد العلاقات الثنائية مع بعض الدول عبر اللقاءات، والزيارات المتبادلة، وإيفاد ممثلين فلسطينيين لعديد الدول.

ويعتقد الباحث أن هذه الإنجازات المميزة ما كانت لتحدث لولا وضوح الهدف والرؤية لدى منظمة التحرير ممثلة بالدائرة السياسية التي كانت تدير العمل الدبلوماسي الفلسطيني، حيث كانت بمنزلة المرجعية للدبلوماسية الفلسطينية، التي أصبحت دبلوماسية منظمة، لها قيادة تقودها، وتمتلك أدوات مهمة.

وعلى صعيد قضية اللاجئين يبدو أن هذه القضية كانت على سلم أولويات دبلوماسية منظمة التحرير في هذه المرحلة، ويظهر ذلك في نص المادتين (9) و(26) من الميثاق الوطني الفلسطيني،

وفي موقف قيادة المنظمة الرافض لمشاريع التوطين سواء الدولية أو العربية، ومنها على سبيل المثال مشروع الرئيس التونسي بورقيبة، إلى جانب رفضها للقرار 242 الذي اعتبرته بأنه يتعامل مع القضية الفلسطينية على أساس كونها قضية لاجئين فقط، بالإضافة إلى الجهود الدبلوماسية الكبيرة التي بذلتها المنظمة على الساحة الدولية في شرح القضية الفلسطينية برمتها، ومنها قضية اللاجئين، والسعي لكسب تأييد المجتمع الدولي، حيث تمكنت من كسب تأييد أكثر من مئة دولة، هذا إلى جانب تمكنها من التأثير في الجمعية العامة للأمم المتحدة، واستصدار العديد من القرارات المهمة التي تُؤكد حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وحقه غير القابل للتصرف كالقرار 2535.

المرحلة الثالثة: الأداء الدبلوماسي الفلسطيني منذ إعلان البرنامج المرحلي 1974م وحتى الخروج من لبنان 1982م

وُصفت الدبلوماسية الفلسطينية خلال هذه الفترة بدبلوماسية الكيانية الفلسطينية، أو دبلوماسية الواقعية الثورية؛ حيث تبنت القيادة الفلسطينية مع منتصف السبعينيات حلولاً أكثر سلمية، وأقل راديكالية، وأدركت أشكالاً أخرى من النضال، ويتضح ذلك من مقررات الدورة الثامنة للمجلس الوطني عام 1971م، التي عدّت الكفاح المسلح الخيار الرئيس وليس الوحيد للنضال، وأن جميع أشكال النضال الأخرى يجب أن تتوازى مع خط الكفاح المسلح **(فرج، 1998: 76)**.

وبناءً على هذا التوجه الجديد أعلن المجلس الوطني في الدورة الثانية عشرة عام 1974م عن برنامج النقاط العشر "البرنامج السياسي المرحلي" الذي تبنى فكرة إقامة سلطة وطنية فلسطينية على أية أرض يتم تحريرها من الاحتلال "الإسرائيلي" **(خلف، 1980: 217)**. فتغيرت الرؤية الفلسطينية تجاه حق العودة، وأصبح هناك حاجة لإعادة تقويم جديدة لمسألة العودة **(مفلح، 2009: 18)**، وتحول حق العودة في هذه الفترة إلى هدف سياسي مباشر بعد أن كان مختفياً في شعارات الكفاح المسلح والتحرير، وأصبح واحداً من الأهداف السياسية الرئيسة للمشروع الوطني الفلسطيني في إطار استمرار رفض قرارات الأمم المتحدة 181، 194، 242، 338، ورفض الاعتراف بشرعية دولة "إسرائيل" **(الشوملي، 2007: 29-30)**.

برز في هذه المرحلة دور العامل الديبلوماسي لتوفير الشرعية الدولية للنضال الوطني الفلسطيني عسكرياً وسياسياً، وحظي حق العودة بمكانة دولية متميزة أعادت لقضية اللاجئين بعدها السياسي القانوني **(فياض، 2001: 83)**.

ويعتقد الباحث أن هذا التحول في سياسة منظمة التحرير في تبني مواقف واقعية كان من باب التعاطي مع الظروف التي كانت سائدة في منطقة الشرق الأوسط المليئة بالتحولات آنذاك، لذا أدركت

ضرورة استخدام طرائق أخرى في العمل، وذلك من خلال تفعيل العمل الدبلوماسي جنباً إلى جنب مع العمل العسكري، والتجاوب مع المواقف والظروف الدولية المحيطة.

كانت هذه المرحلة بداية انطلاق العمل الدبلوماسي المخطط والمنظم الذي يمتلك كادراً بشرياً منظماً لديه تواصل، وعلاقات مع الأطراف الدولية المختلفة سواء أكانت حركات تحرير كحركة "البوليساريو"، وحزب المؤتمر الأفريقي "ANC"، والجبهة الوطنية لتحرير أنغولا "FNLA"، أم مع الدول خاصة الدول العربية والإفريقية التي تحررت (**العجرمي، 2016/5/10: مقابلة**)، ومثلت هذه الفترة العصر الذهبي للدبلوماسية الفلسطينية نظراً لما حققته من إنجازات عديدة سياسياً وعسكرياً، حيث تمكنت من تدعيم الاستراتيجية العسكرية لمنظمة التحرير بالاتجاه شرقاً نحو الصين والاتحاد السوفيتي، واستطاعت تثبيت مكانة المنظمة في النظام الدولي، بحصولها على الاعتراف إقليمياً ودولياً ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني (**أبراش، 1989: 242**).

فقد حصلت على اعتراف بتلك الصفة من منظمة التحالف بين شعوب آسيا وإفريقيا في عام 1970م ومن حركة عدم الانحياز عام 1973م، ومن جامعة الدول العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، ومنظمة الوحدة الإفريقية في عام 1974م، ونتيجةً لتلك الجهود الدبلوماسية تم دعوة منظمة التحرير من قبل منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة "اليونسكو" مطلع أكتوبر 1974م، للمشاركة بصفة مراقب في مؤتمرها الذي عُقد في نوفمبر من نفس العام، وشكّل العام 1974م نقطة تحول مهمة ومفصلية في تاريخ القضية الفلسطينية ببعدها الدولي الرسمي، فأعيد إدراج بند قضية فلسطين على جدول أعمال الجمعية العامة بعد غياب دام 22 عاما، ثم توالت الأحداث على هذا الصعيد بدعوة منظمة التحرير للمشاركة في مداولات الجمعية العامة بشأن القضية الفلسطينية في جلستها العامة، حيث تمكن ياسر عرفات من الوصول إلى مقر الأمم المتحدة في نيويورك، وتم استقباله في الجمعية العامة وفقا لبروتوكول استقبال رؤساء الدول، وألقى خطابه الشهير "البندقية وغصن الزيتون" بتاريخ 1974/11/13م (**أبو عفيفة، 2000: 214 – 218**).

ومن القرارات المهمة التي استطاعت الدبلوماسية الفلسطينية الحصول عليها من الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار رقم 3236 الصادر بتاريخ 1974/11/22م الذي عدّه البعض أهم وثائق الأمم المتحدة الرئيسية التي أكدت الحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني، إذ لخّص هذا القرار جميع المبادئ والحقوق التي سبق أن أقرتها الجمعية العامة بخصوص القضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني، وجاء فيه مناشدة جميع الدول والمنظمات الدولية بدعم الشعب الفلسطيني في كفاحه لاسترداد حقوقه، ومطالبة الأمين العام للأمم المتحدة بإقامة اتصالات مع منظمة التحرير في كل الشؤون المتعلقة بقضية فلسطين، ومُنحت المنظمة في الجلسة ذاتها، بموجب قرار يحمل الرقم 3237، مركز مراقب في الأمم المتحدة (**القراعين، 1983: 161**).

كما دُعيت منظمة التحرير عام 1975م من قبل الجمعية العامة للمشاركة في جميع المناقشات والمؤتمرات الخاصة بالشرق الأوسط، وشكّلت الجمعية العامة بموجب قرارها رقم 3376 لجنة خاصة باسم "اللجنة المعنية بممارسة حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف" إضافة إلى تشكيل شعبة خاصة بحقوق الشعب الفلسطيني، وعلي صعيد مجلس الأمن دُعيت منظمة التحرير أواخر العام 1975م للمشاركة في مناقشات المجلس حول العدوان "الإسرائيلي" على مخيمات اللاجئين في لبنان، وأصدرت الأمم المتحدة في فبراير 1981م طابعاً بريدياً خاصاً بالقضية الفلسطينية، في ثلاث فئات، كتب عليه عبارة "الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني" **(أبو عفيفة، 2000: 223 – 224، 230)** وهذا اختراق نوعي للدبلوماسية الفلسطينية داخل منظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها المختلفة، حيث أصبحت تشغل حيزاً في النظام الدولي الرسمي، واستطاعت بث روح الحياة في القضية الفلسطينية بعد غيابها عن الساحة الدولية بفعل التنكر الدولي للحقوق الفلسطينية، وانتزعت قراراً مهماً يؤكد على الحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني، ومنها حق عودة اللاجئين لديارهم الذي هو أهم حق.

اهتمت منظمة التحرير بشكل كبير بالأجهزة والسياسات ذات الطابع الإعلامي والدبلوماسي، القادرة على تحويل الواقع المادي إلى مكاسب دولية تحمل في طياتها أمل المكاسب الجغرافية **(صايغ، 1990: 375)**. واعتمدت في دبلوماسيتها على استراتيجية تركيز الضغط العربي، والأوروبي، ودول العالم الثالث سياسياً واقتصادياً على الولايات المتحدة، من أجل إدراج الدولة الفلسطينية في جدول المفاوضات، وتأكيد أهليتها كمحاور **(صايغ، 2003: 469)** واعتمدت تكتيكاً مزدوجاً يتمثل بعدم الاعتراف بالقرار 242، والمطالبة بتقرير المصير من جهة، والسعي لفتح مجال للتفاوض من جهة أخرى، وتمثلت أدوات هذا التكتيك بإيعاز السيد ياسر عرفات لبعض الدبلوماسيين والمسئولين بالمنظمة بإجراء اتصالات مع شخصيات أمريكية، والتصريح بإمكانية التفاوض **(Abraham, 1979: 7)**.

سَخّرت منظمة التحرير عملها العسكري لخدمة جهودها وأنشطتها الدبلوماسية ودعمها، لتعزيز الموقف الدولي تجاه القضية الفلسطينية، ومن ذلك إمداد منظمة التحرير لعدد من دول العالم الثالث، ولحركات الثورية بالسلاح والتدريب مثل الجماعات الإسلامية، والماركسية المعارضة للشاه الإيراني وجبهة التحرير في السلفادور ومسلمي جنوب تايلند، والمؤتمر الوطني في جنوب أفريقيا وغيرها، وذلك بهدف كسب تأييد مواقفها في الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية التي تُحسب عليها **(جيلمور، 1980: 262–264)**.

ومن جهة أخرى استثمرت المنظمة العمل الدبلوماسي لدعم النشاط العسكري من خلال إيفاد أعداد من الضباط وصف الضباط، للمشاركة في دورات عسكرية متخصصة في عدد من الدول كالاتحاد السوفيتي، وألمانيا الديمقراطية، وبلغاريا، وكوريا الشمالية، وهنغاريا، وفيتنام، إضافة إلى عدد من الدول العربية، وقد بدت ملامح هذا الاستثمار في شخوص موفدي المنظمة لتلك الدول، الذين لا

يختلف اثنان على أنهم عسكريون ورجال أمن من الصف الأول، أبرزهم صلاح خلف أبو إياد **(خلف، 1980: 114-123)**. وتعكس هذه الأمثلة في الوقت ذاته استثمار المجال العسكري في خدمة المجال الدبلوماسي، من خلال توثيق العلاقات بالدول المبتعث إليها للتدريب، وإيجاد حضور فلسطيني دوري، ومتجدد، في الكليات العسكرية لهذه الدول، وفي سفاراتها.

ولم تقف الدبلوماسية الفلسطينية عند هذا الحد؛ فقد استخدمت الأدوات الاقتصادية في دبلوماسيتها، حيث سخرت التجارة والزراعة والصناعة من خلال تزويد بعض الدول الإفريقية بالمعلومات الزراعية، والخبراء المختصين في هذا المجال والمجالات الأخرى، وتوقيع جملة من الاتفاقيات الاقتصادية مع بعض الدول كغينيا عام 1981م، وتوغو وأوغندا عام 1986م، والسنغال وزيمبابوي، بهدف كسب تأييد العواصم الإفريقية من جهة، ومحاربة البعثات الدبلوماسية "الإسرائيلية" من جهة أخرى، الأمر الذي أدى إلى طرد بعض البعثات "الإسرائيلية" من بعض الدول الإفريقية **(أبو عفيفة، 2000: 254-255)**.

وتمكنت الدبلوماسية الفلسطينية من منافسة نظيرتها "الإسرائيلية"، وأفقدتها شيئا فشيئا بعض مواقعها في إفريقيا، من خلال إقناع مجموعة من العواصم الإفريقية بقطع علاقاتها مع "إسرائيل" عقب جملة من الزيارات الرسمية التي أجراها ياسر عرفات لتلك الدول مصطحباً معه عدد من المستشارين الاقتصاديين، ومنهم مدير عام مؤسسة صامد، فتم على إثرها افتتاح عدد كبير من الممثليات الدبلوماسية الفلسطينية، أغلبها بدرجة سفارة، وتمكنت خلال فترة قصيرة من رفع علم فلسطين في أغلب العواصم الإفريقية **(صامد الاقتصادي، 1988: 184-187، 190-191)**.

إن قيام منظمة التحرير بالمزج بين العملين العسكري والدبلوماسي، واستخدام الأدوات الاقتصادية في أدائها الدبلوماسي من أجل كسب التأييد، وتعزيز الموقف الدولي تجاه القضية الفلسطينية، هو نجاح إضافي لمنظمة التحرير في هذه المرحلة الحساسة من تاريخها، وهو أيضاً إبداع في تسخير كل الإمكانات المتاحة من أجل خدمة مشروع التحرير، حيث استطاعت استخدام ما يمكن أن نُطلق عليه "الدبلوماسية العسكرية والاقتصادية" من أجل تحقيق أهدافها وسياساتها.

اهتمت منظمة التحرير بإنشاء علاقات فردية وجماعية مع دول أوروبا الغربية منذ منتصف السبعينيات، من خلال المشاركة في "الحوار العربي- الأوروبي" ضمن وفد عربي تحت إطار جامعة الدول العربية، وحرصت المنظمة بشدة على استثمار هذا الحوار كونه منبراً لتأسيس علاقات دبلوماسية في أوروبا الغربية لخدمة القضية الفلسطينية **(عريقات، 1992: 74)**. وكثفت المنظمة نشاطها الإعلامي ودبلوماسيتها الشعبية في الأوساط الشعبية الأوروبية، ولاقت تجاوباً لدى الأحزاب اليسارية الأوروبية، حيث أقر مؤتمر القمة الأوروبية بالبندقية عام 1980م بحق الشعب الفلسطيني في تقرير

المصير، ودعا إلى إشراك منظمة التحرير في جميع جهود إحلال السلام، فيما عرف بالمبادرة الأوروبية **(عبد الرحمن، 1990: 124)**.

ومن نجاحات الدبلوماسية الفلسطينية على صعيد المؤتمرات والاتحادات الدولية غير الحكومية صدور جملة من القرارات المهمة نهاية عام 1980م ، أبرزها القرار الصادر عن اتحاد الشباب العالمي، الذي أكد على الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني، وإدانة الأعمال "الإسرائيلية". وكذلك القرارات الصادرة عن الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، وأبرزها قبول عضوية منظمة التحرير في الاتحاد، وشهد العام 1981م صدور قرارات أخرى داعمة للحقوق الفلسطينية عن فعاليات دولية من قبيل مجلس السلم العالمي في هلسنكي، واتحاد الشباب والطلاب العالمي، ومنظمة الصحفيين الدولية – وفي العام 1982م اتحاد النقابات العالمي، واستطاعت منظمة التحرير زيادة عدد الدول في أمريكيا اللاتينية التي تؤيد القرارات الخاصة لصالح القضية الفلسطينية في الجمعية العامة للأمم المتحدة، حيث ارتفع عددها من 6 دول عام 1974م، إلى 22 دولة عام 1980م، واستخدمت المنظمة الأداة الدينية مدخلاً لدبلوماسيتها في تلك القارة، فأوفدت عضو المجلس الوطني الأب إبراهيم عيّاد للقيام بجملة من المهام الدبلوماسية مستثمرةً تعاطف الكنيسة الكاثوليكية معها **(أبو عفيفة، 2000م، 230 – 232، 267 – 268)**.

وقد شهدت بداية هذه الفترة تثبيت منظمة التحرير لمكتب تمثيلي لها في موسكو، والحصول على تأييد روسي إعلامي ودبلوماسي عقب مجزرة تل الزعتر **(انكليزس، 1985: 35–37)**. وحاولت المنظمة فتح حوار مع الولايات المتحدة الأمريكية عن طريق كيسنجر منتصف العام 1973م، لكن محاولاتها باءت بالفشل **(cobban, 1984: 235)**، بل إن الولايات المتحدة أبرمت في نفس العام مذكرة تفاهم مع "إسرائيل" تعهدت بموجبها بعدم الحوار أو الاعتراف بمنظمة التحرير ما لم تعترف بحق "إسرائيل" في البقاء، والقبول بقراري مجلس الأمن 242 و338، وتعهدت بالتصدي لأية مبادرة في مجلس الأمن من شأنها إدخال تغييرات على الشروط التي قام عليها مؤتمر جنيف، أو تعديل قراري مجلس الأمن المذكورين **(ربيع، 1995: 30)**.

وبقدوم جيمي كارتر على رأس الإدارة الأمريكية عام 1977م، وتصريحه بالحاجة إلى حل الصراع العربي– "الإسرائيلي"، وضرورة تمكين الشعب الفلسطيني من أرض وطنية، تفاءلت قيادة المنظمة بذلك وبدأت بحوار غير مباشر مع الإدارة الأمريكية حول شروط الوساطة الأمريكية لذلك، فطالبتها الولايات المتحدة بالاعتراف بالقرار 242، وبعد ذلك أخذ كارتر يشكك في وحدانية تمثيل منظمة التحرير للشعب الفلسطيني، وتطور الموقف سلباً، وتم عقد مؤتمر جنيف للسلام في الشرق الأوسط 1977م دون مشاركة منظمة التحرير، وظل الموقف الأمريكي منحازاً لصالح "إسرائيل" **(عبد ربه، 1999: 38)**.

في هذه المرحلة يمكن القول إن منظمة التحرير كانت تحتضن قضية اللاجئين على الصعيد السياسي والدبلوماسي، وكان موقفها واضحاً ومتماهياً مع خطورة تلك القضية والتعاطي معها وفق توجهات المجتمع الدولي، وكانت لها ترجمات عملية على الصعيد الحياتي اليومي والاهتمام المباشر بتجمعات اللاجئين بما يوحي أن المنظمة في استراتيجيتها وبنيتها التنظيمية والنظامية بشكل عام تضع موضوع اللاجئين على سلم الأولويات على اعتبار أن الانسان محور العمل في أية قضية تحرر وطني **(محيسن، 2016/3/30: مقابلة)**.

فالأداء الدبلوماسي الفلسطيني على الساحة الدولية لتعزيز قضية اللاجئين في هذه الفترة كان قوياً، وواضحاً، ومدعوماً من قبل قيادات الفصائل الفلسطينية، وقيادة المنظمة، ويظهر ذلك من خلال القرارات الدولية والأممية الصادرة عن المجتمع الدولي التي تؤيد قضية اللاجئين وحقهم في العودة سواء في الجمعية العمومية للأمم المتحدة أو المؤسسات الأخرى **(البطش، 2016/3/29م: مقابلة)**.

ورغم النجاحات السابق ذكرها إلا أن ثمة من يرى أن القيادة السياسية الفلسطينية من خلال البرنامج المرحلي "النقاط العشر" الذي طرحته بعد عام 1974م واعتمده المجلس الوطني الفلسطيني، كان يُؤشر ويعكس توجهاً بالاعتراف بدولة "إسرائيل" عبر القبول بحل الدولتين **(العجرمي، 2016/5/10: مقابلة)** وبالتالي؛ فإن قضية عودة مجمل اللاجئين بدأت تتراجع على سلم أولويات القيادة الفلسطينية بعد إقرار البرنامج المرحلي الذي أيد تشكيل سلطة وطنية على أي جزء من فلسطين يُحرر أو تنسحب منه "إسرائيل"، حيث تم تأجيل قضية اللاجئين لمرحلة أخرى ضمن سياق التفاهمات على حل الصراع، وبالتالي فإن أي حل سياسي سيُطرح كان يقتضي من القيادة الفلسطينية القبول فقط بالعودة إلى الأراضي التي أُحتلت عام 1967م، ثم التفاوض حول مصير اللاجئين وحق عودتهم لاحقاً، مع أن تلك القيادة بقيت في أدبياتها وإعلامياً تتحدث عن ضرورة حق العودة لجميع اللاجئين وعدم تجاهل قضيتهم **(نحل، شراب، 2012: 34)**.

ويعتقد الباحث أن إقرار قيادة المنظمة للبرنامج المرحلي عام 1974م كان تكتيكاً من أجل البحث عن موطئ قدم لها في الساحة الدولية، وتعاطياً مع الظروف السياسية التي كانت سائدة في حينه، وبالتالي لا يمكن فهم ذلك على أنه إهمال لقضية عودة جميع اللاجئين، أو أنها كانت ستقبل بأي حل سياسي يتضمن القبول فقط بالعودة إلى الأراضي التي أُحتلت عام 1967م.

فمنظمة التحرير آنذاك كانت تحاول أن تُبقي قضية اللاجئين حقاً مشروعاً وقضيةً سياسية حية على الساحة الدولية وأولويةً في المجتمع الدولي، وذلك من خلال اتصالاتها مع كثير من الدول، لكن هذه الجهود لم تكن بالمستوى الذي كان يتطلب أن تأخذ هذه القضية إجراءات عملية لتنفيذ القرارات الدولية وليس إصدار قرارات جديدة **(حمد، 2016/5/11: مقابلة)** وربما هذا يعود إلى أن الظروف السياسية التي كانت سائدة لم تساعد المنظمة في ذلك، نظراً لهيمنة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي

وضعف الدول العربية وتفككها، وضعف الجانب الفلسطيني وعدم امتلاكه أوراق الضغط والقوة اللازمين.

أي أن مصطلح حق العودة ظل حاضراً، لكن في سياق مختلف عن مقررات المجلس الوطني السابقة، إذ لم يعد مربوطاً بالقرار 194 وقرارات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة، وتكرّست سُبل الابتعاد عن العودة والتحرير وحتى الاحتكام إلى القرارات الدولية، وتفاقم أو انتعش الخطاب الملتبس على الساحة الداخلية والرأي العام العالمي (**مفلح، 2009: 18**).

الإنجازات الواضحة التي حققتها الدبلوماسية الفلسطينية في تلك الفترة تشير إلى أن منظمة التحرير كانت تسير في عملها الدبلوماسي بشكل مدروس، ومخطط، وبأهداف أكثر وضوحاً ودقة، مستخدمةً كل ما تمتلك من طاقات بشرية، وإمكانات مادية لتحقق أهدافها المنشودة، فلم تترك مكاناً إلا وطرقت بابه لإيصال صوت القضية الفلسطينية لكل المحافل والمنظمات الدولية، واستطاعت منافسة الدبلوماسية "الإسرائيلية" التي تمتلك الإمكانات المادية، والبشرية، واللوجستية المتطورة وتحظى بدعم أمريكي ودولي كبير، ورغم هذه الإنجازات التي أحدثت نقلة نوعية في العمل الدبلوماسي الفلسطيني إلا أن الدبلوماسية الفلسطينية لم تستطع إحداث اختراق جوهري في المواقف الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية.

أما على صعيد قضية اللاجئين فقد ركزت قيادة المنظمة التحرير في هذه الفترة جل جهودها إقليمياً ودولياً للحصول على الاعتراف بها ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني، ربما من أجل تقوية موقفها إقليمياً ودولياً عندما تتحدث باسم الشعب الفلسطيني في المحافل الدولية، حيث كان من نتائج جملة الاعترافات التي حصلت عليها المنظمة بوصفها ممثلاً شرعياً للشعب الفلسطيني، صدور القرار 3236 عام 1974م الذي عُدَّ من الوثائق المهمة الصادرة عن الأمم المتحدة التي أكدت الحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني، وتشكيل لجنة خاصة باسم "اللجنة المعنية بممارسة حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف" إضافة إلى تشكيل شعبة خاصة بحقوق الشعب الفلسطيني من قبل الجمعية العامة بموجب قرارها رقم 3376، وإصدار طابع بريدي خاص بالقضية الفلسطينية، في ثلاث فئات، كتب عليه عبارة "الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني". هذا إلى جانب أن المنظمة ظلت غير معترفة بالقرار 242، وبقيت تطالب بتقرير المصير.

إن الجهود الدبلوماسية التي بذلتها قيادة منظمة التحرير من خلال تسخيرها للأجهزة والسياسات ذات الطابع الإعلامي والدبلوماسي، واعتماد استراتيجية تركيز الضغط العربي والأوروبي ودول العالم الثالث، سياسياً واقتصادياً على الولايات المتحدة، وتسخير العمل العسكري والأدوات الاقتصادية لخدمة الجهود الدبلوماسية، وإنشاء علاقات فردية وجماعية مع عديد الدول، ومحاولة فتح حوار مع الولايات المتحدة، لم تكن إلا من أجل القضية الفلسطينية بجميع مكوناتها، فهل يعقل أن تُبذل كل تلك الجهود

من أجل أهداف أخرى، ربما تكون أغفلت بعض الأمور، وأجلت بعض القضايا، وهذا لا يعفيها من المسئولية، حيث كان من المفترض التركيز بشكل أكبر على قضية اللاجئين واستثمار القرارات الدولية والأممية التي صدرت لصالح هذه القضية، لكن بالمجمل حاولت الدبلوماسية الفلسطينية قدر استطاعتها وحسب الإمكانات والأدوات المتوفرة لديها أن تصل بالقضية الفلسطينية إلى المحافل الدولية والتأثير في المجتمع الدولي، مع ضرورة عدم إغفال التحيز، والدعم الواضح من قبل المجتمع الدولي وخاصة الولايات المتحدة لصالح دولة الاحتلال "الإسرائيلي".

المرحلة الرابعة: الأداء الدبلوماسي الفلسطيني منذ الخروج من لبنان 1982م وحتى توقيع اتفاق أوسلو 1993م

شكل العام 1982م نقطة تحول فاصلة في تاريخ منظمة التحرير الفلسطينية، فقد شهد هذا العام خروج قيادتها من لبنان، الدولة التي كانت تنطلق منها إلى العالم الخارجي، الأمر الذي أفقدها ركناً أساسياً كانت ترتكز عليه في استراتيجيتها الدبلوماسية، فسعت إلى التحالف دبلوماسياً مع الأردن، والمصالحة مع مصر من أجل تعويض ما لحق بها في لبنان **(صايغ، 2003: 765)**.

وقد أدى خروج الثورة الفلسطينية في لبنان إلى انتقال الحركة الوطنية إلى التعاطي والتعامل مع الأمر الواقع، لا بغرض التأثير فيه وتغييره بقدر ما هو التكيف مع شروطه والحصول على مكان على أرضيته، وجرى بعد عام 1982م الاعتماد على العمل الدبلوماسي أكثر من الاعتماد على غيره، فتحول إلى الشكل الغالب للنضال السياسي من ناحية، وتجاوز النضال العسكري الذي تراجع إلى حدوده الدنيا من ناحية أُخرى، ولم يقتصر التغيير على درجة الأهمية وترتيب الأولويات، بل إنه طال بالأساس الأهداف المباشرة للحركتين الوطنية والدبلوماسية معاً، وأصبح هدف القيادة الفلسطينية الحفاظ على منظمة التحرير وعلى الإنجاز الوطني السياسي السابق بشروطه الدنيا **(فياض، 1996: 160)**.

وشهدت هذه الفترة اندلاع الانتفاضة، التي كان لها أثر في توجه الدبلوماسية الفلسطينية، وكانت بمنزلة طوق النجاة الذي أنقذ منظمة التحرير سياسياً، تزامناً مع فقدانها مزيداً من أركان استراتيجيتها الدبلوماسية نتيجة الاستقطاب الجاري في السياسة العربية الإقليمية خلال الثمانينيات، وتراجع الاتحاد السوفيتي عن دعم المنظمة وقيام الحرب العراقية– الإيرانية، إضافة إلى تراجع، بل واندحار دول عدم الانحياز والتجمعات المماثلة في العالم الثالث **(صايغ، 2003: 959–960)** كما شهدت إعلان استقلال الدولة، وما رافق ذلك من جهود دبلوماسية في الحصول على الاعتراف بهذه الدولة **(Rubin, 1994: 85–86)**

كما عكست التطورات الفلسطينية والإقليمية الخطرة التي مرت بها القضية، نفسها على الدبلوماسية الفلسطينية، فأصبح هدفها "الحفاظ على الذات" وتركزت مهماتها على إبقاء الطرف الفلسطيني حياً، ومعترفاً به، ومطلوباً عربياً ودولياً، واعتمدت تكتيك استثمار ما حققته من مكاسب دبلوماسية لتعويض العجز العسكري وضيق هامش المناورة السياسية. كما اعتمدت أسلوب المناورات والمبادرات التي تحمل مزيداً من التنازل والتراجع عن الثوابت الوطنية، وأخذت تبحث عن قنوات دبلوماسية سرية تساعد في إبقاء المنظمة حالة مطلوبة، وجرى تغيير الأدوات وتبديلها بما يسمح بتمرير التحولات الجديدة، فقام السيد ياسر عرفات بالإشراف المباشر على الشبكة الدبلوماسية، معتمداً أدوات إضافية أو بديلة متنوعة ومتعددة وأكثر مرونة وطواعية. وصارت المرجعية السياسية، تنتهج المزاوجة المتحركة بين البرنامج المرحلي الفلسطيني وبرنامج التسوية العربي في "خطة فاس" ومبادرة ريغان الأمريكية (**فياض، 1996: 162**).

وقد حققت الدبلوماسية الفلسطينية جملة من الإنجازات المهمة خلال هذه الفترة أبرزها: حصول فلسطين على منصب نائب الرئيس الدائم لحركة عدم الانحياز في العام 1983م. واستعمال اسم فلسطين – بعد إعلان الدولة الفلسطينية – بدلاً من منظمة التحرير الفلسطينية في منظومة الأمم المتحدة دون الإخلال بوضع المراقب الذي كانت تشغله المنظمة (**عبد الرحمن، 1990: 112**).

وحاولت منظمة التحرير الاندفاع باتجاه الولايات المتحدة إلا أنها لم تنجح في ذلك، بل إن الأخيرة عدّتها منظمة إرهابية، وأغلقت مكتبها في نيويورك عام 1987م، بداعي تطبيق قانون مكافحة الإرهاب (**الأشعل، 2009: 166–167**) ورفضت السلطات الأمريكية منح تأشيرة دخول لياسر عرفات في ديسمبر عام 1988م للحديث في الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك، وعلى إثر ذلك تم نقل الجلسة إلى جنيف، وهو ما أُعتبر انتصاراً للدبلوماسية الفلسطينية، وجلب تعاطفاً دولياً مع المنظمة ما فتح لها أبواباً دبلوماسية جديدة (**بويل، 2004: 26**).

أُطلق على الدبلوماسية الفلسطينية خلال هذه المرحلة دبلوماسية الأمر الواقع، أو المحافظة على الذات، حيث كان همها الأول والشغل الشاغل لها هو تحاشي التصفية السياسية والدبلوماسية والجسدية، فتحول المقر العام لياسر عرفات لقيادة أركان دبلوماسية، بصلاحيات واسعة على حساب تهميش الدائرة السياسية، والتركيز على العلاقات مع الغرب بتوسيع التواجد الدبلوماسي العلني إضافة إلى القنوات السرية، وإغداق الأموال على البعثات الدبلوماسية الفلسطينية، وخصوصا تلك المتواجدة في العواصم الأساسية، وانهماك القيادة السياسية في الزيارات الدولية (**فياض، 1999: 82–84**).

وقبيل إعلان الاستقلال حصلت منظمة التحرير على تمثيل دبلوماسي لدى الدول العربية والاشتراكية وبعض الدول الإفريقية والآسيوية، ما بين التمثيل الكامل من حيث معاملة ممثلياتها معاملة السفارات وتمتع دبلوماسييها بالامتيازات والحصانات، والتمثيل غير الكامل، أشبه بالقنصليات،

وامتيازات وحصانات جزئية. فيما حصلت لدى أوروبا الغربية وأمريكيا اللاتينية على تمثيل دبلوماسي أقل درجة مما سبق، تراوح بين مكاتب الإعلام والعلاقات العامة مع بعض الحصانات، والتمثيل غير الرسمي، دون مقرات رسمية (**القراعين، 1983: 177**).

وبإعلان الاستقلال عام 1988م أخذت أغلب الدول التي تقيم علاقات دبلوماسية مع منظمة التحرير تُعلن اعترافها بالدولة الفلسطينية، وذهبت كثير منها إلى رفع التمثيل الفلسطيني لديها إلى درجة سفارات، حيث بلغ عدد الدول التي تعترف بدولة فلسطين أكثر من مئة دولة (**عبد الله، 2007: 26**). فزادت نسبة التمثيل الدبلوماسي الفلسطيني كماً ونوعاً، وأصبحت ترتبط كثير من المكاتب الخارجية للمنظمة بوزارة الخارجية لدى الدول المضيفة، بعد أن كانت في كثير منها مرتبطة بالمنظمات الاجتماعية وحركات الصداقة (**عكاوي، 1990: 12-13**) فكانت إسبانيا أول دولة أوروبية غربية تمنح المنظمة وضعاً دبلوماسياً شبه كامل في العام 1985م، (**Rubin, 1994: 47**) ومع مطلع عام 1989م رفعت فرنسا وإيطاليا تمثيل منظمة التحرير لديها من مكتب إلى مفوضية عامة (**Al-Jubeir, 1987: 96**). وكذلك رفع الاتحاد السوفييتي التمثيل الدبلوماسي للمنظمة إلى مستوى سفارة عام 1976م، ثم إلى سفارة عام 1990م، وعين سفيراً له لدى المنظمة في تونس محاولاً بذلك استرضاء منظمة التحرير بعد أن خذل الفلسطينيين عندما رفع القيود على الهجرة اليهودية إلى "إسرائيل" نهاية 1989م (**صايغ، 2003: 892**).

هذه الإنجازات كان لها آثار مهمة في تثبيت أقدام منظمة التحرير في الساحة الدولية الدبلوماسية، الأمر الذي يعني زيادة قدراتها وأدواتها الدبلوماسية في المطالبة بالحقوق الوطنية الفلسطينية وفي مقدمتها حق العودة.

وحدث تطور على صعيد الموقف الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية برز ذلك في البيان الذي أصدرته المجموعة الأوروبية عقب اجتماعها المنعقد في بركسل عام 1986م، وأكدت فيه على ضرورة أن يكون لها دور واضح ومباشر في تسوية الصراع العربي- "الإسرائيلي"، من خلال عقد مؤتمر دولي للسلام تحت رعاية الأمم المتحدة، وعلى مستوى المنظمات والمؤتمرات الدولية غير الحكومية أيد اتحاد البرلمانيين العالمي في مؤتمره المنعقد في مكسيكو أبريل 1986م، الحقوق الوطنية الفلسطينية (**أبو عفيفة، 2000: 232، 239-240**).

وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها الدبلوماسية الفلسطينية على الصعيد الدولي إلا أنها لم تتمكن من استصدار أية قرارات مناصرة للشعب الفلسطيني في مجلس الأمن الدولي، وذلك بسبب طريقة التصويت المتبعة في المجلس "حق النقض" الذي كانت تستخدمه الإدارة الأمريكية ضد أي قرار لصالح القضية الفلسطينية، حتى مع اندلاع الانتفاضة الفلسطينية عام 1987م، حيث لم يُصدر

مجلس الأمن سوى عدة قرارات لم تتجاوز الإدانة والشجب للممارسات "الإسرائيلية"، وذلك تحت تأثير الرأي العام العالمي ودعمه (**حافظ، 1992: 119-120**).

في عام 1989م وصلت الدبلوماسية الفلسطينية، إلى طريق مسدود؛ بسبب العراقيل والعقبات التي وضعتها الإدارة الأمريكية أمام مشروع السلام الفلسطيني، الذي أطلقه المجلس الوطني في نوفمبر 1988م ما جعل ياسر عرفات يهدد باحتمالية انهيار تجميد العمل العسكري (**صايغ، 2003: 890-891**)، وربما هذا ما دعا وزير خارجية السويد لعقد اجتماع بين ممثلين عن منظمة التحرير وشخصيات أمريكية – يهودية، في ستوكهولم مطلع ديسمبر 1988م، كان ملبياً للتطلعات المرحلية لقيادة المنظمة على خطى الدخول في عملية السلام (**عمرو، 1994: 103**). وبعدها مباشرة في 14 ديسمبر 1988م قررت الإدارة الأمريكية بدء حوار رسمي مع قيادة منظمة التحرير، عقب قبولها بالشروط الأمريكية للحوار (**ربيع، 1995: 31-32**).

بالمجمل؛ فإن الدبلوماسية الفلسطينية في هذه الفترة بذلت جهوداً كبيرة للمحافظة على ذاتها، وكانت أكثر واقعية في التعاطي مع الظروف المحيطة سيما بعد خروجها من لبنان، حيث مثل هذا الحدث نقطة تحول استراتيجية تطلبت من المنظمة تغيير سياساتها واستراتيجياتها، فاستخدمت استراتيجية المزاوجة التكتيكية بين العمل الدبلوماسي والعمل العسكري في سياستها الخارجية لتحقيق أهدافها، وركزت على بناء المزيد من العلاقات مع الدول الغربية سراً وعلانيةً، مستثمرةً أحداث الانتفاضة في تعزيز دبلوماسيتها.

واستطاعت منظمة التحرير منذ عام 1984م زيادة التمثيل الدبلوماسي الفلسطيني كماً ونوعاً، وبعد العام 1989م مارست التمثيل الدبلوماسي من خلال إيفاد بعثات دبلوماسية وإقامة سفارات لها في الخارج، إلا أنها لم تتمكن من استقبال بعثات دبلوماسية دائمة، نظراً لأنها لم تكن تمتلك إقليماً محدداً، وفلسطين تحتلها "إسرائيل".

وفيما يتعلق بالجهود الدبلوماسية الفلسطينية تجاه قضية اللاجئين وحق العودة، فقد أنشأت منظمة التحرير دائرة العائدين في منتصف الثمانينات قبل إعلان قيام الدولة، وكأنما كان هناك إقرار بأن قضية اللاجئين واحدة من قضايا المنظمة، وليس قضيتها الأولى ولا سبب وجودها، وبعد ذلك تحول اسمها إلى دائرة اللاجئين (**أبو ستة، 2007: 121-122**).

وانتقلت قضية اللاجئين وحق العودة في الفترة ما بين العام 1988م حتى عام 1992م إلى خطاب التسوية السياسية، وصار على أساس قرارات الشرعية الدولية بما في ذلك القرارات 194، 242، 338، في سياق الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي تشارك فيه منظمة التحرير بوصفها طرفاً مستقلاً

ومتكافئاً مع الأطراف كافة، وبما يضمن تحقيق الأهداف الوطنية: العودة، وتقرير المصير، والدولة **(الشوملي، 2007: 30)**.

وكان للاعتراف الفلسطيني بوجود "إسرائيل" كياناً رسمياً في منطقة الشرق الأوسط عام 1988م ضمن ما سُمي بإعلان الدولة الفلسطينية "مبادرة السلام الفلسطينية"، تداعياته الكارثية ببدء التراجع الفلسطيني عن المطالبة الكاملة بعودة جميع اللاجئين إلى ديارهم الأصلية، مروراً بمفاوضات واشنطن التي أعقبت مؤتمر مدريد للسلام عام 1991م، وباتفاق المبادئ "أوسلو" عام 1993م الذي تجاهل حق العودة تماماً وغيبه عن الوجود، فمعنى القبول الفلسطيني بالقرار 181 في إعلان الاستقلال عام 1988م هو إسقاط لحق عودة اللاجئين بصورة مبطنة، إذ لا يُعقل أن تقبل "إسرائيل" ولا المجتمع الدولي بعودة هؤلاء اللاجئين إلى أرض اعترف الفلسطينيون رسمياً أنها تخص شعباً آخر غير الشعب الفلسطيني، وذلك بصرف النظر عن التصريحات الإعلامية من قبل الفلسطينيين بحق اللاجئين بالعودة إلى الأراضي الفلسطينية التي أُحتلت عام 1948م **(نحل، شراب، 2012: 3، 34)**.

وفي الوقت الذي كان يُحكى عن ربط حق العودة بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني مثل السيادة والاستقلال، وعن إقامة الدولة الفلسطينية على أساس القرار 181، لم تُشر وثيقة الاستقلال الوطني التي أُعلنت في الجزائر عام 1988 إلى القرار 194 بوصفه أساساً قانونياً لحق العودة. وبذلك تحوّلت المنظمة من "حركة تحرر وطني" إلى "حركة استقلال وطني" تقبل بقرارات الأمم المتحدة **(مفلح، 2009: 18)**.

وبالتالي؛ فإن تحول الخطاب الفلسطيني من "الاستقلال والتحرير" إلى خطاب "الدولة" ثم الدخول في مسيرة المفاوضات، أدى إلى تراجع قضية اللاجئين تراجعاً واضحاً في العمل الدبلوماسي الفلسطيني، وبدا أن القيادة الفلسطينية قد تخلت عن مسؤولياتها تجاههم، حتى وإن قالت أن الحل السياسي لا يتعارض مع حق العودة؛ فقد انطوى سلوك القيادة الفلسطينية في الواقع على إنكار قدسية حق العودة، وإن لم تتجرأ على الجهر بذلك، وقبلت بتغيير المرجعيات القانونية واعتقدت أن تطبيق هذا الحق غير ممكن في ظل الظروف السائدة **(محيسن، 2015: 9)**.

وبذلك فقد تأثرت قضية اللاجئين الفلسطينيين بشكل كبير عندما قبلت القيادة الفلسطينية الرسمية التفاوض على أسس القرارات الدولية التي تختزل القضية الفلسطينية بكل مكوناتها في حدود عام 1967م بعيداً عن ديار اللاجئين في أرض عام 1948م، وكان أيضاً لاعتراف منظمة التحرير – عبر رسائل الاعتراف المتبادل بحق "إسرائيل" في الوجود وسيادتها على 78% من أرض فلسطين– تداعيات خطيرة على قضية اللاجئين. **(حمود، 2009: 8)**.

تحت ضغط أمريكي وافقت قيادة المنظمة بالمشاركة في مؤتمر مدريد بعد أن قدمت تنازلات اقتضت استبعاد مشاركة اللاجئين من الشتات في عضوية الوفد الفلسطيني الأردني، والمشاركة في المؤتمر على أساس القرارين 242 و338، ومبدأ الأرض مقابل السلام، من دون أي ذكر للقرار 194، أو التأكيد عليه بوصفه المرجعية السياسية والقانونية الأساسية لقضية اللاجئين وحق العودة. **(الموعد، 2003: 40)**. رغم أن الموقف الفلسطيني في هذا المؤتمر أكد على قضية اللاجئين وحق العودة، وهو ما ظهر في الكلمة الافتتاحية التي ألقاها رئيس الوفد الفلسطيني في حينه السيد حيدر عبد الشافي **(Abed Shafi, 1992: 133)**

لكن إذا نظرنا إلى الأساس الذي وافقت بموجبه المنظمة على المشاركة في المؤتمر بناءً عليه، وهو القراران 242 و338 ندرك تأثير ذلك على قضية اللاجئين وحق العودة، لأنه ثمة تفسيرات عديدة لهذين القرارين، فالقرار 242 يتضمن دعوة لتسوية قضية اللاجئين دون تحديد شكل وكيفية تلك التسوية، وهذا لا يتفق مع ما قاله السيد حيدر عبد الشافي في كلمته.

ونتج عن مؤتمر مدريد تشكيل لجنة توجيه عقدت اجتماعها الأول في موسكو عام 1992م وقامت بتشكيل لجان فرعية تقنية على مستوى المفاوضات متعددة الأطراف، ومن ضمن هذه اللجان كانت هناك مجموعة عمل خاصة لبحث موضوع اللاجئين ترأسها كندا، وتضم الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، واليابان **(زريق، 1997: 138)** وقد حاول الطرف الفلسطيني خلال اجتماعات هذه المجموعة التمسك بقرارات الأمم المتحدة ذات العلاقة بقضية اللاجئين، خاصة القرار 194، وناقش الطرف الفلسطيني في هذه اللقاءات الجوانب الإنسانية للاجئين، وسبل تحسين ظروفهم المعيشية، لكن كل ما حصل عليه هو موافقة "إسرائيل" على رفع مستوى سقف الحصة السنوية من طلبات لم الشمل من ألف حالة إلى ألفين **(تماري، 1996: 16)**.

يلاحظ أن الجانب الفلسطيني المشارك في هذه اللقاءات لم يطرح ولم يطالب بقوة بحل قضية اللاجئين وحقهم في العودة، بل بحث عبر حلول واقعية براغماتية في قضايا معيشية بسيطة، وبالتالي لم يحصل على نتائج كبيرة ترقى إلى حجم هذه القضية وأهميتها، وهذا يعني أن المؤتمر لم يُقدم أية إنجازات سياسية تجاه قضية اللاجئين بسبب الضعف العربي والفلسطيني سياسياً وعسكرياً، الأمر الذي انعكس على ضعف المطالب تجاه قضية اللاجئين وحق العودة.

بالمجمل؛ فإن دخول خطاب التسوية السياسية في النهج الدبلوماسي الفلسطينية، والاعتراف الرسمي الفلسطيني بكيان "إسرائيل"، وإعلان وثيقة الاستقلال التي تضمنت القبول بقرار التقسيم 181، ولم تتضمن القرار الأممي 194 المتعلق بعودة اللاجئين وتعويضهم، وهو ما عدّه البعض بمنزلة إسقاط مبطن لحق العودة، كل ذلك أدى إلى تراجع حق العودة في سلم أولويات وأهداف الدبلوماسية الفلسطينية، حيث لم تظهر جهود دبلوماسية فلسطينية واضحة بُذلت في هذه المرحلة تشير إلى

الاهتمام بقضية اللاجئين على المستوى الدولي، ويُؤكد ذلك عدم صدور قرارات أممية ودولية تخص حق العودة واللاجئين، حيث سعت المنظمة إلى المحافظة على ذاتها والتعامل بشيء من الواقعية للتكيف مع الظروف المحيطة بها، مع أنه كان من المفترض استثمار جهودها التي بذلتها لتعزيز مكانتها في إبراز قضية اللاجئين للمجتمع الدولي، وبل والضغط على المجتمع الدولي بحل قضية اللاجئين مقابل الدخول في نهج التسوية، والاعتراف "بإسرائيل"، والقبول بالقرارات الدولية 181، 242، 338.

المرحلة الخامسة: الأداء الدبلوماسي الفلسطيني في تعزيز الموقف الدولي تجاه قضية اللاجئين بعد قيام السلطة الفلسطينية

شكلت هذه الحقبة نقطة تحول فاصلة في تاريخ الشعب الفلسطيني، على جميع الأصعدة، ومنها الصعيد السياسي والدبلوماسي، حيث بدأت القيادة الفلسطينية تنطلق في عملها الدبلوماسي والسياسي لأول مرة من داخل الأراضي الفلسطينية بعكس ما كانت عليه قبل ذلك، وقد شهدت هذه الحقبة أحداثاً كبيرة ومهمة.

فنظراً للظروف الدولية والإقليمية التي كانت محيطة بقيادة منظمة التحرير، والمتمثلة في انهيار التوازن الدولي بفعل انهيار المعسكر الاشتراكي، وسيطرة النفوذ الأميركي المباشر على نحو غير مسبوق، ودخول المنطقة في دائرة التسوية الأمريكية، تراجعت القوة العسكرية وضاقت القدرة على المناورة السياسية المتواضعة والمحدودة أصلاً لدى الفلسطينيين، وتقلص إمكان الاستثمار الدبلوماسي للأوراق المتوفرة، ولم تجد القيادة الفلسطينية أمامها إلا "دبلوماسية التنازلات" أو "دبلوماسية الحاجز الأخير"، لتعتمد عليها وحدها دون إسناد عسكري أو سياسي، بعد أن افتقدت قواعد ارتكازها ميدانياً وعربياً ودولياً، وهكذا انحصر الهدف الوطني الرئيس للحركة الدبلوماسية في الحفاظ على الذات والرأس والموقع، وتركزت مهمات العملية الدبلوماسية على تقديم العروض والمقترحات لإبقاء الجسور مفتوحة مع الأطراف الفاعلة، وإقناع الولايات المتحدة الأمريكية بقيمة الحضور الفلسطيني **(فياض، 1996: 15)**.

ونتيجة لذلك وقّعت منظمة التحرير الفلسطينية في 1993/9/13م اتفاق إعلان المبادئ "أوسلو" مع "إسرائيل" في واشنطن، الذي يقضي بتشكيل سلطة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتم الاتفاق على تنفيذ الاتفاق بعد شهر من توقيعه. إلا أن "إسرائيل" لم تنفذه، ما أخر إقامة السلطة إلى العام التالي، بعد توقيع اتفاق القاهرة في 1994/2/9م بين ياسر عرفات و"شيمعون بيريز"، الذي حدد منطقة الحكم الذاتي في أريحا وقطاع غزة، ثم وُقع اتفاق آخر في 1994/5/4م من أجل تنفيذ الحكم الذاتي، سُمي اتفاق (غزة – أريحا أولاً) الذي أعطى السلطة الفلسطينية السيطرة على مدينة

أريحا و60% من قطاع غزة. وسمح لقيادة منظمة التحرير بدخول الأراضي الفلسطينية، وتشكيل السلطة الوطنية الفلسطينية في 1994/7/5م **(صالح، 2012: 112-116)**.

يبدوا أن قيادة منظمة التحرير أدركت جيداً التغيرات الجذرية التي حدثت في موازين القوى على الساحتين الدولية والإقليمية، خاصة انهيار الاتحاد السوفيتي الذي انهار معه المعسكر الاشتراكي برمته، فاضطرت إلى استخدام استراتيجية جديدة ونهج أكثر واقعية، وقبلت بالشروط الأمريكية للحوار ودخول المنظومة الدولية.

وطبقاً لإعلان المبادئ لا يكون للسلطة الفلسطينية أية صلاحيات أو مسؤوليات في مجال العلاقات الخارجية الذي يتضمن فتح سفارات، أو قنصليات، أو أي نوع أخر من البعثات والمكاتب في الخارج، أو السماح بإقامتها في قطاع غزة، أو أريحا، أو تعيين موظفين دبلوماسيين، أو قنصليين وممارسة وظائف دبلوماسية[1].

ليس غريباً أن تضع "إسرائيل" هذا البند ضمن الاتفاقية إدراكاً منها لأهمية العمل السياسي والدبلوماسي الذي قامت به المنظمة في الفترة السابقة، سيما وأنها كانت في بعض الأحيان تنافس الدبلوماسية "الإسرائيلية" بشكل كبير وأثرت عليها، لكن الغريب هو قبول قيادة المنظمة بذلك وهي التي حققت إنجازات كبيرة للقضية الفلسطينية بفعل جهودها الدبلوماسية، فكيف لها أن تُوافق على ذلك؟ خاصة وأنها دخلت مرحلة جديدة بحاجة إلى جهود دبلوماسية كبيرة دولياً وإقليمياً لتساندها في معركتها التفاوضية.

بعد قيام السلطة الفلسطينية عام 1994م أُنشئت وزارة التخطيط والتعاون الدولي لتقوم مقام وزارة الخارجية، وفي عام 2003م أنشئت وزارة الخارجية، تلا ذلك إقرار قانون السلك الدبلوماسي عام 2005م، ثم إقرار الهيكل التنظيمي لوزارة الخارجية سنة 2006م، وقد أدى إنشاء وزارة الخارجية إلى التباس البنية والوظيفة بين السلطة التي أقيمت بناءً على تفاهمات أوسلو، وبين منظمة التحرير الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، والمراقب في الأمم المتحدة، وذات التمثيل الدبلوماسي بمستويات مختلفة مع عدد واسع من الدول والمنظمات الدولية، وهو ما اتضح في التوتر الذي ساد بين الدائرة السياسية في المنظمة وبين وزارة خارجية السلطة في فترات مختلفة حول استراتيجية إدارة العلاقات الفلسطينية الدولية **(عبد الحي، 2014: 1)**.

وقد تميزت الدبلوماسية الفلسطينية خلال هذه المرحلة بانحسار دور منظمة التحرير في المجالين السياسي والدبلوماسي، وبروز دور السلطة، حيث فقدت الدائرة السياسية للمنظمة دورها كمرجعية

---

[1] اتفاق إعلان المبادئ حول ترتيبات الحكومة الانتقالية الذاتية المُوقع بين منظمة التحرير الفلسطينية و"إسرائيل" بتاريخ 1993/9/13م، المعروف باتفاق "أسلو" أو اتفاق "غزة . أريحا" للحكم الذاتي الفلسطيني.

وظيفية، وسياسية ومركزية، إلا في أضيق الحدود الروتينية والمهنية والرسمية وتمركز العمل الدبلوماسي في مقر الرئاسة، وارتبط بالرئيس شخصياً، بتوظيف أدوات جديدة، وشخصيات وطنية عامة، وقنوات جديدة، وتم على الأغلب تهميش الأدوات والشخصيات السابقة، وأُقفلت كثير من سفارات المنظمة ومكاتبها تحت وطأة الأزمة المالية الموجَّهة، وتراجع النفوذ الدبلوماسي الفلسطيني عن الخريطة الدولية كماً ونوعاً (**فياض، 1996: 19**) وهو ما أدى إلى تأثر الأداء الدبلوماسي الفلسطيني بشكل ملحوظ.

ويعود تراجع الأداء الدبلوماسي الفلسطيني بعد اتفاق أوسلو وتشتت أولوياته بعد أن كانت إلى حد ما محددة وممنهجة، إلى عدة أسباب أبرزها: تضارب الصلاحيات، وتعدد المرجعيات في العمل الدبلوماسي الفلسطيني بين منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية، وغياب برنامج منظم، وخطة واضحة لهذا العمل، وقلة الإمكانات وَضعف الحنكة السياسية والدبلوماسية والقانونية عند القائمين على هذا العمل، واختزال مفهوم الدبلوماسية الفلسطينية بالمفاوضات مع الجانب "الإسرائيلي"، وتردي أداء الجانب الفلسطيني فيها، بالإضافة إلى تأثر أولويات الدبلوماسية الفلسطينية وأدائها بالسياستين الإقليمية والدولية والنظام الدولي، وهو ما أثر على طبيعة هذا العمل الشمولي والمتكامل (**عوض، 2007: نت**)[1]

وتكرست خلال هذه المرحلة الفردية، والتجريبية في مجال الأسلوب الدبلوماسي، وجرى التركيز على الرموز والأشكال للتعويض من الخلل في الموضوع والمحتوى، وغلب على الأداء الرئاسي المبالغة في المناورات التي امتدت من اتفاق واشنطن الأول إلى اتفاق القاهرة وطابا، ثم واشنطن مرة أُخرى، أما في مجال الأدوات، تم الاستغناء عن أدوات المرحلة العلنية، وأحيل الوفد المفاوض، ومعظم مستشاريه على الاستيداع، وتم استحضار أدوات جديدة كلياً قامت بمهمات التفاوض السرى، وتم الاعتماد على شخصيات مغمورة إلى حد ما للقيام ببعض المهمات، ثم الاستعانة في فترة متقدمة بكبار الضباط الذين يدينون بالولاء للرئيس ياسر عرفات (**فياض، 1996: 19**).

وعلى الرغم من انفتاح السلطة الفلسطينية على الغرب، خصوصاً الدول الأوروبية والولايات المتحدة، على حساب دول أخرى مثل الهند، والصين، وإفريقيا، التي دعمت القضية الفلسطينية طيلة مسيرة النضال (**عوض، 2007: نت**)[2] إلا أن السلطة فشلت في حمل المجتمع الدولي – سيما دول اللجنة الرباعية والأمم المتحدة – على وقف الاستيطان في مختلف مناطق الضفة الغربية حتى اليوم، إلى جانب التراجع التدريجي في مكانة القضية الفلسطينية لدى المجتمع الدولي نتيجة لمزاحمتها من عدد من القضايا الدولية والإقليمية مثل الأزمة العراقية والملف النووي الإيراني، رغم أن انطلاق

---

[1] http://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/101555.html (15/1/2016).

[2] http://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/101555.html (15/1/2016).

الانتفاضة الفلسطينية الثانية عام 2000م أعاد بعض الاهتمام الدولي للقضية، إلا أن تداعيات أحداث 11 سبتمبر 2001م ألقت بظلالها من جديد على القضية الفلسطينية (**عبد الحي، 2014: 16**).

وبفعل الدور الأمريكي الداعم للاحتلال "الاسرائيلي" تحولت السلطة الفلسطينية إلى أداة تضمن تطبيق الجانب الأمني الذي نصت عليه الاتفاقيات بين السلطة و"إسرائيل" كافة، والتي تؤكد على السلام وعدم اللجوء للعنف واعتبار المقاومة المسلحة نوعاً من الإرهاب (**عبد الحي، 2014: 17**).

عقب الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية في الخامس والعشرين من يناير 2006م التي فازت فيها حركة حماس بأغلبية المقاعد بالمجلس التشريعي، (74 مقعداً من أصل 132)، شكلت حركة حماس الحكومة، التي لم تستمر طويلاً نتيجة لجملة من الأحداث السياسية والأمنية التي أدت في نهاية المطاف إلى الانقسام الفلسطيني بين شطري مناطق السلطة (الضفة الغربية وقطاع غزة) في الرابع عشر من شهر حزيران/ يونيو 2007م، وهو ما كان له تداعيات كبيرة وكثيرة، منها أنه أصبح هناك حكومتان على الساحة الفلسطينية، حكومة في قطاع غزة تديرها حركة حماس، وحكومة في الضفة الغربية تديرها السلطة الفلسطينية ممثلة بحركة فتح، الأمر الذي أدى إلى وجود وزارتين للخارجية تعملان دون أي تنسيق بينهما، هذا إن لم يكن في بعض الأحيان تنافس بينهما في أغلب المواقف مع الفارق في الصلاحيات.

اتسمت هذه المرحلة بانشطار في بنية السلطة السياسية الفلسطينية، إذ أصبح هناك مسار ثنائي في العلاقات الخارجية الفلسطينية، الأول يتمثل في المسار الذي تقوده حركة حماس من خلال حكومتها في قطاع غزة، والثاني تديره السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية، وتراكمت مجموعة من الملابسات أمام الدبلوماسية الفلسطينية، فمن ناحية استمر التنازع مع حركة حماس بتغذية معلنة وصريحة من البيئة الدولية، ومن ناحية ثانية تصاعدت الآمال الفلسطينية بوعد الدولة الفلسطينية في سنة 2008م، يضاف إلى ذلك الحرج الدبلوماسي للسلطة الفلسطينية في إدارة علاقاتها الدولية أمام الحروب "الإسرائيلية" التي شنتها على قطاع غزة، ناهيك عن تزايد وتيرة الاستيطان أضعافاً مضاعفة عما كان عليه قبل قيام السلطة، وتعثر المفاوضات واستمرار الربط بين المساعدات وبين السلوك التفاوضي الفلسطيني (**عبد الحي، 2014: 17، 21**).

تقول السلطة الفلسطينية إنها حققت مجموعة من الإنجازات الدبلوماسية لصالح القضية الفلسطينية ذكرتها في التقارير السنوية الصادرة عن مجلس الوزراء الفلسطيني الموجودة على موقعه على الإنترنت تتمثل في: اعتراف مجموعة من الدول كالبرازيل، والأرجنتين، والإكوادور، وبوليفيا، وقبرص، وجمهوريتي هايتي وغرينادا رسمياً بالدولة الفلسطينية على حدود عام 1967م، وقيام كل من إيرلندا والنرويج، ودول عديدة غيرها برفع التمثيل الدبلوماسي للبعثات الفلسطينية لديها، كما تمكنت من رفع مستوى التمثيل الدبلوماسي الفلسطيني في كل من فرنسا، ,إسبانيا، ,البرتغال، وقبرص، واليونان،

والنرويج إلى مستوى بعثة، وتم عقد عشرات الاتفاقيات في عدة مجالات مع العديد من الدول أبرزها قبرص، وأوكرانيا، وفرنسا، ورومانيا، وألبانيا، وفيتنام، والإمارات والأردن، مالطا ودول البلطيق، كازاخستان، روسيا الاتحادية، تركيا، التشيك وسلوفاكيا وغيرها، وتمكنت من تطوير العلاقة مع الإدارة الأمريكية حيث رفعت الولايات المتحدة مستوى مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن ليصبح مفوضية عامة **(الأمانة العامة لمجلس الوزراء، 2011: 27، 39)**.

وعلى صعيد الأمم المتحدة تشير السلطة إلى أن جهودها الدبلوماسية أسفرت عن اعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة مشروع قرار بعنوان السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وصوت المجلس التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة "اليونيسكو" بأغلبية ساحقة على مشاريع القرارات العربية الداعية إلى إرسال بعثة تقصي حقائق للاطلاع على طبيعة الوضع الحالي لباب المغاربة التاريخي، والقدس الشرقية المحتلة. **(الأمانة العامة لمجلس الوزراء، 2013: 7)**

ومن نتائج التواصل الدبلوماسي الفلسطيني على صعيد الاتحاد الأوروبي صدر بيان عن مجلس وزراء خارجية الاتحاد يضمن التأكيد على بيانات الاتحاد الأوروبي السابقة الخاصة بالقضية الفلسطينية، وعلى الأهمية الاستراتيجية لمبادرة السلام العربية، ورفض استمرار الاستيطان في الأراضي الفلسطينية، وعدّه عائقاً أمام تقدم عملية السلام، إلى جانب وعده بتقديم حزمة غير مسبوقة لدعم فلسطين في المجالات السياسية والاقتصادية عند التوصل لاتفاق نهائي **(الأمانة العامة لمجلس الوزراء، 2014: 8)**.

في عام 2011م سعت السلطة الفلسطينية دبلوماسياً لتحقيق مركز الدولة العضو في الأمم المتحدة إلا أنها فشلت في ذلك، وتمكنت عام 2012م من الحصول على مقعد الدولة غير العضو، وأعلنت 36 دولة جديدة اعترافها بالدولة الفلسطينية ليصل إجمالي عدد الدول التي تعترف بالدولة الفلسطينية إلى 132 دولة، وأصبحت السلطة الفلسطينية تحظى بعضوية كاملة في أكثر من 17 منظمة دولية، وبصفة دولة غير عضو في أكثر من 10 منظمات دولية، وعضوية ثلاثة اتحادات دولية رياضية، كما تشارك في عضوية ثماني اتفاقيات تجارية دولية (مناطق تجارة حرة، استثمار...الخ)، لكن نجاح السلطة في توسيع دائرة الاعتراف القانوني الدولي بالحقوق الفلسطينية المشروعة هو نجاح متواضع نسبياً، حيث كان الاعتراف الأوسع بتلك الحقوق في الفترة السابقة لأوسلو، أي الفترة التي كان فيها أسلوب المقاومة المسلحة هو الاستراتيجية المتبناة من قبل منظمة التحرير **(عبد الحي، 2014: 4)**.

وربما بنية النظام الدولي الذي كان سائداً قبل قيام السلطة الفلسطينية، ساعد منظمة التحرير في الحصول على اعتراف أكبر عدد ممكن من الدول بالدولة الفلسطينية حيث وصل عددها إلى

نحو 96 دولة، فقد كان النظام الدولي آنذاك أكثر توازناً من النظام الدولي الحالي، حيث كان نظاماً متعدد الأقطاب، بل إن المنافسة بين تلك الأقطاب كانت شديدة في استقطاب الدول، والمنظمات، وحركات التحرر لصالحها، أما النظام الدولي الحالي فهو نظام أحادي تسيطر فيه الولايات المتحدة الداعم الأول والأكبر "لإسرائيل" على العالم.

وتمتلك السلطة الفلسطينية شبكة من البعثات الدبلوماسية المُعتمدة لدى العديد من دول العالم. حيث لديها (104) سفارة منتشرة في جميع أنحاء العالم، معظمها موجودة في أفريقيا، وآسيا، وأوروبا، وأمريكا اللاتينية على النحو التالي: (29) سفارة في قارة أفريقيا، و(29) سفارة في قارة آسيا، و(30) سفارة في قارة أوروبا، و(12) سفارة في قارة أمريكيا الجنوبية، و(3) سفارات في قارة أمريكيا الشمالية، وسفارة (واحدة) في قارة أستراليا. ويوجد لفلسطين بعثة لدى الأمم المتحدة، ومندوبية دائمة لدى منظمة التعاون الاسلامي، وفلسطين عضو في جامعة الدول العربية، ودولة "مراقب" غير عضو في الأمم المتحدة، كما يوجد العديد من الوفود والمكاتب التمثيلية الأخرى التي تمثل فلسطين في بعض الدول التي لا تعترف أو تعترف جزئيًا بفلسطين؛ بالإضافة إلى وفود ومكاتب تمثيلية في المنظمات المتعددة. بالإضافة إلى ذلك يوجد لعدد (50) دولة أجنبية مكاتب تمثيل أو قنصليات عامة لدى فلسطين، وهي على النحو التالي: (8) مكاتب لدول من قارة أسيا، و(4) لدول من قارة أفريقيا، و(28) من دول قارة أوروبا، و(2) لدول من قارة أمريكيا الشمالية، و(7) لدول من قارة أمريكيا الجنوبية، ومكتب (واحد) لدولة من قارة أستراليا. **(وزارة الخارجية الفلسطينية، 2016، نت)**[1].

جدول رقم (5): يوضح السفارات الفلسطينية في دول العالم

أولاً: قارة أفريقيا					
م.	**الدولة**	**مستوى التمثيل**	**م.**	**الدولة**	**مستوى التمثيل**
.1	أوغندا	سفارة	.16	تونس	سفارة
.2	غينيا	سفارة	.17	ليبيا	سفارة
.3	كينيا	سفارة	.18	زامبيا	سفارة
.4	غامبيا الإسلامية	سفارة	.19	زيمبابوي	سفارة
.5	غينيا بيساو	سفارة	.20	أنغولا	سفارة
.6	أثيوبيا	سفارة	.21	نيجيريا	سفارة
.7	جزر الرأس الأخضر	سفارة	.22	النيجر	سفارة
.8	السنغال	سفارة	.23	التشاد	سفارة
.9	غانا	سفارة	.24	بوركينا فاسو	سفارة
.10	موريتانيا	سفارة	.25	موزمبيق	سفارة

[1] http://www.mofa.pna.ps/ar/%D8%A8%D8%B9%D8%AB%D8%A7%D8%AA-%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7%D8%B1%D8%AC

.11	الجزائر	سفارة	.26	المغرب	سفارة
.12	السودان	سفارة	.27	مصر	سفارة
.13	جيبوتي	سفارة	.28	مالي	سفارة
.14	تنزانيا الاتحادية	سفارة	.29	ساحل العاج	سفارة
.15	جنوب أفريقيا	سفارة			

ثانياً: قارة أسيا

م.	الدولة	مستوى التمثيل	م.	الدولة	مستوى التمثيل
.1	سريلانكا	سفارة	.16	البحرين	سفارة
.2	كوريا الديمقراطية الشعبية	سفارة	.17	فيتنام الاشتراكية	سفارة
.3	كوريا الجنوبية	سفارة	.18	باكستان	سفارة
.4	إيران	سفارة	.19	الأردن	سفارة
.5	المالديف	سفارة	.20	الإمارات	سفارة
.6	دار السلام	سفارة	.21	قطر	سفارة
.7	تايلاند	سفارة	.22	العراق	سفارة
.8	الفلبين	سفارة	.23	سورية	سفارة
.9	ماليزيا	سفارة	.24	الهند	سفارة
.10	الكويت	سفارة	.25	السعودية	سفارة
.11	كازاخستان	سفارة	.26	سلطنة عمان	سفارة
.12	أوزبكستان	سفارة	.27	لبنان	سفارة
.13	اليمن	سفارة	.28	الصين	سفارة
.14	أذربيجان	سفارة	.29	اليابان	سفارة
.15	إندونيسيا	سفارة			

ثالثاً: قارة أوروبا

م.	الدولة	مستوى التمثيل	م.	الدولة	مستوى التمثيل
.1	فرنسا	سفارة	.16	المملكة المتحدة	بعثة
.2	ألبانيا	سفارة	.17	النمسا	سفارة
.3	هولندا	سفارة	.18	سلوفاكيا	سفارة
.4	البوسنة والهرسك	سفارة	.19	البرتغال	سفارة
.5	بيلاروسيا	سفارة	.20	إسبانيا	سفارة
.6	النرويج	سفارة	.21	تركيا	سفارة
.7	قبرص	سفارة	.22	الدنمارك	سفارة
.8	بلجيكا ولكوسمبورغ والاتحاد الأوروبي	سفارة	.23	بيلاروسي – روسيا البيضاء	سفارة

.9	إيطاليا	سفارة	.24	فنلندا	سفارة
.10	مالطة	سفارة	.25	اليونان	سفارة
.11	التشيك	سفارة	.26	بلغاريا	سفارة
.12	روسيا الاتحادية	سفارة	.27	المجر – هنغاريا	سفارة
.13	إيرلندا	سفارة	.28	أوكرانيا	سفارة
.14	سويسرا	سفارة	.29	رومانيا	سفارة
.15	بولندا	سفارة	.30	ألمانيا	سفارة
رابعاً: قارة أمريكيا الجنوبية					
م.	**الدولة**	**مستوى التمثيل**	**م.**	**الدولة**	**مستوى التمثيل**
.1	هندوراس	سفارة	.7	السلفادور	سفارة
.2	البرازيل	سفارة	.8	نيكاراغوا	سفارة
.3	فنزويلا	سفارة	.9	البيرو	سفارة
.4	كوبا	سفارة	.10	كولومبيا	سفارة
.5	الأرجنتين	سفارة	.11	الأوروغواي الشرقية	سفارة
.6	تشيلي	سفارة	.12	الإكوادور	سفارة
خامساً: قارة أمريكيا الشمالية					
م.	**الدولة**			**مستوى التمثيل**	
.1	كندا			سفارة	
.2	الولايات المتحدة الأمريكية			سفارة	
.3	المكسيك			سفارة	
سادساً: قارة أستراليا					
م.	**الدولة**			**مستوى التمثيل**	
.1	كومنولث أستراليا			سفارة	

جدول رقم (6): يوضح البعثات الأجنبية لدى فلسطين

أولاً: قارة أفريقيا					
م.	**الدولة**	**مستوى التمثيل**	**م.**	**الدولة**	**مستوى التمثيل**
.1	مصر	مكتب تمثيلي	.3	المغرب	مكتب تمثيلي
.2	تونس	مكتب تمثيلي	.4	غيانا التعاونية	قنصلية عامة
ثانياً: قارة أسيا					
م.	**الدولة**	**مستوى التمثيل**	**م.**	**الدولة**	**مستوى التمثيل**
.1	الأردن	مكتب تمثيلي	.5	الإمارات	مكتب تمثيلي
.2	الهند	مكتب تمثيلي	.6	اليابان	مكتب تمثيلي

.3	الصين الشعبية	مكتب تمثيلي	.7	كوريا	مكتب تمثيلي
.4	سريلانكا	قنصلية عامة	.8	تركيا	قنصلية عامة
ثالثاً: قارة أوروبا					
م.	**الدولة**	**مستوى التمثيل**	**م.**	**الدولة**	**مستوى التمثيل**
.1	بولندا	مكتب تمثيلي وقنصلية عامة	.15	التشيك	مكتب تمثيلي وقنصلية عامة
.2	سويسرا	مكتب تمثيلي	.16	بلغاريا	مكتب تمثيلي
.3	سلوفينيا	مكتب تمثيلي	.17	الدانمارك	مكتب تمثيلي
.4	النرويج	مكتب تمثيلي	.18	ليتوانيا	مكتب تمثيلي
.5	هولندا	مكتب تمثيلي	.19	فرسان مالطة	مكتب تمثيلي
.6	إيرلندا	مكتب تمثيلي	.20	ألمانيا الاتحادية	مكتب تمثيلي
.7	فنلندا	مكتب تمثيلي	.21	البرتغال	مكتب تمثيلي
.8	أوكرانيا	مكتب تمثيلي	.22	سلوفاكيا	قنصلية عامة
.9	الاتحاد الأوروبي	مكتب تمثيلي	.23	بلجيكا	قنصلية عامة
.10	مالطا	مكتب تمثيلي	.24	هنغاريا	قنصلية عامة
.11	رومانيا	مكتب تمثيلي	.25	السويد	قنصلية عامة
.12	النمسا	مكتب تمثيلي	.26	المملكة المتحدة	قنصلية عامة
.13	قبرص	مكتب تمثيلي	.27	إسبانيا	قنصلية عامة
.14	روسيا الاتحادية	مكتب تمثيلي	.28	الدومنيكان	قنصلية عامة
رابعاً: قارة أمريكيا الجنوبية					
م.	**الدولة**	**مستوى التمثيل**	**م.**	**الدولة**	**مستوى التمثيل**
.1	الإكوادور	مكتب تمثيلي	.5	الأوروغواي الشرقية	مكتب تمثيلي
.2	فنزويلا البوليفارية	مكتب تمثيلي	.6	البرازيل	مكتب تمثيلي
.3	تشيلي	مكتب تمثيلي	.7	الأرجنتين	مكتب تمثيلي
.4	هندوراس	قنصلية عامة			
خامساً: قارة أمريكيا الشمالية					
م.	**الدولة**	**مستوى التمثيل**			
.1	كندا	مكتب تمثيلي			
.2	المكسيك	مكتب تمثيلي			
سادساً: قارة أستراليا					
م.	**الدولة**	**مستوى التمثيل**			
.1	كومنولث أستراليا	مكتب تمثيلي			

هذا العدد الكبير من السفارات الفلسطينية في الخارج، والبعثات الدبلوماسية الأجنبية لدى فلسطين يجب استثماره بشكل فعال في خدمة القضية الفلسطينية بكل مكوناتها، وقضاياها. ومن هذه القضايا قضية اللاجئين الذين هم بحاجة لمن يُمثلهم، ويُدافع عنهم، ويحمل همومهم، ويرفع صوتهم.

يلاحظ أن السلطة الفلسطينية حاولت وبذلت جهوداً، وكانت تسابق الزمن لحشد الدعم والتأييد الدوليين من أجل إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود الرابع من حزيران عام 1967م وعاصمتها القدس الشرقية، وضمان المشاركة الكاملة والفاعلة لفلسطين في أسرة المجتمع الدولي، وزيادة قنوات الاتصال معه، والاستمرار في تنشيط العمل الدبلوماسي الفلسطيني وتقويته، وتعزيز دوره، والعمل على تعزيز العلاقات الفلسطينية – العربية والدولية.

وعلى صعيد الجهود الدبلوماسية الفلسطينية تجاه قضية اللاجئين بعد تأسيس السلطة الفلسطينية؛ فقد تم تفعيل دائرة شئون اللاجئين في نهاية عام 1996م وتحددت مهماتها في: **(مركز المعلومات الوطني الفلسطيني – وفا، 2011: نت)**[1]

- الإسهام في دعم الوعي بقضية اللاجئين محلياً، وعربياً، وإقليمياً، ودولياً، والدفاع عنها وفق قرارات المجالس الوطنية، والمركزية الفلسطينية، التي تتمسك بالقرار 194 كونه قرار الحل الوسط، أو "الحد الأدنى" للموقف الشعبي والرسمي الفلسطيني.
- إعادة صياغة، وتحديد، وضبط علاقات الدائرة ونشاطاتها ومسؤولياتها، مع نشاطات ومسؤوليات الأطراف الكثيرة ذات العلاقة بقضية اللاجئين، كالأونروا، والدول المضيفة، والدول المانحة للأونروا، ووزارات السلطة الفلسطينية، وغيرها.
- المشاركة الفورية، أو الاستعداد للشراكة في المفاوضات بشأن النازحين واللاجئين، على مستويات المرحلة الانتقالية، والمفاوضات المتعددة، ومفاوضات الوضع الدائم.
- فتح نوافذ في العلاقات المعقدة مع الدول العربية المضيفة للاجئين، والمؤتمر الدوري للدول المشرفة على شؤونهم، بإشراف جامعة الدول العربية.
- إقامة جسور من العلاقات– المعقدة– مع الدول المانحة/ المتبرعة للأونروا.
- التعامل مع أوضاع اللاجئين، في الدول العربية كافة، وخصوصاً في المخيمات (الرسمية وغير الرسمية)، بكل ما فيها من مشاكل مختلفة، راهنة ومتوقعة.

[1] http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=3738 (11/5/2016).

يعتقد الباحث أن دائرة شئون اللاجئين قامت بهذه المهمات بشكل نسبي عندما كانت منظمة التحرير تتولى العمل السياسي، لكن بعد التوقيع على اتفاقية أوسلو عام 1993م تحجم دور دائرة شئون اللاجئين ولم تقم بالمهام الموكلة إليها على أكمل وجه.

فقد أدى قيام كيان السلطة في الضفة الغربية، وقطاع غزة نتيجة اتفاق أوسلو إلى ازدياد تعقيدات قضية اللاجئين، إذ إن هذا الاتفاق لم يبتّ بمصير هذه القضية على قاعدة حق العودة، وحولها إلى قضايا الحل النهائي من ناحية النصّ، ومن الناحية العملية همّشها لصالح إقامة الدولة في الضفة والقطاع (**الكيالي، 2012: نت**)[1] كما أُسقطت المرجعية الدولية المتمثلة بالقرار 194 من أسس الحل، وأصبحت مرجعية الحل تستند إلى قراري مجلس الأمن 242 و338، وما يتفق عليه الجانبان الفلسطيني و"الإسرائيلي" خلال المفاوضات الثنائية (**الشوملي، 2007: 30**). وقد عزّز ذلك تدهور مكانة منظمة التحرير، التي تُعد بمنزلة الكيان السياسي الجمعي للشعب الفلسطيني، لصالح السلطة، وتراجع دور اللاجئين في المعادلات السياسية الفلسطينية (**الكيالي، 2012: نت**)[2]

لقد حملت اتفاقية أوسلو أثاراً سلبيةً على حق عودة اللاجئين الفلسطينيين في محاولة لإلغاء هذا الحق من خلال تحويل جوهر القضية إلى مشكلة لاجئين بحاجة إلى مساعدات إنسانية، في تغاض عن القضية الفعلية والمتمثلة في لاجئين يسعون إلى الحصول على حقهم في العودة إلى وطنهم الأصلي، ومن هذه الآثار السلبية تجاهل القرار 194 بوصفة المرجعية القانونية، والسياسية لقضية اللاجئين، وتجاهل القرار 237 الصادر عن مجلس الأمن الذي يتعلق بعودة النازحين الفلسطينيين إلى بيوتهم، والاستناد في خطط التسوية مع "إسرائيل" إلى ما يتم الاتفاق عليه بين المتفاوضين كمرجعية للمفاوضات، بالإضافة إلى التجاهل التام لكل القرارات الدولية الصادرة بعد عام 1967م التي استنكرت أعمال الاستيطان، والمصادرة، وقرارات الضم، والتهويد واعتبرتها لاغية وباطلة (**الموعد، 2003: 43**).

وقد خص اتفاق أوسلو وملاحقه الأربعة بالذكر فقط قراري مجلس الأمن 242، 338، ولم يأتِ على ذكر قرار التقسيم 181، أو القرار 194، لذلك قام الاتفاق بإجراء معاملة تفصيلية للاجئين، فاختار من بينهم نازحي عام 1967م كمرشحين للعودة، وفيما يتعلق بلاجئي عام 1948م؛ فإن الاتفاق دعا إلى إنشاء لجنة دائمة ذات اهتمام مشترك للتعاون مع القضايا الأخرى، ولم يتم وضع تلك المسألة ضمن قرار الأمم المتحدة بعودة اللاجئين، بل ترك بند عودتهم "لإسرائيل" لتُكيف تعاملها مع تلك القضية على النحو الذي تراه مناسباً، لها وبالتالي؛ فقد أغلق اتفاق أوسلو باب الأمل أمام ملايين اللاجئين في الشتات بالعودة إلى ديارهم (**نحل، شراب، 2012: 34-35**).

---

[1] http://www.aljazeera.net/home/print/6c87b8ad-70ec-47d5-b7c4-3aa56fb899e2/713424d8-e41c-4a48-a5a0-aaa747299599 (4/3/2016).

[2] http://www.aljazeera.net/home/print/6c87b8ad-70ec-47d5-b7c4-3aa56fb899e2/713424d8-e41c-4a48-a5a0-aaa747299599 (4/3/2016).

غير أن كل ما ورد في إعلان المبادئ حول اللاجئين كان في المادة الخامسة التي تحدثت عن تأجيل قضايا الوضع النهائي، ومنها قضية اللاجئين، والمادة الثانية عشرة تحت عنوان الارتباط والتعاون مع الأردن ومصر، إذ لم تتحدث هذه المادة عن اللاجئين كافة، بل ذكرت النازحين في عام 1967م حيث نصت على إنشاء لجنة تُقرر بالاتفاق على أشكال السماح بدخول الأشخاص الذين نزحوا من الضفة الغربية، وقطاع غزة عام 1967م، بالتوافق مع الإجراءات الضرورية لمنع الفوضى والإخلال بالنظام. فهذه المادة لا تشكل أي نوع من أنواع العودة للاجئين، إلا أنها عملية إدخال لأفراد، أي حالات فردية بدل جماعية بناء على مسميات، مثل لَمّ الشمل، والحالات الإنسانية، فإذا كان هذا كل ما يتعلق باللاجئين في اتفاقية أوسلو من خلال المادة الخامسة التي عملت على التأجيل، والمادة الثانية عشرة التي عملت على إدخال أفراد؛ فإن الطرف الفلسطيني لم يحقق إلا القليل على مستوى قضية اللاجئين، بل إنه لم يتحرك بالقضية خطوة واحدة نحو الأمام، فأوسلو لم تُحرك ملف اللاجئين عن الرف، ولم تنفض الغبار عنه، وإنما كدست ملفات أخرى فوقه (**درويش، 2011: 11، 13**).

لقد كرس اتفاق أوسلو بشكل علني اعتراف المنظمة "بإسرائيل"، وهذا انعكس على أداء الدبلوماسية الفلسطينية في تعاطيها مع الثوابت الوطنية ومن بينها قضية اللاجئين، لأن الاعتراف "بإسرائيل" كما ورد في الاتفاق يعني في القانون الدولي اعترافاً بسيادتها على إقليمها، وسكانها، ومصادرها، وهذا ينسف بالضرورة عودة اللاجئين، كما أن نصوص اتفاق أوسلو وتعابيره تحول الشعب الفلسطيني إلى سكان في سياق السيادة لدولة الاحتلال "الإسرائيلي"، وليس إلى حركة شعب يناضل من أجل الاستقلال الوطني في إقليم خاص به بصرف النظر عن حجم هذا الإقليم الذي هو مرفوض من الأساس (**العجرمي، 2016/5/10: مقابلة**).

وبذلك يكون اللاجئ الفلسطيني هو الخاسر الأكبر من توقيع اتفاق أوسلو، فقضيته مؤجلة إلى مفاوضات الحل النهائي التي كان من المفترض أن تبدأ بعد ثلاث سنوات، وبذلك تمّ عزل قضية عودة اللاجئين وتجزيئها عن كلها المتجانس لتناقش وحدها وبمعزل، رغم كونها أكبر مكونات القضية الفلسطينية (**حمود، 2009: 8**).

وقد بينت مفاوضات الحل النهائي من خلال وثائق المفاوضات المسربة قبول الجانب الفلسطيني بعودة جزء قليل جداً من اللاجئين إلى أرض فلسطين المحتلة عام 1948م مع إمكانية عودة جزء آخر للدولة الفلسطينية المأمولة وتوطين من تبقى منهم في الدول التي تستضيفهم (**نحل، شراب، 2012: 3**). ويؤكد ذلك ما كشفته قناة الجزيرة الفضائية بتاريخ 2011/1/23م خلال عرضها لوثائق سرية مسربة حول المفاوضات الفلسطينية "الإسرائيلية" بأن الجانب الفلسطيني أظهر موافقته على الاكتفاء بعودة عشرة آلاف لاجئ سنوياً لمدة عشر سنوات (**العلي، 2011: 19**).

ويعتقد الباحث أن المعلومات الواردة في هذه الوثائق ربما تكون صحيحة، سيما وأن بعض الشخصيات الفلسطينية الرسمية خاصة المؤيدة لمسار التسوية السلمية وفي مقدمتهم الرئيس محمود عباس صرحت، وقدمت مقترحاتٍ ومشاريعَ تتعلق بقضية اللاجئين، مضمون بعضها تضمن القبول بعودة جزء من اللاجئين إلى ديارهم، وعودة جزء آخر إلى الدولة الفلسطينية المأمولة، وتوطين البقية في الدول التي يقيمون فيها.

وبالتالي؛ فإن مضمون اتفاق أوسلو يُلغي حق اللاجئين في العودة، لأنه يُجمد قرار 194، والدليل هو البحث عن تفسيرات من قبل السلطة بعيدة عن التفسير الحقيقي للقرار، فعلى سبيل المثال: السلطة تتمسك بالمبادرة العربية التي تنص على ضرورة التوصل لحل عادل لقضية اللاجئين باتفاق الطرفين، وليس وفقاً لقرارات الشرعية الدولية ذات العلاقة، وهذا يعني أن قضية اللاجئين ليست إحدى القضايا المحورية للجهاز الدبلوماسي الفلسطيني، وهو ما انعكس على الأداء الدبلوماسي دولياً تجاه تلك القضية **(شراب، 2016/4/4: مقابلة)**.

ويعتقد الباحث أن قضية اللاجئين ليست إحدى القضايا المحورية للجهاز الدبلوماسي الفلسطيني؛ لأن اتفاق أوسلو أَجّل البحث فيها إلى مفاوضات الوضع النهائي؛ وبالتالي جُمد القرار 194، وهو ما أثر على الأداء الدبلوماسي الفلسطيني تجاه هذه القضية دولياً، لكن لا يُمكن القول إن مضمون اتفاق أوسلو يُلغي حق العودة، فليس هناك نص في الاتفاقية يشير إلى إلغائه إذ لو كان هناك مثل ذلك لاستثمرته دولة الاحتلال استثماراً جيداً على المستوى الدولي، وأعلنته صراحة، كيف لا وهي التي تنتظر أية فرصة يُوقع فيها الفلسطينيون على اتفاقية يتخلون فيها عن حق العودة.

ولعل ما يؤكد هذا الأمر الموقف الفلسطيني تجاه قضية اللاجئين خلال مفاوضات كامب ديفيد الثانية بتاريخ 11 يوليو 2000م، فقد قدم الجانب الفلسطيني خلال القمة موقفه من قضية اللاجئين على شكل مطالب للرئيس الأمريكي بيل كلينتون، وذلك لأول مرة بدون أية وساطة، أو جسر بينهما كما كان يحصل في السابق عن طريق نقل الأفكار الفلسطينية بواسطة المبعوثين الأمريكيين إلى الشرق الأوسط الذين كانوا بدورهم يقللون من أهمية قضية اللاجئين، حيث تفاجأ الرئيس كلينتون بالمطالب الفلسطينية التي تختلف في صورتها عما قدمها له مساعدوه ومندوبوه. والتي تمثلت كما عرضها نبيل شعث أمام كلينتون في: **(Enderlin, 2002: 196-197)**

1. ضرورة الاعتراف "الإسرائيلي" بالمسؤولية عن قضية اللاجئين
2. حق العودة لكل لاجئ فلسطيني بناء على قرار الجمعية العامة 194.
3. الحاجة إلى آلية لتطبيق حق العودة.
4. بعد الاعتراف بحق العودة للاجئين وإيجاد آلية للتطبيق يُمكن الحديث عن نظام تعويضات.
5. قضية اليهود الذين غادروا الدول العربية ليست قضية فلسطينية، ولن يتم نقاشها.

هذا الموقف من الجانب الفلسطيني من قضية اللاجئين وحقهم في العودة، إلى جانب موقفه من القضايا الأخرى خاصة قضية القدس، كان سبباً مباشراً، ومهماً في فشل قمة كامب ديفيد، فربما يكون المفاوض الفلسطيني قد أدرك أن التوقيع على أي اتفاق في هذه القمة سيكون حاسماً، وبالتالي لا مجال هناك لأي تنازل في أية قضية من القضايا المطروحة، سيما وأنها قضايا رئيسة، ومركزية، وبالتالي آثر فشل القمة على أن يتنازل، ورفض الأفكار والطالب الأمريكية "الإسرائيلية" المطروحة في ذلك.

بالمجمل يتضح أن محاولات التسويات السياسية لحل الصراع مع دولة الاحتلال كان لها تداعيات خطيرة على جوهر قضية اللاجئين، وحقهم في العودة إلى ديارهم الأصلية، إذ تحولت قضيتهم من قضية سياسية وطنية إلى قضية إنسانية يجري البحث عن حلول لها على مستوى تحسين معيشة اللاجئين، وتأهيلهم، وتوطينهم، وتحويلها من قضية تتحمل الأمم المتحدة والمجتمع الدولي المسؤولية عنها إلى قضية يجري البحث بإيجاد حلول لها في إطار الاتفاقيات الثنائية مع الدول العربية، وكذلك تحويلها من قضية أساسية إلى قضية ثانوية يتم تباحثها في مفاوضات الوضع النهائي.

لقد تعرضت قضية اللاجئين منذ نشأة السلطة الفلسطينية إلى مزيد من عدم الاهتمام، وفي بعض الأحيان أُستخدمت استخداماً سياسياً في سياق المفاوضات الثنائية المتعثرة، ومع المبادرة العربية للسلام زاد هبوط سقف المطالب الفلسطينية والعربية تجاه هذه القضية، والتهميش الذي تعرضت له منظمة التحرير كان تعبيراً عن تهميش قضية اللاجئين، وتعبيراً عن إغفال الشتات الفلسطيني وهمومه وأوضاعه، وحتى دوره في استكمال عملية التحرر، وفي ظل السلطة وبتأثيرها أُبتدعت أشكال فارغة من محتواها النضالي كاللجان، والمؤسسات، والاحتفالات السنوية، والإصدارات، والمؤتمرات، والفعاليات تحت سطوة المال الذي باتت تتحكم فيه مؤسسات السلطة ومانحوها، وتحت السقف السياسي المسموح به طبقاً لتعاقدات أوسلو السياسية والاقتصادية والأمنية، ناهيك عن استمرار القيود والمحددات "الإسرائيلية". والنتيجة كانت كسر تابو "حق العودة"، وتجرأ كثيرون على تقديم أطروحات واجتهادات تنتقص من هذا الحق (**محيسن، 2015: 9**).

ولم يقتصر الأمر على تهميش هذه القضية وتأجيلها، بل قُدمت في السنوات الماضية مشاريع ومقترحات، ورؤى عديدة من قبل جهات رسمية فلسطينية لقضية اللاجئين تحت مسمى طرح حلول لهذه القضة، لكن بالنظر إلى مضمون هذه المشاريع نجدها تساهم في تصفية قضية اللاجئين بطريقة تتماهى مع الرؤية "الإسرائيلية" الأمريكية، ومن هذه المشاريع:

1. توقيع ما سمي بوثيقة "أبو مازن* – بيلين*" عام 1994م حيث حاول المفاوض الفلسطيني من خلالها إيجاد رؤية مشتركة مع "الإسرائيليين" للحل النهائي، والخطير في هذه الوثيقة أنها مثلت أول صك رسمي فلسطيني يدخل في تفاصيل تذويب قضية اللاجئين من خلال الاتفاق على عدم عودة اللاجئين إلى ديارهم، بحيث يكون الحل قائماً على أساس التعويض، وتذويب عدد من اللاجئين في عدة دول منها (الدولة الفلسطينية)، وتم الاتفاق على أن تبقى هذه الوثيقة طيّ الكتمان إلى حين توافر الظرف المناسب لإعلانها، إلى أن تم إعلانها بعد عدة سنوات **(حمود، 2009: 8)**.

2. في عام 2002م ومع اشتداد العمل المقاوم، وقع ساري نسيبة مع عامي أيالون اتفاقاً، فيما عُرف بوثيقة "سري نسيبة* – عامي أيالون*"، وركزت هذه الوثيقة على "عدم منطقية وعملية" حق العودة الفلسطيني، وبالتالي لا بد من إيجاد حل آخر غير العودة، وبقيت الوثيقة سرية حتى أعلنتها "إسرائيل" **(حمود، 2009: 9)**.

3. في سابقة خطيرة وقع ياسر عبد ربه* مع يوسي بيلين عام 2003م وبشكل علني لأول مرة وثيقة جنيف – البحر الميت، والتي تكمن خطورتها على قضية اللاجئين في أنها تضمنت أن "لا عودة للاجئين الفلسطينيين" ممهورة بتوقيع قيادات رسمية فلسطينية بمختلف مواقعها، حيث إن توقيعها لم يقتصر على شخصية فلسطينية وحيدة كسابقاتها، بل جمعت عدداً من الشخصيات، ومنهم ممثل عن الرئيس عرفات آنذاك، بمعنى أنها وُقِّعت بمباركة رأس الهرم السياسي الفلسطيني **(حمود، 2009: 9)**.

4. طرح الرئيس الفلسطيني محمود عباس بشكل علني وواضح في 2008/8/28م خلال حوار له على قناة العربية رؤيته لحل قضية اللاجئين التي تتلخص في: عودة جزء من اللاجئين إلى "إسرائيل" (هكذا بالحرف)، وجزء آخر سيعودون إلى فلسطين، والبقية سيحملون جوازات سفر صادرة عن السلطة الفلسطينية، وستسقط عنهم صفة اللاجئ، وسيحصلون على تعويضات، وبهذه الرؤية يكون الرئيس محمود عباس قد سلّم – سلفاً – باستحالة عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى

---

* محمود عباس "أبو مازن"، رئيس السلطة الفلسطينية ورئيس منظمة التحرير الفلسطينية، ورئيس حركة فتح.

* يوسي بيلين، رئيس حزب ميرتس "الإسرائيلي" أحد كبار رجال دولة الاحتلال، شغل عدة مناصب وزارية وقيادية في الحكومة "الإسرائيلية" وفي الكنيست.

* رئيس جامعة القدس وأستاذ الفلسفة فيها، عمل أثناء فترة المفاوضات الاولى (مدريد ووشنطن) كرئيس الطواقم الفنية العاملة في المفاوضات، سمي في اللجنة الوزارية لشؤون القدس عام 2001م وممثلا لرئيس السلطة ومنظمة التحرير لشؤون القدس عام 2002م–2003م

* سياسي "إسرائيلي" وعضو سابق في الكنيست عن حزب العمل وعمل سابقاً رئيس جهاز الاستخبارات "الاسرائيلية" "الشين بيت" والقائد العام للقوات المسلحة من القوات البحرية وعين وزيرا بلا حقيبة في سبتمبر 2007م.

* سياسي فلسطيني يساري التوجه، أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير سابقاً.

ديارهم المحتلة عام 1948م، سيما وأنه قال بالنص: "لا أستطيع أن أطلب أن يعودوا كلهم إلى دولة "إسرائيل"، وهذا يؤكد صحة ما سربته مصادر "إسرائيلية" حول المفاوضات، إذ ذكرت أن أولمرت طرح عودة خمسة آلاف لاجئ خلال عشر سنوات، بينما عرض الرئيس عباس عودة مئة ألف لاجئ على مدى عشر سنوات، ويكمن الخطر الأكبر في هذا المشروع في نقطتين: **الأولى:** أن ملايين اللاجئين الفلسطينيين الذين سيبقون في الخارج ويحملون جوازات سفر صادرة عن السلطة الفلسطينية، سيُقيمون في الدول التي تستضيفهم حالياً بصفتهم رعايا لدولة فلسطين، وسيُمنحون إقامات مؤقتة، وهذا يُعرضهم في المستقبل لأخطار الطرد، والترحيل، والابتزاز الأمني، ويؤثر على أعمالهم وممتلكاتهم واستقرارهم الاجتماعي والنفسي. **والثانية:** أن هذا المشروع يعني سقوط صفة اللاجئ عن اللاجئين الفلسطينيين **(مرّة، 2008: 14)**

5. هناك تصريحات أخرى للرئيس محمود عباس حول قضية اللاجئين حيث قال في تصريح له في صحيفة هآرتس "الإسرائيلية": "ندرك أنه إذا عاد اللاجئون الخمسة ملايين جميعاً إلى منازلهم، فستدمّر دولة "إسرائيل"، وفي تصريح آخر عدَّ أن عودة خمسة ملايين لاجئ إلى الأراضي المحتلة عام 1948م ستؤدي إلى تدمير دولة "إسرائيل" **(مرّة، 2008: 15)**.

فقد أُصيب الموقف الفلسطيني بمزيد من الاهتزاز والتراجع، إثر التوقيع على وثيقة أبي "مازن – بيلين" وإعلان وثيقة جنيف التي وقعتها شخصيات فلسطينية قريبة من صانع القرار الفلسطيني، والتي فيها إشارات واضحة إلى التنازل عن حق اللاجئين في العودة، بينما استمر الموقف "الإسرائيلي" على إصراره على رفض حق العودة، بل وازداد تشدداً **(صالح، 2016/4/7م: مقابلة)**.

الإيجابيات والسلبيات العائدة على اللاجئين نتيجة المفاوضات والمباحثات حول قضيتهم: (سالم، 1997: 114)

1. الإيجابيات العائدة على اللاجئين نتيجة المفاوضات:

هناك قلة قليلة من أفراد الشعب الفلسطيني ترى أن هناك إيجابيات محدودة للمحادثات حول اللاجئين، وهذه الإيجابيات تتمثل في:

- رفع عدد حالات جمع الشمل من 2000 إلى 6000.
- طرح موضوع فاقدي الهويات.
- إيجاد آلية تفاوض مع "إسرائيل" بشأن اللاجئين.
- إن قضية عودة اللاجئين وتعويضهم قد وضعت على الأجندة الدبلوماسية ما يفتح الباب أمام حل هذه القضية بشكل تدريجي تراكمي ارتباطاً بسعي الأسرة الدولية لنجاح عملية السلام.

2. السلبيات والأضرار العائدة على اللاجئين وحقهم في العودة نتيجة المفاوضات:

إن السلبيات والأضرار العائدة على اللاجئين، وعلى حقهم في العودة إلى ديارهم نتيجة المفاوضات حول قضية اللاجئين كثيرة وخطيرة وتتمثل في:

- شطب قرار 194 بوصفه مرجعية للمفاوضات حول اللاجئين.
- عدم تحديد سقف زمني لعودة نازحي عام 1967م، والتجزئة بين اللاجئين، والنازحين، والمبعدين، وفاقدي الهويات، وشطب المهجرين بعد ذلك من نطاق المفاوضات.
- وجود عدة مسارات تفاوضية لمعالجة الموضوع تفاوض "إسرائيلي" فلسطيني في محادثات المرحلة النهائية، واتفاقية أردنية "إسرائيلية"، وهذه التجزئة تؤدي إلى تبديد قضية اللاجئين.
- الانتقال من مفهوم حق العودة إلى مفهوم جمع الشمل؛ "فإسرائيل" لم تلتزم بما اتفقت عليه حول عودة 6000 شخص، وهذا يؤكد أن موضوع لَمّ الشمل لم يطرح إلا لإلهاء المفاوض الفلسطيني بموضوع لا يسمن ولا يغني من جوع.
- طرح مشاريع لتصفية الوكالة، في إطار تحول تدريجي لنقل صلاحيات الوكالة للسلطة الوطنية الفلسطينية، ما يعني بداية التنصل الدولي من قضية اللاجئين.
- التركيز على قضايا الدمج والتأهيل بدلاً من العودة، وذلك بإعطاء الدول المانحة خطوطاً مباشرة مع اللاجئين.

ومن دلائل عدم الاهتمام بقضية اللاجئين، التهميش الواضح لدائرة شئون اللاجئين بعد توقيع اتفاق اوسلو، هذه الدائرة التي لديها مكاتب غير فاعلة في غزة، ورام الله، وعمان، وبيروت، ومكتب صغير في نابلس ليس لها تأثير يُذكر، وجهازها مكون من أفراد من قدامي حركة فتح، وبعض المختصين وجهاز إداري، وميزانيتها من أضعف الميزانيات، وإنتاجها شبه معدوم، ومعنوية كادرها شبه منهارة، ورغم وجود بعض العناصر المخلصة، إلا أن عدم الاكتراث والتقرب من الجهات الأجنبية للتمويل هو الغالب، بل إن بعض أفرادها يُقيم صلات وثيقة بالجانب "الاسرائيلي"، إن حالة دائرة اللاجئين صعبة للغاية، وإهمالها يصل إلى حد الجريمة في حق الوطن، فهذه الدائرة أصبحت جزءا لا كلاً من المنظمة **(أبو ستة، 2007: 123)**. وهي لا تؤدي أي دور تجاه قضية اللاجئين باستثناء ما قامت به مؤخراً من دور محدود من باب رفع الحرج تجاه اللاجئين الفلسطينيين في مخيم اليرموك في سورية عندما تعرض الفلسطينيون فيه للقصف والتدمير والقتل **(يوسف، 2016/5/15: مقابلة)** لكنها لم تستطيع أن تفعل لهم أي شيء **(عدوان، 2016/3/31: مقابلة)**.

لقد تبنت القيادة الفلسطينية خطاباً واضحاً يشدد على حق اللاجئين في العودة، ويرفض أية مساومة على هذا الحق، بينما لم تفعل سوى القليل من الناحية العملية للحفاظ على أوضاع إنسانية

لائقة للاجئين في مخيمات اللجوء، ناهيك عن ضمان حقهم والعمل على تحقيقه، والأخطر من ذلك كله، راحت قضية اللاجئين تتلاشى في الخطاب، والممارسة الفعلية منذ انخرطت هذه القيادة في مسيرة المفاوضات؛ وحتى أن بعضها قدم، أو وافق أحيانا على بعض الصياغات والأطروحات التي تنتقص من هذا الحق (**محيسن، 2015: 9**). وتغير الحديث الرسمي للقيادة الفلسطينية (الشفوي والمكتوب) من استخدام تعبير عودة اللاجئين الفلسطينيين وفقاً للقرار 194 إلى تعبير "حل عادل لمشكلة اللاجئين متفق عليه" ويكمن الإشكال في هذا التعبير الذي يردده الرئيس محمود عباس نصاً، والسفراء وممثلو الشعب الفلسطيني في الوفود، والأمم المتحدة في أن عبارة حل عادل متفق عليه غير قانونية، وفضفاضة، حيث إنها قد تشير إلى القبول بالتوطين، أو التعويض أو العودة إلى أراضي السلطة، وليست الديار الأصلية التي هُجر منها اللاجئون (**العجرمي، 2016/5/10: مقابلة**).

ثمة تقصير ملحوظ، وبشكل كبير جداً لدى الدبلوماسية الفلسطينية في درجة اهتمامها بقضية اللاجئين الفلسطينيين، فهي لا تقوم بدورها بالمستوى المطلوب تجاه اللاجئين لإبراز قضيتهم وتصديرها لدول العالم، وهذا واضح في عدم اهتمام السفارات والقنصليات الفلسطينية في الخارج بتلك القضية، حيث إنها قضية ليست ذات أولوية لدى السفارات والقنصليات، فهي منشغلة في موضوعات هامشية أكثر من اهتمامها بقضية اللاجئين، ولا تقوم بأية فعاليات، أو أنشطة لاستنهاض حالة الوعي لدى شعوب العالم من أجل توضيح معاناة اللاجئين، وإبقاء قضيتهم حية في المجتمع الدولي (**يوسف، 2016/5/15: مقابلة**). إذ إن السفارات تعتبر هذه القضية قضية مؤجلة لمرحلة التفاوض النهائي، وهي تعكس السياسة الرسمية الفلسطينية وهذا يجعلها لا تأتي على ذكرها على الإطلاق (**المدلل، 2016/3/28: مقابلة**). فهي ليست على الأجندة السياسية لتلك السفارات، وهذا لا شك أنه خلل كبير في التعاطي مع هذه القضية المتفجرة التي لا يستطيع أحد أن يُقلل من أهميتها، خاصة وأن الأحداث في عديد الدول التي يتواجد بها اللاجئون الفلسطينيون مثل سورية، والعراق، وليبيا، ومصر، ولبنان، واليمن فرضت على هؤلاء اللاجئين الهجرة مرة أخرى.

لقد أخفق الجهاز الدبلوماسي الفلسطيني في دوره تجاه قضية اللاجئين، ولم يقم بما هو مطلوب منه تجاه هذه القضية على المستوى الدولي؛ لأنه حصر نفسه في الوظائف التقليدية للدبلوماسية التقليدية، ولم يُبدع في القيام بوظائف إبداعية كفاحية لخدمة القضية الفلسطينية عموماً، وقضية اللاجئين على وجه التحديد، فعلى سبيل المثال: أين إبداع الجهاز الدبلوماسي الفلسطيني في تقديم تفسيرات سياسية، وقانونية للقرارات الدولية المتعلقة بقضية اللاجئين تواجه التفسيرات "الإسرائيلية" والأمريكية؟ كما أنه لم يقم حتى بالوظائف التقليدية للدبلوماسية في تسليط الضوء على قضية اللاجئين، وهذا يعود إلى أن الجهاز الدبلوماسي ملتزم بالموقف والرؤية الرسمية للسلطة تجاه قضية اللاجئين التي تم تأجيلها وفقاً للاتفاقيات الموقعة مع دولة الاحتلال "الإسرائيل"، حيث لا يستطيع أي

سفير أو دبلوماسي فلسطيني في الخارج أن يتجاوز حدود هذه الرؤية، أو يثير هذه القضية على المستوى الدولي (**شراب، 2016/4/4: مقابلة**). وهذا حجّم، وكبل، وأعاق أداء الجهاز الدبلوماسي تجاه قضية اللاجئين الذي من المفترض أن يعبر عن الرؤية الكلية والشمولية للقضية الفلسطينية، ومن ضمنها قضية اللاجئين.

وبالتالي ليست هناك أية جهود حقيقية لمتابعة قضية اللاجئين كونها قضية أساسية لدى الشعب الفلسطيني، ولا يمكن إبرام أية تسوية سياسية، أو حل سياسي نهائي للقضية الفلسطينية دون طرح قضية اللاجئين وحلها، كما أن المؤسسات الرسمية والسفارات الفلسطينية تفتقر إلى إحصاءات وأرقام دقيقة لأعداد اللاجئين الفلسطينيين في العالم، ومناطق تجمعاتهم بشكل عام، كما أنها لا تمتلك معلومات عن اتجاهات اللاجئين من حيث عدد اللاجئين الذين يرغبون بالعودة، أو عدد الذين يقبلون بالتعويض والبقاء حيث هم (**يوسف، 2016/5/15: مقابلة**).

وليس هناك جهود دبلوماسية لإبقاء قضية اللاجئين حية ومتداولة على الطاولة الدولية للبحث والتداول من أجل إيجاد حلول لها، وأصبح اللاجئ الفلسطيني لا يجد من يُمثله، أو يتحدث باسمه في العالم، مع أن الذي يجب أن يقوم بهذه المهمة هي الدبلوماسية الفلسطينية من خلال السفارات والقنصليات (**المدلل، 2016/3/28: مقابلة**). سيما وأن اللاجئين يتعرضون لمعاناة إنسانية كبيرة في ظروف حياتهم الاجتماعية والاقتصادية والنفسية كافة.

وثمة من يتساءل أين دور الجهاز الدبلوماسي الفلسطيني من نحو 150 ألف لاجئ فلسطيني يعيشون في مصر في ظروف قاسية، وغاية في الفقر وقذارة العيش والأمية؟ وأين دوره تجاه ما يعيشه اللاجئون في المخيمات بلبنان، وفي سورية بعد الثورة السورية، وفي العراق بعد الاحتلال الأمريكي، وفي ليبيا بعد الثورة الليبية؟ وأين دور الجهاز الدبلوماسي من تجنيس اللاجئين في الأردن؟ (**عدوان، 2016/3/31: مقابلة**).

لم تكتفِ بعض السفارات الفلسطينية بأنها لا تقوم بدورها المنوط بها تجاه اللاجئين؛ بل تحارب وتُضيّق على اللاجئين في بعض الدول؛ فقد اشتكت الجالية الفلسطينية في أوروبا من تصرفات سفيرة فلسطين في الدنمارك التي حاولت التضييق على عمل الجالية في عقد مؤتمر فلسطينيي أوروبا، وأَلَّبت السلطات الدنماركية عليهم، وهذا عمل خطير، أن يقف سفير فلسطيني في طريق أي ناشط، أو جمعية، أو مركز فلسطيني يتكلم باسم فلسطين، ويرفع علم فلسطين، ويعرف العالم بالقضية الفلسطينية بدلاً من أن يدعمه ويوفر له الحماية والأمان (**عدوان، 2016/3/31: مقابلة**).

وللتعرف على الجهود السياسية والدبلوماسية الفلسطينية تجاه قضية اللاجئين التي بذلتها الدبلوماسية الفلسطينية ممثلة بوزارة الخارجية، وسفاراتها في دول العالم، ودائرة شئون المفاوضات، ومجلس الوزراء الفلسطيني بصفتهم الجهات المنوط بها هذا الأمر، اطلع الباحث على المواقع

الالكترونية الرسمية لتلك الجهات*، فلم يجد إنجازات سياسية ودبلوماسية، أو حتى أنشطة تُذكر تجاه قضية اللاجئين، حيث لم تحتوي مواقعها الإلكترونية سوى على ملخصات تعريفية باللاجئين، والنازحين، وحق العودة، والموقف الفلسطيني من اللاجئين، وهو كما ورد نصاً في موقع وزارة الخارجية، ودائرة شئون المفاوضات: "يجب على "إسرائيل" الاعتراف نحو خلق قضية اللاجئين، ومنح اللاجئين خيار ممارسة حقهم في العودة، وكذلك الحصول على التعويض عن خسائرهم الناتجة عن طردهم، ونزوحهم مع أن اللاجئين قد يفضّلون خيارات أخرى مثل: إعادة التوطين في بلد ثالث، أو إعادة التوطين في فلسطين المستقلة حديثاً (مع أنهم أصلاً من فلسطين التي أصبحت "إسرائيل") أو تطبيع وضعهم القانوني في الدولة المضيفة حيث يقيمون حالياً. المهم هو أن يُقرّر اللاجئون أنفسهم كأفراد الخيار الذي يفضّلون، فلا يجوز أن يُفرض عليهم أي خيار" **(وزارة الخارجية الفلسطينية، ودائرة شئون المفاوضات، 2016: نت)**[1]

ويعتقد الباحث أنه لو كانت هناك أية جهود سياسية، أو دبلوماسية تجاه قضية اللاجئين لتمَّ نشرها عبر المواقع الرسمية كونها نوعاً من إبراز جهودها وإنجازاتها تجاه هذه القضية المهمة من قضايا الشعب الفلسطيني، لكن رغم أهمية هذه القضية إلا أنه – كما يبدو – لا توجد أية جهود بُذلت على صعيد خدمة قضية اللاجئين.

وربما هذا ما جعل البعض يصف القيادة الفلسطينية بأنها لم تكن تقدم حق العودة للرأي العام العالمي، بل كانت تخطب ودَّ الدول الغربية والرأي العام "الإسرائيلي" أكثر مما تخطب ودَّ شعبها وقاعدتها، الأمر الذي لم يشفع لها عند الخارج، وأفقدها مصداقيتها في الداخل، وجرّ على الشعب الفلسطيني بدائل ممجوجة، وانقساماً أوهن قضيته وحرفها عن عدالتها **(مفلح، 2009: 18)**.

هناك من يرى أن الفلسطينيين لا يملكون وحدهم، وبقدراتهم الخاصة، القدرة على استعادة أرضهم، أو حقوقهم، أو حتى فرض رؤيتهم لشكل حل قضية اللاجئين على "إسرائيل"، فلا موازين القوى تسمح لهم بذلك، ولا الأوضاع العربية والدولية السائدة تسهل الأمر عليهم، ومن جهة أخرى فقد أخفق الفلسطينيون في توجيه رسالة واضحة إلى المجتمع "الإسرائيلي"، وإلى المجتمع الدولي بشأن مطالبتهم بحقهم في العودة، فهم لم يميزوا كفاحهم من أجل حقهم في العودة، ولم يميزوا كذلك بين

* http://www.mofa.pna.ps/ar/
http://www.nad-plo.org/atemplate.php?id=48
http://www.palestinecabinet.gov.ps/Website/AR/

[1] http://www.mofa.pna.ps/ar/archives/2401 (7/3/2016).
http://www.nad-plo.org/atemplate.php?id=48 (7/3/2016).

حقهم المدني/الفردي/القانوني (الذي كان من الممكن استثماره والبناء عليه)، وبين حقهم السياسي كشعب في العودة وتقرير المصير (**الكيالي، 2012: نت**)[1]

يبدو أن الجهاز الدبلوماسي الفلسطيني بسبب تقيد السلطة بالاتفاقيات الموقعة مع الجانب "الإسرائيلي" غير الملتزم ببنود الاتفاقيات، لم، ولن يجرؤ على التحدث عن قضية اللاجئين على الصعيد الدولي، كما أنه لن يستطع حتى تسخير، أو توظيف الوظائف التقليدية للدبلوماسية، أو الأدوات، والوسائل المتاحة لديه في تعزيز الموقف الدولي تجاه قضية اللاجئين؛ إذ إنه لا يملك أصلاً خططاً أو استراتيجية لتعزيز الموقف الدولي تجاه قضية اللاجئين لأنها ليست إحدى القضايا المحورية والرئيسة التي تحكم عمل الجهاز الدبلوماسي الفلسطيني في هذه المرحلة على الأقل.

تأثير الانقسام الفلسطيني على الأداء الدبلوماسي الفلسطيني تجاه قضية اللاجئين:

لا شك أن الانقسام السياسي الفلسطيني أضعف القضية الفلسطينية بشكل عام؛ فقد أضعف قدرة الفلسطينيين في طرح قضاياهم بقوة أمام المجتمع الدولي والعواصم العربية والإسلامية، لأنهم أصبحوا يطرحون قضاياهم بأكثر من لغة وببرامج سياسية مختلفة، كما أثر بقوة على قدرتهم على تبني موقف موحد من القضايا الوطنية الكبرى كالتحرير، أو إقامة الدولة، وإنهاء الاحتلال والاستيطان وقضية اللاجئين، والقدس (**حمد، 2016/5/11م: مقابلة**).

لكن الانقسام الفلسطيني لم يؤثر كثيراً على الأداء الدبلوماسي الفلسطيني تجاه قضية اللاجئين، لأن الدبلوماسية الفلسطينية لم يكن لها جهود واضحة وحقيقية تجاه قضية اللاجئين قبل الانقسام، فالجاليات الفلسطينية في الخارج هي التي بذلت – ومازالت – جهوداً واضحة وكبيرة أكثر من المؤسسات الرسمية الفلسطينية لتفعيل قضية اللاجئين عبر تنفيذ جملة من الأنشطة والفعاليات المتميزة لتبقى هذه القضية حية لدى شعوب العالم وخاصة في الدول الأوروبية (**يوسف 2016/5/15: مقابلة**)

فبعد الانقسام الفلسطيني الذي حدث في حزيران 2007م لم يتم أصلاً مناقشة قضية اللاجئين، وحق العودة إلا في المفاوضات التي كانت دائرة بين السلطة وحكومة إيهود أولمرت، وبالتالي ظل هذا الموضوع يراوح مكانه (**البطش، 2016/3/29: مقابلة**).

إن الانقسام الفلسطيني السياسي الذي استغرق عقداً كاملاً – ولا زال – واحتل مساحة كبيرة من مساحات الفعل السياسي والاجتماعي للفلسطينيين، لم تكن قضية اللاجئين من بين قضاياه المختلف عليها، بل على العكس تماماً، إذ اقترب المتخاصمون سياسياً إلى حد كبير بينما استمر الانقسام. وظلت قضية اللاجئين غائبة حتى جاء ما سُمي بالربيع العربي، وما تمخض عنه من أحداث،

---

(1) http://www.aljazeera.net/home/print/6c87b8ad-70ec-47d5-b7c4-3aa56fb899e2/713424d8-e41c-4a48-a5a0-aaa747299599 (4/3/2016).

وتداعيات كبرى طالت فلسطيني الشتات ودفعوا ثمناً باهظاً لها، فقد شكل الإجهاز على ما تبقى من مخيمات اللجوء في بلدان الطوق واحداً من أهم استهدافات "الفوضى الخلاقة"، لكن لم يطرأ على سلوك القيادة الفلسطينية، وخطابها، وكذلك أطراف الانقسام أي تغيير جدي أو رغبة في المراجعة، بل ألقى الانقسام بظلاله على محاولات بناء موقف فلسطيني موحد داخل مخيم اليرموك لمنع الكارثة والحيلولة دون تدميره (**محيسن، 2015: 9**).

وكان يمكن للانقسام السياسي الفلسطيني أن يكون عاملاً إيجابياً على قضية حق العودة في الدبلوماسية الفلسطينية، من خلال سعي كل طرف من أطراف الانقسام إلى إثبات تمسكه بحقوق اللاجئين وقدرته على خدمة هذه القضية أكثر من الطرف الآخر، بشكل تنافسي شريف، فمنظمة التحرير تمتلك مؤسسات دبلوماسية وتستطيع توظيفها لخدمة حق العودة، وحركة حماس تمتلك حراكاً شعبياً تستطيع توظيفه لخدمة هذا الحق، إلا أن الطرفان لم يقوما بدورهما بالشكل المطلوب (**عدوان، 2016/3/31: مقابلة**).

ويعتقد الباحث أن الانقسام الفلسطيني لم يكن له أي تأثير على الأداء الدبلوماسي الفلسطيني تجاه قضية اللاجئين؛ لأن هذه القضية تم تأجيلها أصلاً في اتفاقية أوسلو وبالتالي لم تطُرح خلال المفاوضات الفلسطينية "الإسرائيلية" إلا في قمة كامب ديفيد، الأمر الذي انعكس على أداء الجهاز الدبلوماسي الفلسطيني سواء خلال المفاوضات، أو في عمل السفارات والقنصليات الفلسطينية في الخارج قبل وبعد الانقسام، لكن ربما يكون الانقسام سبباً في زيادة تهميش، وضعف الاهتمام بقضية اللاجئين حيث انشغل الشعب الفلسطيني، وقياداته بقضايا وموضوعات أخرى مثل المصالحة الفلسطينية التي أولوها اهتماماً أكثر من الاهتمام بالقضايا الأساسية وفي مقدمتها قضية اللاجئين، وحق العودة.

فالعمل الدبلوماسي الفلسطيني مُقتصر على منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية ولا ينافسهما أحد من الفصائل الفلسطينية على ذلك في الساحة الدولية، وبالتالي لم تتأثر مكاتب التمثيل والسفارات الفلسطينية في الخارج بالانقسام الفلسطيني، ومن جهة ثانية كان بالإمكان جعل قضية اللاجئين قضية اتفاق فلسطيني تُقرِّب ولا تُبعِّد، وخطوة على طريق إنهاء الانقسام وليس تعزيزه وذلك بوصفها قضية متفق عليها فلسطينياً ونقطة التقاء بين أطياف الشعب الفلسطيني (**عدوان، 2016/3/31: مقابلة**).

تعقيب:

بالمجمل، يلاحظ أن الجهود الفلسطينية السياسية المطالبة بحق العودة ركزت في البداية إلى حد كبير على العودة الفردية، ثم أخذت تدريجياً تطالب بالعودة الجماعية من خلال المناشدات، ورفع الالتماسات للجهات ذات العلاقة التي كانت تُعد قضية اللاجئين قضية إنسانية، لكن مع نشوء منظمة التحرير تحولت قضية اللاجئين من قضية إنسانية إلى قضية وطنية سياسية، حيث اقترنت بتحرير فلسطين، وحق تقرير المصير عبر الكفاح المسلح لإجبار العالم على البحث عن حلول عادلة لها. إلا أنه بعد إقرار البرنامج المرحلي عام 1974م أخذت قضية اللاجئين، وحقهم جميعاً في العودة إلى ديارهم تتراجع على سلم أولويات القيادة الفلسطينية، حيث لم يعد حق العودة مرتبطاً بالقرار 194، وقرارات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة، وتفاقم أو انتعش الخطاب الملتبس على الساحة الداخلية والرأي العام العالمي تجاه حق العودة.

وبتوقيع اتفاق أوسلو عام 1993م زاد عدم الاهتمام والتهميش بقضية اللاجئين، سيما وأن الاتفاق أجل البحث في هذه القضية مع قضايا الوضع النهائي، وما زاد الأمر خطورةً على القضية طرح، وقبول حلول تُسقط حق العودة وتساهم في توطين عدد كبير من اللاجئين في الدول التي يعيشون فيها.

كما أن القيادة الفلسطينية لم تخطُ خطوات نوعية على الصعيد السياسي الوطني والدولي لإيجاد رؤية موحدة لحل قضية اللاجئين بناء على قرارات الشرعية الدولية وخاصة القرار 194، ولم تستثمر، أو توظف جميع الإمكانات والوسائل المتاحة لديها للتأثير على المجتمع الدولي من أجل حل هذه القضية العادلة المعترف بها إقليمياً ودولياً.

لم يكن للانقسام الفلسطيني تأثيرات كبيرة على دور الدبلوماسية الفلسطينية وأدائها تجاه قضية اللاجئين؛ لأن الدبلوماسية الفلسطينية لم تؤدِ الدور المطلوب منها تجاه هذه القضية قبل الانقسام أصلاً بسبب تأجيل القيادة الفلسطينية البحث فيها في اتفاقيات أوسلو إلى مفاوضات المرحلة النهائية.

إن قضية اللاجئين هي قضية عادلة ومشروعة أقرتها قرارات الشرعية الدولية، ورغم ذلك إلا أنها بعد أكثر من ستة عقود على نشأتها لم تجد حتى اللاحظة حلاً عادلاً لها وفقاً لقرارات الشرعية الدولية، بل إنها ازدادت صعوبة وتعقيداً، نظراً لواقع موازين القوى، والمعطيات العربية والدولية، إلى جانب عدم وضوح الرؤية الفلسطينية في إدارة هذه القضية، في مرحلة المنظمة والمقاومة، وعدم وجود إرادة سياسية في مرحلة السلطة والمفاوضة.

الفصل الخامس

مستقبل قضية اللاجئين الفلسطينيين

الفصل الخامس

مستقبل قضية اللاجئين الفلسطينيين

تمهيد:

قضية اللاجئين كغيرها من القضايا الوطنية الفلسطينية بحاجة ماسة، وكبيرة إلى تحركات دبلوماسية، وسياسية فلسطينية على جميع الصُعد والمستويات من أجل التأثير على المجتمع الدولي للبحث عن حل جذري لهذه القضية الشائكة، كما أنها بحاجة إلى رؤية شاملة، واستراتيجية واضحة من أجل استثمار وتوظيف المواقف والقرارات الدولية المُؤيدة والمُساندة للقضية الفلسطينية بشكل عام ولقضية اللاجئين بشكل خاص.

والتجربة الدبلوماسية الفلسطينية بكاملها، بحاجة ماسة إلى دراسة متأنية، ومُراجعة نقدية، وتقويم موضوعي واستخلاص النتائج والعبر، وذلك لثلاثة أسباب: **الأول:** أن عملية التسوية التي بدأت بمؤتمر مدريد، وتفعَّلت بصفقة أوسلو، وتواصلت بالاتفاقات اللاحقة لعبت فيها الدبلوماسية العربية والفلسطينية، العلنية والسرية دورها الطاغي بعد أن تراجع الفعل العسكري إلى أدنى درجاته. **والسبب الثاني:** أن العمل الدبلوماسي في الثورة الفلسطينية احتل بالتدرج موقعاً مرموقاً في العملية النضالية، وزاحم العمل المسلح والنضالين السياسي والتنظيمي، وتقدم عليها في المراحل الأخيرة. **والسبب الثالث:** أن المفاوضات الفلسطينية – "الإسرائيلية" في محطاتها المتتالية تكشف عن خلل فادح في الأداء والأداة، مع انتهاك صارخ للمرجعية السياسية والثوابت الوطنية **(فياض، 1996: 2)**.

فالمُفاوض الفلسطيني بدأ بالتنازل واستمر بذلك طيلة فترة المفاوضات ربما لأنه لا يمتلك أوراق قوة وضغط يُفاوض بها، أو لعدم امتلاكه الخبرة والمعرفة اللازمة حول قضية اللاجئين، وكان أحياناً يذهب للمفاوضات دون أن يُرافقه متخصصون في القضايا التي يُفاوض عليها، ومنها قضية اللاجئين وذلك ما حصل في جنيف.

كما أن المفاوض والقيادة الفلسطينية تتعامل مع "إسرائيل" بمنطق حسن النوايا، فعلى سبيل المثال فسرت "إسرائيل" أوسلو بطريقةٍ وفهمٍ يصب بمصلحتها، وبعيد عن التفسير والفهم الفلسطيني **(الجرباوي، 1994: 17)**.

في هذا الفصل نستعرض مستقبل قضية اللاجئين الفلسطينيين، وآليات الدبلوماسية الفلسطينية لتعزيز الموقف الدولي، واستثمار المواقف الدولية المتعلقة بقضية اللاجئين.

مستقبل قضية اللاجئين الفلسطينيين

أولاً: سيناريوهات حل وتصفية قضية اللاجئين

تعرضت قضية اللاجئين الفلسطينيين لعدد من محاولات التصفية والحل، عبر مشاريع مختلفة من أطراف عدة، وربما تتعرض هذه القضية الحساسة في المستقبل القريب لمحاولات أخرى لتصفيها، لذا ينبغي على الدبلوماسية الفلسطينية أن تكون مُستعدة، وأن يكون لها دور واضح وحاسم في التعامل معها بكل جُرأة وقوة مُستندة إلى التأييد الشعبي أولاً، ثم الدعم العربي والإسلامي، والمساندة الدولية من بعض الدول الصديقة ثانياً، ثم الاستناد والتمسك بالقرارات الدولية الأممية المؤيدة والمؤكدة لحق العودة وتعويض اللاجئين ثالثاً. ومن السيناريوهات التي قد تُطرح بخصوص قضية اللاجئين:

السيناريو الأول: في ظل الحديث عن "المبادرة الفرنسية"* ، وعقد مؤتمر دولي بشأن القضية الفلسطينية ربما يتم طرح بعض الحلول لتصفية قضية اللاجئين ضمن رؤية شاملة لحل القضية الفلسطينية، تقوم على استصدار قرار من مجلس الأمن الدولي، ثم الضغط على دولة الاحتلال "الإسرائيلي" والسلطة الفلسطينية لقبول عودة أعداد بسيطة من اللاجئين لا تتجاوز 10 آلاف لاجئ إلى الأراضي المحتلة عام 1948م، وذلك على مراحل وسنوات عديدة، وأعداد أخرى أكبر حجماً إلى الدولة الفلسطينية الموعودة في الضفة وغزة، أما بقية اللاجئين يتم تقديم تعويضات مالية مُغرية لهم، ومنحهم خياراً إما الاستمرار بالإقامة في الدول التي يُقيمون فيها، أو مغادرتها إلى دول أخرى محددة.

السيناريو الثاني: أن تمارس دولة الاحتلال "الإسرائيلي" ضغوطاً على السلطة الفلسطينية مُستعينةً بدعم الولايات المتحدة وتأييدها، في ظل الضعف العربي والإسلامي الحالي، والتماهي الدولي الأمريكي والأوروبي مع "إسرائيل" من أجل القبول بدولة فلسطينية شكلية في الضفة الغربية، وقطاع غزة مقابل التخلي عن حق اللاجئين في العودة إلى ديارهم الأصلية، والقبول بعودة أعداد محدودة لتلك الدولة مع تقديم تعويضات مالية لبقية اللاجئين الذين سيتم توطينهم، إما في الدول التي تستضيفهم حالياً، أو توطينهم في دول أخرى ككندا، وبعض الدول الأوروبية.

---

* مبادرة أعلن عنها وزير الخارجية الفرنسي "لوران فابيوس" خلال جولته في منطقة الشرق الأوسط، لاستئناف المفاوضات الفلسطينية - "الإسرائيلية"، تنص على:" إقامة دولة فلسطينية في حدود الرابع من حزيران 1967م منزوعة السلاح، مع تبادل مناطق بمساحات متفق عليها، وتستجيب للاحتياجات الأمنية "الإسرائيلية". وإجراء مفاوضات لا تزيد عن 18 شهراً للوصول إلى حل الدولتين. وحل عادل ومتوازن وواقعي لقضية اللاجئين الفلسطينيين، بالاستناد على آلية تعويض. وتطبيق مبدأ حل الدولتين لشعبين، مع مطلب الاعتراف بالطابع اليهودي "لإسرائيل"، ووضع معايير تضمن أمن "إسرائيل" وفلسطين، وتُحافظ بشكل ناجح وفعال على الحدود، وتصد المقاومة وتدفق الوسائل القتالية، وتحترم سيادة دولة فلسطين المنزوعة السلاح، والانسحاب الكامل للجيش "الإسرائيلي" على مراحل خلال فترة انتقالية يتم الاتفاق عليها. واعتبار هذه المبادرة بمثابة تسوية نهائية وليست اتفاقاً مؤقتاً.

وفي حال طُرح هذان الخياران على الطاولة ربما نجد فئة من الساسة الفلسطينيين خاصة من الذين يتمسكون بخيار التفاوض بوصفه خياراً استراتيجياً في حل الصراع مع "إسرائيل"، يقبلون بأحد الخيارين بحجة أن الظروف الدولية ليست في صالح الفلسطينيين، وعليه يجب الاكتفاء بالدولة في هذه المرحلة حتى تتغير الظروف، وفي حال وافقت قيادة السلطة على هذا التنازل الخطير؛ فإن ذلك سيُؤثر على شرعيتها التمثيلية، وستتعرض لضغوط شعبية كبيرة، أما إذا عارضت هذين المقترحين؛ فإنها ستدخل في مواجهة دبلوماسية كبيرة مع المجتمع الدولي وخصوصاً الحليف الاستراتيجي "لإسرائيل" الولايات المتحدة الأمريكية التي ربما تستعمل سياسة العصا مع السلطة عبر التضيق، وقطع الأموال، والمنح، وتأليب الدول الأخرى عليها.

وبالتالي؛ فإن على الدبلوماسية الفلسطينية أن تكون جاهزة لذلك مبكراً، وتُعد خططاً بديلة للتعامل مع أطراف المجتمع الدولي كافة عبر التمسك بقرارات الشرعية الدولية الصادرة عن الأمم المتحدة، والاستفادة من دعم ومساندة الدول الصديقة، والدول المساندة للحقوق الفلسطينية.

السيناريو الثالث: إذا اصطدمت دولة الاحتلال بموقف فلسطيني ثابت، وضغط، ودعم عربي وإسلامي، ودولي مُساند، ربما تضطر للقبول نظرياً بحق العودة مع وقف التنفيذ كأسلوب تفاوضي تكتيكي تسعى من خلاله إلى فرض آليات وأساليب معقدة للتنفيذ كما فعلت في تنفيذ بنود اتفاقية أوسلو، فكل شبر يتم التفاوض عليه مراراً وتكراراً، وكذلك الحال ستكون عملية التفاوض على عودة كل شخص مرات ومرات لعدة سنوات. وهذا غير مُستبعد سيما وأن كثير من وسائل الإعلام "الإسرائيلية" أشارت إلى إمكانية السماح بالعودة لمائة ألف لاجئ.

لكن خطورة القبول الفلسطيني بهذا السيناريو أنه ستكون له تداعيات خطيرة على حركة النضال الفلسطيني لفترة من الزمن، وبالتالي؛ لا بد للقيادة الفلسطينية أن تتنبه لذلك، وتستفيد من الدعم، والضغط الإقليمي والدولي في عدم تمرير مثل هذا المخطط.

السيناريو الرابع: أن تظل السلطة على موقفها الحالي المتمسك إعلامياً بقضية اللاجئين، وحقهم في العودة وفقاً للقرارات الدولية وخاصة قرار 194، لكنها فعلياً تتخلى عن مسؤولياتها السياسية والدبلوماسية تجاه هذه القضية عبر تأجيل البحث فيها مع دولة الاحتلال من جهة، وتهميشها على كافة الأصعدة سيما الصعيد السياسي والدبلوماسي من جهة أخرى.

وهذا السيناريو أيضاً له تداعيات خطيرة على اللاجئين، لأن "إسرائيل" تُراهن على عامل الزمن في هذا الموضوع حتى يموت الكبار وتنسى الأجيال، كما أن هذا السيناريو يترك لكل لاجئ تحديد مصيره بنفسه والتعامل معه وفقاً للأوضاع التي يعيشها في المكان الذي يُقيم فيه، وهذا ما نراه اليوم على صعيد اللاجئين الفلسطينيين في سورية الذين يتعرضون للهجرة مرة أخرى في ظروف إنسانية

صعبة محفوفة بأشد المخاطر؛ بل إن بعضهم تعرض للموت خلال رحلات الموت عبر البحار إلى دول أوروبا، وكذلك الحال بالنسبة للاجئين في لبنان الذين هاجر عدد كبير منهم أيضاً إلى دول أخرى نتيجة الظروف الإنسانية، والمعيشية، والاجتماعية، والاقتصادية الصعبة في مخيمات اللاجئين هناك، وينسحب الأمر أيضاً على اللاجئين الفلسطينيين في العراق، ومصر، وليبيا، والدول الأخرى.

ويُرجح الباحث السيناريو الأخير بأن تبقى السلطة الفلسطينية على طريقتها الحالية بإدارة قضية اللاجئين من خلال تأجيل بحثها في المفاوضات، والإعلان عن تمسكها بحق العودة للاجئين وقفاً للقرارات الدولية دون أن تتحرك بشكل فعلي من أجل طرح هذه القضية في أروقة المجتمع الدولي، والمحافل الدولية، وذلك لأن السلطة تخشى من ردة الفعل الشعبية والفصائلية في حال وقعت على أية اتفاقية مع "إسرائيل" تمس قضية اللاجئين، كما أنها لا تستطيع الإعلان بشكل صريح عن موقف يخالف الإجماع الوطني تجاه هذه القضية، ومن جهة أخرى هي لا تستطيع وربما ليس لديها إرادة أو نية لطرح هذه القضية لدى المجتمع الدولي خشية من ردة الفعل الأمريكية و"الإسرائيلية".

يجب على الدبلوماسية الفلسطينية مُمثلة بالقيادة السياسية أن لا تستخدم أسلوب مسك العصا من المنتصف، فقضية اللاجئين ثابت من الثوابت الفلسطينية بحاجة إلى موقف صريح وواضح متفق عليه من جميع أطياف الشعب الفلسطيني، ومؤسساته الوطنية المختلفة من أجل تقديمه إلى المجتمع الدولي بشكل موحد وثابت لمواجهة كل المحاولات "الإسرائيلية" المدعومة أمريكياً لتصفية هذه القضية.

ثانياً: آليات الدبلوماسية الفلسطينية في تعزيز الموقف الدولي واستثمار المواقف الدولية تجاه قضية اللاجئين

التعامل مع المجتمع الدولي ليس أمراً سهلاً، لكنه غير مستحيل في ذات الوقت، فالمجتمع الدولي هو مزيج وخليط من الدول المختلفة، لكل منها سياساتها وأهدافها الخاصة، وبالتالي هذا يتطلب توفر جملة من الآليات والمُتطلبات لدى الدبلوماسية الفلسطينية لتتمكن من الوصول إلى تلك الدول والتأثير فيها بما يخدم المصالح والقضايا الوطنية الفلسطينية بشكل عام وقضية اللاجئين بشكل خاص.

الدبلوماسية علم وفن، فهي علم لأنها تقوم على أسس، وتعتمد على قواعد، وتخضع لأصول، وتتطلب إلماماً عميقاً بكل جوانب القانون الدولي، ومعرفة دقيقة بكل مراحل التاريخ الدبلوماسي، وإحاطة شاملة بكل أنواع المعاهدات الدولية، وهي فن لأنها تتطلب مواهب وطاقات وكفايات معينة لا تتوفر في أي إنسان، فالشهادة الجامعية وحدها لا تكفي، والأصل العائلي أو الطبقي لا يُعد مؤهلاً، والتعيينات التي يعتمدها المسؤول السياسي لا تكفي. فالدبلوماسي هو مرآة تعكس صورة الدولة أو الجهة التي يُمثلها في الخارج، لذلك ينبغي أن يكون شخصية سياسية تتميز بمجموعة من المواهب،

أهمها: البراعة في تمثيل مصالح دولته والدفاع عن حقوق شعبه، وحقوق مواطنيه، وتسهيل معاملاتهم وحاجاتهم، والمهارة في إجراء المفاوضات وإدارتها مع الحرص على تعزيز مكانة دولته **(الرملاوي، 2009: 9-10)**.

وبالتالي فالعمل الدبلوماسي الناجح يتطلب وجود أطقم عمل ناجحة ذات كفاية عالية، تمتلك مهارات خاصة كالحنكة السياسية، والدبلوماسية، والقانونية لأداء المهمات الدبلوماسية بطريقة فعالة تخدم القضايا الوطنية الفلسطينية وفي مُقدمتها قضية اللاجئين، كما يتطلب وجود خطط وبرامج ممنهجة وإمكانات، ووسائل، وأدوات كافية تُستخدم بطريقة فعالة وفي الوقت المناسب من أجل تعزيز الموقف الدولي تجاه قضية مهمة وحساسة كقضية اللاجئين. بالإضافة إلى ضرورة وجود جهاز دبلوماسي يحمل موقفاً مُوحداً من قضية اللاجئين يُمثل الشعب الفلسطيني في جميع أماكن تواجده في الداخل والخارج.

عديدة هي الآليات التي ينبغي أن تقوم بها الدبلوماسية الفلسطينية من أجل تعزيز الموقف الدولي تجاه قضية اللاجئين، واستثمار القرارات، والمواقف الدولية المؤيدة والمساندة لتلك القضية، منها:

1. يأتي في صدارة تلك الآليات بدايةً أن تكون قضية اللاجئين والقضايا الفلسطينية الرئيسة على سلم أولويات الأجندة السياسية والدبلوماسية الفلسطينية، وأن تكون واضحة وجلية في البرنامج السياسي والتفاوضي، وأن تكون أحد الأهداف السياسية والدبلوماسية التي تسعى إلى تحقيقها، وأن لا تُقدم عليها موضوعات ثانوية غير رئيسة، وهذا يتطلب العمل على ترتيب البيت الفلسطيني الداخلي، وتوحيد الموقف الفلسطيني، وتبني استراتيجية وطنية تجاه قضية اللاجئين، لا أن يكون لكل فصيل، أو حزب، أو شخصية فلسطينية رُؤية خاصة تجاه هذه القضية، وبالتالي يجب قطع الطريق على كل المشاريع والمقترحات سواء الفلسطينية أم العربية أم الدولية التي قُدمت لتصفية هذه القضية.
2. الدبلوماسية الفلسطينية ينبغي أن تختلف عن باقي دبلوماسيات دول العالم في طبيعة عملها، وطرحها للقضايا والثوابت الوطنية الفلسطينية وعلى رأسها قضية اللاجئين، ولا بد أن تأخذ شكلاً غير تقليدي يختلف عن الأشكال الدبلوماسية المتعارف عليها، لأنها دبلوماسية كفاحية، لها وظائف وأدوار مغايرة عن الدبلوماسيات التقليدية الخاصة بالدول، تتمثل في نقل معاناة الشعب الفلسطيني في جميع مناطق تواجده في الداخل والشتات عبر الصورة والمعلومة إلى العالم الخارجي، والمجتمع الدولي من أجل تغيير المفاهيم، والمدركات السياسية الخاطئة حول القضية الفلسطينية التي استطاع الاحتلال "الإسرائيلي" ترسيخها خلال السنوات والعقود الماضية عبر أجهزته الدعائية المختلفة، فالدبلوماسي الفلسطيني ينبغي أن يكون شخصاً غير عادي مقارنة

بالدبلوماسيين الآخرين، وعليه أن يقوم بالتعبير عن قضية وطن أكثر من التعبير عن سياسة أو موقع أو قرار، ويجب أن يُمثل الشعب الفلسطيني أولاً وأخيراً **(شراب، 2016/4/4م: مقابلة)**.

3. يجب أن تعمل الدبلوماسية الفلسطينية ممثلة بالقيادة السياسية أو المؤسسات الدبلوماسية على استعادة قضية اللاجئين في السياسة العامة الفلسطينية، وإظهارها كجوهر ولب للقضية الفلسطينية على المستوى الدولي، وهذا يتطلب منها أن تتكئ على موقف وطني مُوحد أولاً، وعدم الانفراد والاستفراد بالتعامل مع هذا الملف المهم والخطير في القضية الفلسطينية، فهناك موقف وطني عام من هذه القضية كونها ثابتاً من الثوابت الفلسطينية، وأي ثابت إذا أرادت القيادة السياسية الفلسطينية التعامل معه يجب أن يكون خلفها احتضان، واجتماع وطني عام **(محسين، 2016/3/30م: مقابلة)**.

4. تصدير قضية اللاجئين دولياً، ووضعها على أجندات الدول الصديقة، والمنظمات، والمجالس الدولية المختلفة التابعة للأمم المتحدة وغير التابعة، لتشكيل قوى ضاغطة على الدول الأطراف ذات العلاقة بحيث تبقى هذه القضية موجودة وحاضرة على الطاولة، وتذكير العالم بها في كل لحظة، للبحث عن حلول جذرية وعادلة لها وفق القرارات الدولية ذات العلاقة التي تؤكد حقهم في العودة إلى ديارهم وتعويضهم عن سنوات الهجرة التي قضوها **(المدلل، 2016/3/28: مقابلة)**.

5. الاستفادة من حصول فلسطين على صفة عضو مراقب في الأمم المتحدة، وانضمامها إلى عديد المنظمات الدولية في تحريك قضية اللاجئين وتفعيلها، والعمل بالتعاون الدولي من خلال جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي، ودول عدم الانحياز... وغيرها من المنظمات والمؤسسات الدولية، من أجل استصدار قرارات ومواقف أممية ودولية جديدة لصالح قضية اللاجئين، أو قرارات للمحافظة على حقوق اللاجئين، وعدم تغيير صفتهم كلاجئين وحقوقهم الأصيلة غير القابلة للتصرف كالعودة إلى ديارهم، حتى لو حصل بعضهم على جنسية الدولة التي يُقيم فيها **(المدلل، 2016/3/28: مقابلة)** لتثبيت ركن وأساس مهم، وهو أنه لا حل للقضية الفلسطينية دون حل قضية اللاجئين.

6. يجب على الدبلوماسية الفلسطينية أن تتحرك في الدوائر القريبة من الشعب الفلسطيني التي يُمكن أن تتبنى الموقف الفلسطيني خاصة الدول العربية والإسلامية، حيث إن هناك 56 دولة عربية وإسلامية تُساند الموقف الفلسطيني من قضية اللاجئين ويُمكن أن تُشكل تأثيراً ونفوذاً قوياً لصالح قضية اللاجئين داخل المحافل الدولية مثل مجلس الأمن، أو الأمم المتحدة، أو الاتحاد الأوروبي، حتى لا يبقى الجانب الفلسطيني وحيداً في حمل هذه القضية، خاصة وأن بعض الدول العربية تتحمل تداعيات وتبعات هذه القضية كما في لبنان، وسورية، والعراق، ومصر، والأردن، ودول الخليج **(حمد، 2016/5/11م: مقابلة)**.

7. وبالتالي تحتاج قضية اللاجئين إلى جهد دبلوماسي فلسطيني متميز مدعوم بجهد عربي وإسلامي، بحيث تبقى هذه القضية على أجندة الجامعة العربية، ومنظمة التعاون الإسلامي ومؤسساتهما المختلفة كي تحملاها بما يمتلكان من علاقات إقليمية ودولية إلى المحافل الدولية، والأمم المتحدة ويعيدا تأكيد القرارات الخاصة باللاجئين، وتجديدها لمنحها شرعية أكثر قوة **(يوسف، 2016/5/15: مقابلة)**.

8. وينبغي على الدبلوماسية الفلسطينية أن تدعم باتجاه أن يكون هناك دوائر مختصة للجامعة العربية، ومنظمة التعاون الإسلامي تحتضن قضية اللاجئين الفلسطينية وتهتم بها وتحمل همّ هذه القضية، وتُصدرها إلى المحافل، والمؤسسات الإنسانية، والقانونية الدولية كموقف عربي موحد وليس كموقف فلسطيني، أي أن لا يتحدث الفلسطينيون منفردين في المحافل الدولية عن قضية اللاجئين؛ بل يجب الحديث عن هذه القضية من قبل المجتمع العربي ككل، وهذا بحاجة إلى احتضان عربي رسمي **(محسين، 2016/3/30م: مقابلة)**.

9. توظيف التطور التكنولوجي والمعلوماتي، والعولمة السياسية والدبلوماسية والاستفادة منها في العمل الدبلوماسي الفلسطيني لخدمة قضية اللاجئين؛ فقد ساهم تطور بيئة العمل الدبلوماسي في إتاحة هامش مناورة، وتنوع أكثر في الأدوات، والوسائل، والآليات كالمشاركة في المؤتمرات الدولية، والإقليمية، وطرح قضية اللاجئين من خلالها، والعمل على تفعيل دور مؤسسات المجتمع الدولي، والمؤسسات الحقوقية، والقانونية الإنسانية في دول العالم، وتنظيم زيارات لشخصيات دولية وازنة، ومرموقة لمخيمات اللاجئين للاطلاع على معاناتهم وقضيتهم، وتنفيذ رحلات أو زيارات لأعداد من اللاجئين وأسرهم إلى دول العالم المختلفة، لشرح قضيتهم للمجتمع الدولي، والتواصل مع قادة الرأي في الدول المضيفة من أجل توضيح، وتفسير، وتفنيد المزاعم "الإسرائيلية" المتعلقة بقضية اللاجئين **(شراب، 2016/4/4م: مقابلة)**.

10. الموقف في المفاوضات ينبغي أن يكون واضحاً، وحازماً، وغير قابل للتردد، وعدم اللجوء، أو البحث عن خيارات مُجتزأة أو حلول وهمية فضفاضة لأن ذلك يُضعف الموقف الفلسطيني، وهذا يتطلب موقفاً ورؤية فلسطينية واضحة بالنسبة لقضية اللاجئين مبنية على إجماع وطني يتمسك بعودة اللاجئين إلى مُدنهم وقُراهم التي هُجروا منها، سيما وأن هناك قراراتٍ أممية تنص على ذلك بشكل واضح **(حمد، 2016/5/11م: مقابلة)**.

11. الحذر من إعادة تكرار، وفرض المحاولات "الإسرائيلية" والأمريكية السابقة التي تهدف إلى إبراز قضية الشعب الفلسطيني على أنها قضية إنسانية عبر استغلال نتائج ما سُمى بالربيع العربي، لفرض حلول لتصفية قضية اللاجئين، وبالتالي لا بد من استثمار المواقف العربية والإسلامية،

والأوروبيـــة المُؤيـــدة، والمُســـاندة لقضـــية اللاجئـــين للوقـــوف فـــي وجـــه هـــذه المحـــاولات **(البطش، 2016/3/29: مقابلة)**.

12. رفض كل المبادرات التي تهدف إلى تجاهل حق العودة، والتعويض التي تتنافى مع الشرعية الدولية، وضرورة توقف الجانب الفلسطيني عن إطلاق المبادرات والتصريحات التي يُفهم منها أنها تنازل عن حق العودة، أو قبول حلول وسط تفاوضية فيه، ومناقشة أية مبادرة تُطرح من منطلق الحقوق الوطنية الفلسطينية العليا ومدى تطابقها مع القرارات الدولية **(عمرو، 2007: 18)**.

13. وضع خطط استراتيجية تشتمل على أهداف واضحة ودقيقة، وبرامج، ووسائل، وأدوات قوية، ومؤثرة وفاعلة، يُرصد لها موازنات مالية كافية من أجل تنفيذ حملات دبلوماسية وإعلامية دولية لتوسيع أشكال التضامن العالمي مع قضية اللاجئين، والاستعانة بدبلوماسيات دول صديقة، وبخبراء ومتخصصين دوليين، واستخدام أساليب متنوعة وإبداعية للتأثير في الموقف الدولي وتعزيزه تجاه قضية اللاجئين.

14. توظيف جميع أشكال وأنواع الدبلوماسيات المتاحة لدى الدبلوماسية الفلسطينية لتعزيز الموقف الدولي تجاه قضية اللاجئين كالدبلوماسية الثنائية، أو التقليدية، والدبلوماسية العامة، والثقافية، والشعبية، أو دبلوماسية الإعلام، ودبلوماسية المنظمات الدولية، والمؤتمرات الدولية، ودبلوماسية القمة، أو الدبلوماسية المباشرة والبعثات الدبلوماسية الخاصة، ودبلوماسية المناسبات والتحالفات، والدبلوماسية الاقتصادية، ودبلوماسية الأزمات.

15. لا بد أن تسعى الدبلوماسية الفلسطينية بشكل مستمر لتطوير أدائها، والارتقاء به، وأن تعمل على نشر الوعي العام على المستوى الإقليمي والعالمي حول ظروف اللاجئين الفلسطينيين، وأن تُواجه، وتكشف جرائم "إسرائيل" بحق اللاجئين إعلامياً، وسياسياً، وقانونياً على الصعيد الدولي، وتُقدم المعلومات والحقائق الكاملة الكافية للمجتمع الدولي عن حقوق اللاجئين الفلسطينيين، وعدالة قضيتهم.

16. ينبغي أن تبادر الدبلوماسية الفلسطينية بالدعوة لعقد مؤتمرات دولية لطرح قضية اللاجئين الفلسطينيين، وتقديم الرؤية الفلسطينية لحل هذه القضية طبقاً لقرارات الشرعية الدولية التي تؤكد على حق العودة وتعويض اللاجئين.

17. تشكيل أجهزة ولجان مختصة مكونة من خبراء، ومختصين في القانون، والسياسة، والعلاقات الدولية، والإعلام، والاقتصاد، والجغرافيا، والإحصاء، والاستفادة من الجاليات الفلسطينية والعربية والإسلامية الفاعلة في دول العالم، سيما في أوروبا، والولايات المتحدة لمخاطبة الرأي

العام، وقادة الرأي ومنظمات المجتمع المدني في تلك الدول – سياسياً وإعلامياً – من أجل دحض المزاعم "الإسرائيلية"، وكشف جرائمها من جهة، والتأثير في سياسات هذه الدول لصالح قضية اللاجئين من جهة أخرى.

18. التنسيق بين المستويين الشعبي والرسمي من أجل توحيد الجهود للضغط من أجل حل قضية اللاجئين على أساس قرارات الشرعية الدولية، والربط بين قرار 194، والقرارين 242 و 338 كونه أساساً لأية تسوية للقضية الفلسطينية **(عمرو، 2007: 18)**.

19. قضية اللاجئين بحاجة إلى إبداع في دور الجهاز الدبلوماسي في تفسير القرارات الخاصة بقضية اللاجئين بما يخدم هذه القضية، سيما وأن "إسرائيل" تُفسر القرارات المتعلقة باللاجئين، وخاصة القرار 194 بما يخدم رؤيتها، وكذلك المجتمع الدولي قد يفسر القرار بما يخدم رؤيته، وعليه؛ فإن أحد الوظائف المهمة التي لا بد أن يقوم بها الجهاز الدبلوماسي الفلسطيني يتمثل في تفسير القرارات الدولية تفسيراً يتفق مع ماهية قضية اللاجئين الفلسطينيين **(شراب، 2016/4/4م: مقابلة)** أو استصدار قرارات واضحة وحاسمة وملزمة لتحقيق حق العودة للاجئين **(عدوان، 2016/3/31: مقابلة)**.

20. تفعيل منظمة التحرير وتجديدها من خلال ضم جميع الفصائل الفلسطينية، وإعادة ترتيب البيت الفلسطيني ليُمثل الكل الفلسطيني**(عدوان، 2016/3/31: مقابلة)**.

21. إعادة تفعيل وبث روح الحياة في دائرة شئون اللاجئين في منظمة التحرير الفلسطينية لأخذ دورها الحقيقي والفعلي في تمثيل قضية اللاجئين الفلسطينيين، ورفدها بالخبراء والمختصين، وتخصيص، ورصد موازنات مالية حقيقية لها لتتمكن من أداء مهماتها المنوطة بها على أكمل وجه بما يخدم قضية اللاجئين في مناطق تواجد اللاجئين كافة، بالإضافة إلى دعم جميع المنظمات والهيئات الفلسطينية المهتمة بشئون اللاجئين وتشجيعها، وهي كثيرة على الساحة الفلسطينية، والعمل على توحيدها تحت إطار واحد يُنظم ويُقنن عملها.

فالوضع السليم يقضي بأن تُشكل دائرة اللاجئين جهازاً من أقوى الأجهزة، يعمل فيه خبراء في الشئون القانونية، والسكانية، والجغرافية، والاحصائية، والاقتصادية، والإعلام، والبحوث، والعلاقات الدولية، وأن تُصدر أوراقاً حقائقية، وسياسية عن كل موضوع، وأن تُمثل في كل المؤتمرات ويكون لها اتصال وثيق ومستمر باللاجئين في الوطن والمنفي عن طريق لجان محلية مُنتخبة ذاتياً، ويكون لها صوت في السياسة العربية والدولية، وفي كل المحافل الدولية الشعبية والرسمية **(أبو ستة، 2007: 123-124)**.

22. يجب على السفارات، والقنصليات الفلسطينية في الخارج أن تضع قضية اللاجئين على أجندتها وإثارتها في جميع الأوقات والمناسبات الوطنية كمناسبة ذكرى النكبة، وذلك بتنفيذ جملة من النشاطات والفعاليات المختلفة سياسياً، وثقافياً، وعلمياً لاستحضارها ذهنياً لدى شعوب العالم، وتذكيرهم بها في كل وقت **(يوسف، 2016/5/15: مقابلة)**.

23. كما ينبغي على السفارات الفلسطينية في جميع الدول التي تتواجد فيها أن تُرسل مراسلات، وتقارير دورية، وبشكل مستمر إلى وزارات الخارجية في تلك الدول حول أوضاع اللاجئين وأحوالهم، وللتذكير بالقرارات الأممية ذات العلاقة بقضية اللاجئين **(يوسف، 2016/5/15: مقابلة)**.

24. كما يجب استثمار التحركات الجماهيرية الدولية كتلك التي تتحرك دفاعا عن غزة وحصارها من خلال توجيهها للتحرك لصالح قضية اللاجئين الفلسطينيين بوصفها قضية مُستندة على قرارات من الأمم المتحدة من الناحية القانونية، ومن الناحية الإنسانية مُستندة على دعم المنظمات الدولية المتعددة مثل منظمة حقوق الإنسان في جنيف التي ناقشت قضية اللاجئين **(العجرمي، 2016/5/10م: مقابلة)**.

25. وضع آليات تربط المهجرين في الخارج سواء في الدول العربية أم الأجنبية تربطهم بالوطن، وتمنع من اندماج الجيل الثاني والثالث في المجتمعات المُقيمة فيها، وخاصة المجتمعات الأوروبية بشكل أكبر **(عمرو، 2007: 19)**.

26. لا بد من التواصل مع الأحزاب، والحكومات، والبرلمانات من خلال سفارات، وبعثات فلسطين في دول العالم كافة من أجل الضغط على المجتمع الدولي لتحمل مسئولياته بتنفيذ قرارات الشرعية الدولية المتعلقة بقضية اللاجئين، وفي صدارتها القرار 194، مع التأكيد والتركيز على حق اللاجئين في العودة إلى أراضيهم وديارهم التي هُجروا منها وليس إلى الضفة الغربية، وقطاع غزة.

27. الاستعانة بخبراء في القانون الدولي من أجل الاستفادة من القوانين الدولية برفع دعاوى، وشكاوى قضائية إلى المحاكم الدولية لمقاضاة "إسرائيل" على جرائمها بتهجير اللاجئين، هذا من جهة، ومن جهة أخرى الضغط عليها، وإلزامها بتنفيذ القرارات الأممية ذات العلاقة بقضية اللاجئين سيما القرار 194.

28. يجب على الجهاز الدبلوماسي الفلسطيني، وخاصة المفاوض الفلسطيني أن يستخدم أساليب، واستراتيجيات، وتكتيكات تفاوضية متنوعة لطرح قضية اللاجئين على طاولة التفاوض في أية مفاوضات جديدة.

29. لا يكفي أن تظل الدبلوماسية الفلسطينية تردد تمسكها بالقرار 194، بل يجب أن تسعى إلى وضع آليات فاعلة من أجل تأكيد هذا القرار، وتفسيره بطريقة تثبت حق العودة والتعويض معاً، سيما وأن دولة الاحتلال تُفسره بطريقتها، والمجتمع الدولي يُفسره بطريقته **(يوسف، 2016/5/15: مقابلة)**.

30. ينبغي على فصائل المقاومة، وكذلك منظمات المجتمع المدني أن تتحرك وتستثمر علاقاتها مع الدول، ومع مثيلاتها في دول العالم من منظمات الدفاع عن حقوق الإنسان، والنقابات القانونية، ونقابات العمال، واتحادات الطلاب العالمية، وغيرها **(العجرمي، 2016/5/10م: مقابلة)**. فكل فصيل فلسطيني لديه علاقات واتصالات مع الدول التي تدعمه، يستطيع استثمارها من أجل تعزيز الموقف الدولي تجاه قضية اللاجئين.

مهام وأنشطة ينبغي على السفارات الفلسطينية القيام بها لتعزيز الموقف الدولي تجاه قضية اللاجئين

1. الاستفادة من الامتيازات الدبلوماسية التي نصت عليها اتفاقية فينا لعام 1961م للعلاقات الدبلوماسية، خاصة الامتياز المتعلق بحرية الاتصال للبعثة الدبلوماسية والبريد الدبلوماسي: حيث تنص اتفاقية فينا في مادتها رقم (1/27) على أن: "تسمح الدولة المُستقبِلة وتصون حرية اتصالات البعثة لكافة الأغراض الرسمية، ويحق للبعثة في اتصالاتها مع حكومتها وكذلك مع البعثات الأخرى والقنصليات التابعة لها حيثما وُجدت أن تستعمل وسائل اتصال خاصة بها، وبما في ذلك حاملي الحقائق الدبلوماسية، والرسائل الرمزية، أو الرقمية "الشيفرة"، لكن لا يحق للبعثة أن تُقيم أو أن تستعمل جهازاً لاسلكياً إلا بموافقة الدولة المُستقبِلة"[1] وكذلك الاستفادة امتياز توفير التسهيلات اللازمة لإقامة الدبلوماسيين، وسفرهم، وحرية التنقل في إقليم الدولة المُضيفة.
2. المشاركة في اللقاءات، والاجتماعات، والندوات، والمؤتمرات الرسمية، وغير الرسمية التي يتم الدعوة إليها من قبل المؤسسات الرسمية، وغير الرسمية في الدولة المستقبلة.
3. إجراء اتصالات، ومباحثات لعقد اتفاقيات، ومعاهدات لصالح قضية اللاجئين.
4. إجراء اتصالات، ومحادثات رسمية وغير رسمية مع المسئولين وصناع القرار في حكومة الدولة المُضيفة، والبعثات الدبلوماسية فيها، وكذلك مع الهيئات، والمنظمات الإقليمية والدولية فيها.
5. إقامة الحفلات في المناسبات الوطنية، والدينية الخاصة بفلسطين، ودعوة الشخصيات الاعتبارية في الدولة المُضيفة، واستثمارها لشرح قضية اللاجئين.

[1] اتفاقية فينا للعلاقات الدبلوماسية المبرمة بتاريخ 18 أبريل 1961م.

6. عقد اجتماعات، ولقاءات داخل السفارة مع السفراء، ورؤساء الأحزاب، والبرلمانيين، وقادة الرأي، والمؤسسات، ومسؤولي وسائل الإعلام في الدولة المُضيفة، ولقاءات مع رجال الأعمال، ورجال الدين، والسياسة، والمفكرين، ورؤساء مراكز الأبحاث، وغيرهم من الشخصيات الوازنة، والمؤثرة في المجتمع المدني.
7. إجراء الاتصالات بكافة أشكالها، وإرسال المراسلات، والمُكاتبات إلى المؤسسات الرسمية، وغير الرسمية في الدولة المضيفة كوزارة الخارجية ورئاسة الوزراء ورئاسة الدولة لشرح قضية اللاجئين.
8. المشاركة في المناسبات الدينية، والوطنية الخاصة بالدولة المضيفة، وكذلك الخاصة بدول السفراء في هذه الدولة واستثمارها في التعريف بقضية اللاجئين.
9. تبادل الزيارات الرسمية وغير الرسمية مع سفراء الدول الأخرى، واستثمار الصدقات والعلاقات الشخصية في طرح قضية اللاجئين والتعريف بها.
10. إجراء مناقشات وحوارات مفتوحة مع النقابات العمالية والمهنية، واتحادات الطلاب، ومنظمات الشباب والمرأة، وأعضاء البرلمانات، والأحزاب، والفرق الرياضية، وفرق الفنون الشعبية، وغيرها من المنظمات الأهلية غير الحكومية لإبراز قضية اللاجئين وشرح قضيهم.
11. استثمار وسائل الاتصال الحديثة على الانترنت كالمواقع الالكترونية للسفارات، ومواقع التواصل الاجتماعي والإعلانات الممولة لخدمة قضية اللاجئين
12. عقد مؤتمرات صحفية، وتنظيم ندوات، وورش عمل، ومؤتمرات علمية، وإقامة معارض فنية وطنية.
13. شراء مساحات إعلانية، وإعلامية ثابتة في وسائل الإعلام العالمية من صحف وإذاعات وفضائيات لنشر المواد الإعلامية التي تخدم قضية اللاجئين، وإنتاج مواد إعلامية وأفلام مرئية وإذاعية حول قضية اللاجئين وتزويدها لتلك الوسائل الإعلامية.
14. نشر مقالات، وتصدير أخبار، وإجراء مقابلات تلفزيونية، وإذاعية، وصحفية في وسائل الإعلام العالمية المرموقة في الدولة المُضِيفة، وإلقاء محاضرات منهجية، ولامنهجية حول اللاجئين وأوضاعهم ومعاناتهم.
15. إصدار نشرات، وملصقات، وكتيبات، وكتب حول قضية اللاجئين، ونشرها في المكتبات، والجامعات، ومؤسسات المجتمع المدني في الدولة المضيفة.

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج:

1. الاهتمام الدولي بقضية اللاجئين الفلسطينيين تمثل بمجموعة من المشاريع، والحلول المختلفة التي قدمتها جهات ودول عدة، تختلف في صياغاتها وآلياتها حسب الجهة التي تتبناها. لكن هذا الاهتمام لم يرقَ إلى درجة توفير حل جذري وعادل لهذه القضية وفرضه وفقاً للقرارات الدولية.
2. جميع القرارات المنبثقة عن الأمم المتحدة، ومؤسساتها المتعلقة بقضية اللاجئين لا تزال حبراً على ورق، لأن المنظمة الدولية لا تستطيع فرض هذه القرارات على "إسرائيل" المدعومة من الولايات المتحدة الأمريكية والمجتمع الدولي.
3. معظم المشاريع المتعلقة بقضية اللاجئين التي قدمتها الولايات المتحدة الأمريكية هي مشاريع تتبنى الرؤية "الإسرائيلية" الرامية إلى تصفية هذه القضية، بعيداً عن قرارات الشرعية الدولية، وذلك عبر مشاريع التوطين، أو تقديم التعويضات بدل العودة، وهي مشاريع لا تُحمل "إسرائيل" أية مسؤولية أخلاقية أو قانونية، بل تسعى إلى تخليصها من إحدى أهم قضايا الوضع النهائي في أية مفاوضات "إسرائيلية" فلسطينية مستقبلية.
4. مواقف الدول الأوروبية، والاتحاد السوفيتي السابق، وروسيا الاتحادية ضعيفة تجاه قضية اللاجئين الفلسطينيين ولا تُعبر عن اهتمام بهذه القضية، إذ لم تكن هناك مشاريع أو مقترحات خاصة بقضية اللاجئين، وإن طُرحت مثل هذه المشاريع فهي على استحياء ممزوج بالخوف من ردة الفعل "الإسرائيلية" الأمريكية عليها، بل إن بعضها كان يتناغم مع الأطروحات الأمريكية "الإسرائيلية" لتصفية هذه القضية عبر مشاريع توطين اللاجئين وتعويضهم.
5. مواقف الدول العربية، والإسلامية، ودول عدم الانحياز مؤيدة لحقوق اللاجئين في العودة، والحصول على تعويض عما لحق بهم من أضرار مادية، ومعنوية، ونفسية، لكنها تبقى مجرد مواقف، وتوصيات، وبيانات بحاجة إلى تفعيل، واستخدام الوسائل المناسبة للضغط والتأثير على المجتمع الدولي للأخذ بها.
6. اختلف الأداء الدبلوماسي الفلسطيني في تعزيز الموقف الدولي تجاه قضية اللاجئين باختلاف الظروف والمراحل التي مرت بها الدبلوماسية الفلسطينية. فالدبلوماسية الفلسطينية في فترة ما قبل تأسيس منظمة التحرير لم تكن رسمية فقد كانت دبلوماسية وفود ومذكرات ولم تمتلك أدوات دبلوماسية للخوض في غمار العمل الدبلوماسي الحقيقي، ورغم ذلك فقد بذلت جهوداً، وحاولت الوصول للمجتمع الدولي، لكنها لم تستطع استثمار القرارات الدولية الصادرة لصالح قضية اللاجئين، سيما القرار 194.

7. تطورت الدبلوماسية الفلسطينية بشكل واضح بعد تأسيس منظمة التحرير عام 1964م، فأصبحت أكثر تنظيماً، لها هدف واضح، وتعمل بشكل مُخطط، واستخدمت أدوات مهمة وجديدة، وحققت إنجازات عديدة. وكانت قضية اللاجئين حتى عام 1982م على سلم أولوياتها، وبذلت جهوداً كبيرة على الساحة الدولية لشرح القضية الفلسطينية برمتها، ومن ضمنها قضية اللاجئين، وسعت لكسب تأييد المجتمع الدولي، وتمكنت من استصدار العديد من القرارات المهمة في الجمعية العامة للأمم المتحدة التي تُؤكد حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وحقه غير القابل للتصرف كالقرار 2535، والقرار 3236.

8. الدبلوماسية الفلسطينية خلال الفترة 1982م – 1993م غيرت من سياساتها واستراتيجياتها فاستخدمت استراتيجية المزاوجة التكتيكية في سياستها الخارجية لتحقيق أهدافها، وركزت على بناء مزيد من العلاقات مع الدول الغربية سراً وعلانيةً، وسعت للحفاظ على ذاتها والتعاطي مع الظروف المحيطة بها، وهو ما أدى بعد اعتراف المنظمة بـ "إسرائيل" والقبول بقرار التقسيم 181، إلى تراجع قضية اللاجئين، وحق العودة في سلم أولويات الدبلوماسية الفلسطينية وأهدافها، حيث لم تظهر جهود دبلوماسية فلسطينية واضحة بُذلت في هذه المرحلة تُشير إلى الاهتمام بقضية اللاجئين على المستوى الدولي، ولم تصدر قرارات أممية ودولية تخص حق العودة واللاجئين.

9. بعد قيام السلطة الفلسطينية إثر التوقيع على اتفاق أوسلو تَقَيّد الجهاز الدبلوماسي الفلسطيني بالاتفاقيات الموقعة مع الجانب "الإسرائيلي" التي أجلت البحث في قضية اللاجئين إلى مفاوضات الحل النهائي، ولم تجرؤ الدبلوماسية الفلسطينية على التحدث عن قضية اللاجئين على الصعيد الدولي، كما أنها لم تستطع تسخير، أو توظيف الوظائف التقليدية للدبلوماسية، أو الأدوات، والوسائل المتاحة لديها في تعزيز الموقف الدولي تجاه قضية اللاجئين.

10. ليس لدى الجهاز الدبلوماسي للسلطة استراتيجية، أو خطة لتعزيز الموقف الدولي تجاه قضية اللاجئين؛ لأنها ليست على الأجندة السياسية والدبلوماسية للسلطة، وليست إحدى القضايا المحورية، والرئيسة التي تحكم عمل الجهاز الدبلوماسي الفلسطيني في هذه المرحلة على الأقل.

11. أخفق الجهاز الدبلوماسي الفلسطيني في عهد السلطة في دوره تجاه قضية اللاجئين، ولم يقم بما هو مطلوب منه تجاهها على المستوى الدولي؛ حيث حصر نفسه في الوظائف التقليدية للدبلوماسية التقليدية، ولم يُبدع في القيام بوظائف إبداعية كفاحية لخدمة القضية الفلسطينية عموماً، وقضية اللاجئين على وجه التحديد.

12. محاولات التسويات السياسية لحل الصراع مع دولة الاحتلال كان لها تداعيات خطيرة على جوهر قضية اللاجئين، وحقهم في العودة إلى ديارهم الأصلية، فتحولت قضيتهم من قضية سياسية

وطنية إلى قضية إنسانية يجري البحث عن حلول لها على مستوى تحسين معيشة اللاجئين، وتأهيلهم، وتوطينهم، وتحويلها من قضية تتحمل الأمم المتحدة والمجتمع الدولي المسؤولية عنها إلى قضية يجري البحث لإيجاد حلول لها في إطار الاتفاقيات الثنائية مع الدول العربية، وكذلك تحويلها من قضية أساسية إلى قضية ثانوية يتم تباحثها في مفاوضات الوضع النهائي.

13. ثمة نقص، وقصور كبير جداً، وواضح في عمل السفارات الفلسطينية في الخارج في التعاطي مع قضية اللاجئين، حيث إنها لا تقوم بما ينبغي القيام به تجاه قضية مهمة كقضية اللاجئين.

14. ليس هناك جهود دبلوماسية لإبقاء قضية اللاجئين حية ومتداولة على الطاولة الدولية للبحث والتداول من أجل إيجاد حلول لها، ولم يُبدع الجهاز الدبلوماسي الفلسطيني في تقديم تفسيرات سياسية، وقانونية للقرارات الدولية المتعلقة بقضية اللاجئين تواجه التفسيرات "الإسرائيلية" والأمريكية، ولم يقم بالوظائف التقليدية للدبلوماسية في تسليط الضوء على قضية اللاجئين.

15. الانقسام السياسي الفلسطيني الذي كانت له تداعيات واضحة على مناحي الحياة الفلسطينية كافة لم يُؤثر على الأداء الدبلوماسي الفلسطيني في تعزيز الموقف الدولي تجاه قضية اللاجئين؛ لأنها قضية مؤجلة طبقاً لاتفاق أوسلو، ولم تُبذل أية جهود دبلوماسية على الصعيد الدولي تجاهها قبل الانقسام عندما كانت السلطة في كامل عافيتها.

16. لم توظف الدبلوماسية الفلسطينية أنماط الدبلوماسية المختلفة، ولم تستعن بدبلوماسيات دول أخرى كالدول العربية، والإسلامية، والدول الصديقة، كما لم تستعن بخبراء في تعزيز الموقف الدولي تجاه قضية اللاجئين.

17. قضية اللاجئين الفلسطينيين إحدى القضايا الرئيسة التي تتمحور حولها القضية الفلسطينية، وهي قضية سياسية قانونية، وليست مشكلة إنسانية إغاثية. ساهم الانتداب البريطاني بشكل كبير في خلقها، ويتحمل المجتمع الدولي المسؤولية عن نشأتها، وعن توفير الحماية للاجئين، وعن عودتهم إلى ديارهم، وتعويضهم.

ثانياً: التوصيات:

1. إعداد واعتماد خطة استراتيجية وطنية دبلوماسية كفاحية شاملة، واضحة المعالم والأهداف، تشتمل على برامج، ووسائل، وأدوات مؤثرة وفاعلة، ولها موازنات مالية كافية، من أجل تنفيذ حملات دبلوماسية دولية لتعزيز الموقف الدولي تجاه القضايا الفلسطينية المركزية، وعلى رأسها قضية اللاجئين.

جهة التنفيذ: الدائرة السياسية في منظمة التحرير الفلسطينية، ووزارة الخارجية في السلطة الفلسطينية، كون هاتان الجهتان مسؤولتين عن العمل الدبلوماسي الفلسطيني.

آلية التنفيذ: تشكيل لجنة من الخبراء في العلوم السياسية والعلاقات الدولية والدبلوماسية، والإعلام، إلى جانب متخصصين في قضية اللاجئين، ومختصين في وضع الخطط الاستراتيجية من أجل إعداد هذه الاستراتيجية والخطط المنبثقة عنها، على أسس علمية حديثة.

2. تطوير الجهاز الدبلوماسي الفلسطيني، ورفده بكوادر دبلوماسية ذات كفاية عالية، تمتلك مهارات خاصة كالحنكة السياسية، والدبلوماسية، والقانونية لأداء المهمات الدبلوماسية بطريقة فعالة تخدم القضايا الوطنية الفلسطينية، وفي مقدمتها قضية اللاجئين.

جهة التنفيذ: الدائرة السياسية في منظمة التحرير الفلسطينية، ووزارة الخارجية في السلطة الفلسطينية، كون هاتان الجهتان مسؤولتين عن العمل الدبلوماسي الفلسطيني.

آلية التنفيذ: إعادة هيكلة وتشكيل السفارات والبعثات القنصلية الفلسطينية في جميع دول العالم، ورفدها بكوادر شابة من السفراء والعاملين في الحقل الدبلوماسي، يتم تدريبهم في معاهد متخصصة على أيدي نخبة من الخبراء في الدبلوماسية، والعلوم السياسية، والعلاقات الدولية.

3. إعادة الاعتبار والأهمية لقضية اللاجئين على المستوى الرسمي الفلسطيني، وإخراجها من النفق المجهول الذي وُضعت فيه بسبب توقيع اتفاق أوسلو، ووضعها على سلم أولويات الجهاز الدبلوماسي الفلسطيني. والتحرر من كل الالتزامات والاتفاقيات التي تُؤجل البحث في قضية اللاجئين، سيما وأن دولة الاحتلال لا تلتزم أصلاً بهذه الاتفاقيات، فلماذا يلتزم الطرف الفلسطيني بها وهو صاحب الحق؟

جهة التنفيذ: قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، والرئاسة الفلسطينية، بصفتهم مَنْ وقع اتفاق أوسلوا من جهة، ويقودان العمل السياسي الفلسطيني من جهة أخرى.

آلية التنفيذ: طرح قضية اللاجئين للبحث في أية مفاوضات قادمة بالاعتماد على ثوابت الشعب الفلسطيني، وحقوقه غير القابلة للتصرف، وعلى قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة بقضية اللاجئين خاصة القرار 194 الذي ينص صراحة على ضرورة عودة وتعويض اللاجئين معاً.

4. إعادة الاعتبار للمؤسسات الفلسطينية التي تُشرف على قضية اللاجئين وتهتم بها، وعلى رأسها دائرة شئون اللاجئين في منظمة التحرير.

جهة التنفيذ: قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، والرئاسة الفلسطينية.

آلية التنفيذ: إعادة هيكلة وتشكيل دائرة شئون اللاجئين التابعة لمنظمة التحرير، وتفعيلها، وتحديد ميزانيات خاصة لها، ورفدها بكوادر، وقيادات فلسطينية شابة في جميع التخصصات العلمية تقود العمل فيها وفقاً لخطة استراتيجية واضحة تخدم قضية اللاجئين، ويُمكن الاستفادة منها في تعزيز الموقف الدولي تجاه قضية اللاجئين.

5. تفعيل دور السفارات، والبعثات القنصلية الفلسطينية في دول العالم كافة، بحيث يكون لكل منها خطط، وبرامج واضحة للتواصل مع الأحزاب، والحكومات، والبرلمانات من أجل طرح قضية اللاجئين في كل المحافل الدولية؛ للضغط على المجتمع الدولي لتحمل مسئولياته في البحث عن حلول لهذه القضية طبقاً لقرارات الأمم المتحدة.

جهة التنفيذ: الدائرة السياسية في منظمة التحرير، ووزارة الخارجية في السلطة الفلسطينية، كون هاتان الجهتان مسئولتين عن العمل الدبلوماسي الفلسطيني.

آلية التنفيذ: إعادة هيكلة السفارات والبعثات القنصلية الفلسطينية، ورفدها بكوادر شابة من السفراء والعاملين في الحقل الدبلوماسي، على مبدأ الكفاءة في الاختيار، بعد خضوعهم لدورات تدريبية مركزة في معاهد متخصصة على أيدي خبراء في الدبلوماسية والعلوم السياسية والعلاقات الدولية.

6. استخدام جميع أشكال، وأنماط الدبلوماسية، والوسائل، والأدوات، والإمكانات المتاحة لدى الجهاز الدبلوماسي الفلسطيني، والاستفادة من العولمة الدبلوماسية، والسياسية في خدمة القضايا الوطنية الفلسطينية، وفي صدارتها قضية اللاجئين.

جهة التنفيذ: وزارة الخارجية الفلسطينية من خلال السفارات والبعثات القنصلية الفلسطينية في دول العالم كافة.

آلية التنفيذ: الاستعانة بخبراء دوليين، والاطلاع على خبرات دول العالم في كيفية توظيف، وتسخير الأنماط المختلفة للدبلوماسية في خدمة السياسية الخارجية، من أجل توظيف أنواع، وأنماط الدبلوماسية المتاحة التي يمكن الاستفادة منها لدى السلطة الفلسطينية، وكذلك تسخير كل الوسائل، والأدوات، والإمكانات، والأفراد الذين يتمتعون بالخبرات اللازمة من أجل خدمة القضية الفلسطينية، وفي صدارتها قضية اللاجئين.

7. الاستفادة، والاستعانة بدبلوماسيات الدول العربية والإسلامية، والدول الصديقة، والعلاقات الثنائية مع الدول الأخرى من أجل تصدير قضية اللاجئين دولياً، ووضعها على أجندات تلك الدول واستثمار القرارات الدولية المتعلقة بقضية اللاجئين.

جهة التنفيذ: وزارة الخارجية الفلسطينية من خلال السفارات، والبعثات القنصلية الفلسطينية في دول العالم كافة.

آلية التنفيذ: التوصل مع وزارات الخارجية، وسفارات الدول العربية، والإسلامية، والدول الصديقة من أجل تنسيق الجهود ووضع خطة شاملة موحدة الهدف، وتوظيف كل الوسائل والإمكانات الدبلوماسية والسياسية والإعلامية والاقتصادية المتاحة لدى تلك الدول من أجل تحقيق الهدف.

8. الاستفادة من حصول فلسطين على صفة عضو مراقب في الأمم المتحدة، وانضمامها إلى عديد المنظمات الدولية في تحريك قضية اللاجئين وتفعيلها، والعمل على استصدار قرارات دولية جديدة من الأمم المتحدة، ومجلس الأمن الدولي للضغط على دولة الاحتلال لتطبيق القرار 194، واستصدار قرارات للمحافظة على حقوق اللاجئين، وعدم تغيير صفتهم كلاجئين، وحقوقهم الأصيلة غير القابلة للتصرف كالعودة إلى ديارهم.

جهة التنفيذ: وزارة الخارجية الفلسطينية من خلال السفارات والبعثات القنصلية الفلسطينية في دول العالم كافة.

آلية التنفيذ: التواصل والتنسيق مع وزارات الخارجية وسفارات الدول الصديقة لتحضير مشاريع قرارات دولية لرفعها للجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي، وحشد الرأي العام العالمي لصالح قضية اللاجئين، وتنظيم حملات إعلامية عالمية لإبراز قضية اللاجئين.

9. تشكيل أجهزة، ولجان مختصة من خبراء ومختصين في جميع المجالات: القانونية، والسياسية، والعلاقات الدولية، والإعلام، والاقتصاد، والجغرافيا، والتاريخ، والإحصاء من أجل دحض المزاعم "الإسرائيلية" وكشف جرائمها من جهة، والتأثير في سياسات المجتمع الدولي الدول لصالح قضية اللاجئين من جهة أخرى.

جهة التنفيذ: الرئاسة والحكومة الفلسطينية.

آلية التنفيذ: تقوم وزارة الخارجية الفلسطينية من خلال سفاراتها في دول العالم بالتوصل، والتنسيق مع الجامعات، ومراكز الأبحاث، والدراسات الفلسطينية، والعربية، والدولية للتعرف على الخبراء ذوي الخبرات المطلوبة، وترشيح واختيار المناسبين منهم للتواصل معهم من أجل الاستفادة من خبراتهم التراكمية في مجالات تخصصهم.

10. الاستفادة من الجاليات الفلسطينية، والعربية، والإسلامية الفاعلة في الخارج للمساهمة في طرح قضية اللاجئين في أروقة المجتمع المدني – سياسياً وإعلامياً – لتلك الدول من أجل الضغط على المجتمع الدولي لحل قضية اللاجئين.

جهة التنفيذ: وزارة الخارجية الفلسطينية من خلال السفارات والبعثات القنصلية الفلسطينية في دول العالم كافة.

آلية التنفيذ: التوصل مع قيادات ومسئولي الجاليات الفلسطينية في جميع الدول من أجل تنسيق جميع الجهود وتوحيدها سياسياً وإعلامياً، وتشكيل لوبيات فاعلة، وإقامة فعاليات وأنشطة في جميع دول العالم لإبراز قضية اللاجئين لزيادة الدعم الدولي لصالح تلك القضية.

11. ينبغي على الجهاز الدبلوماسي الفلسطيني الإبداع في تفسير القرارات الدولية الخاصة بقضية اللاجئين بما يخدم هذه القضية، سيما وأن "إسرائيل" تُفسر هذه القرارات وخاصة القرار 194 بما يخدم رؤيتها، كما أن المجتمع الدولي قد يُفسرها بما يخدم رؤيته.

جهة التنفيذ: وزارة الخارجية الفلسطينية من خلال السفارات والبعثات القنصلية الفلسطينية في دول العالم كافة.

آلية التنفيذ: الاستعانة بخبراء في القانون الدولي والعلوم السياسية، ودبلوماسيين دوليين مؤيدين للقضية الفلسطينية، وكذلك متخصصين في اللغة خاصة اللغة الإنجليزية من أجل تحديد التفسيرات الصحيحة لكل القرارات الأممية المتعلقة بالقضية الفلسطينية عموماً، وقضية اللاجئين على وجه التحديد. بالإضافة الاستعانة بخبراء في القانون الدولي من أجل الاستفادة من القوانين الدولية، برفع دعاوى وشكاوى قضائية إلى المحاكم الدولية لمقاضاة "إسرائيل" على جرائمها بتهجير اللاجئين، هذا من جهة والضغط عليها، وإلزامها بتنفيذ القرارات الأممية الخاصة بقضية اللاجئين من جهة أخرى.

12. لا بد من المزاوجة بين العمل الدبلوماسي، والسياسي، والعمل العسكري في النضال من أجل تحقيق الأهداف الوطنية الفلسطينية، وتحقيق التكامل بين العملين، فالدبلوماسي وحده لا، ولن يستطيع تحقيق تلك الأهداف، وكذلك العسكري، فكل منهما يكمل الآخر.

جهة التنفيذ: قيادة منظمة التحرير، والفصائل الفلسطينية.

آلية التنفيذ: الاتفاق على برنامج وطني موحد وشامل يشتمل على آليات وطرائق سياسية لتحقيق الأهداف الوطنية وكذلك آليات وطرائق عسكرية تتكامل وتدعم العمل السياسي والدبلوماسي.

13. اعتماد تعريف واحد وشامل يكون جامعاً مانعاً ومتفقاً عليه بين الكل الفلسطيني لمفهوم من هو اللاجئ الفلسطيني، وإلغاء جميع التعريفات الصادرة عن أية جهات فلسطينية، وذلك من أجل تقوية الموقف الفلسطيني عند طرح قضية اللاجئين على بساط البحث للمناقشة، والحل في أية مفاوضات قادمة.

جهة التنفيذ: منظمة التحرير الفلسطينية كونها الإطار الجامع والممثل للشعب الفلسطيني.

آلية التنفيذ: دعوة جميع الفصائل الفلسطينية بمختلف توجهاتها، بالإضافة إلى متخصصين في قضية اللاجئين، والعلوم السياسية، والقانون، والتخصصات ذات العلاقة لدراسة كل التعريفات الخاصة بمفهوم اللاجئ الفلسطيني للاستفادة منها في وضع التعريف الجامع. وهذا يتطلب في البداية إصلاح منظمة التحرير وإعادة بنائها على أسس واضحة، ومتفق عليها بعد انضمام كل الفصائل فيها.

المراجع

المراجع

أولاً: المراجع العربية:

1. آبادي، فيروز. (1983): **القاموس المحيط**. دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.
2. الأزعر، محمد. (1998): **حكومة عموم فلسطين**. دار الشروق، عمان.
3. الأشعل، عبد الله. (2009): **نحو دبلوماسية دولية جديدة لمنظمة التحرير الفلسطينية**. في كتاب منظمة التحرير الفلسطينية: تقييم التجربة وإعادة البناء، (ص ص165–173)، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت.
4. بابادجي، رمضان، وآخرون. (1996): **حق العودة للشعب الفلسطيني ومبادئ تطبيقه**. مؤسسة الدارسات الفلسطينية، بيروت.
5. بارود، ليلى، وبحيري، مروان. (1963): **السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، نيكسون، فورد، كارتر، ريغان**. مؤسسة الدراسات الفلسطينية، نيقوسيا.
6. البديري، هند. (1998): **أراضي فلسطين بين مزاعم الصهيونية وحقائق التاريخ**. جامعة الدول العربية، القاهرة.
7. بو بصير، صالح. (2001): **جهاد شعب فلسطين خلال نصف قرن**. ط2، وزارة الثقافة الفلسطينية، رام الله.
8. البكري، عدنان. (1986): **العلاقات الدبلوماسية والقنصلية**. المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت.
9. تماري، سليم. (1995): **الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية لإعادة دمج اللاجئين**. مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، نابلس.
10. تماري، سليم. (1996): **مستقبل اللاجئين الفلسطينيين – أعمال لجنة اللاجئين في المفاوضات المتعددة الأطراف واللجنة الرباعية**. مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت.
11. توام، رشاد. (2013): **دبلوماسية التحرر الوطني: التجربة الفلسطينية، مقاربات في القانون الدولي والعلاقات الدولية**. معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية، جامعة بيرزيت، رام الله.
12. جبارة، تيسير. (1998): **تاريخ فلسطين**. دار الشروق، عمان.
13. الجبوري، حسين. (2012): **منهجية البحث العلمي**. دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان.
14. جرار، ناجح. (1995): **الهجرة القسرية الفلسطينية**. جامعة النجاح الوطنية، نابلس.
15. الجرباوي، علي. (1994): **تحليل نقدي للاتفاق ومستقبله، في إعلان المبادئ الفلسطيني "الإسرائيلي" – آفاق الحاضر والمستقبل**. منشورات جامعة بيرزيت، رام الله.

16. الجندي، إبراهيم. (2001): **اللاجئون الفلسطينيون بين العودة والتوطين**. دار الشروق، عمان.
17. حافظ، محمد. (1992): **الدولة الفلسطينية: دراسة سياسية قانونية في ضوء أحكام القانون الدولي**. الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.
18. حساوي، نجوى. (2008): **حقوق اللاجئين الفلسطينيين بين الشرعية الدولية والمفاوضات الفلسطينية "الإسرائيلية"**. مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت.
19. الحسن، حسن. (1993): **التفاوض والعلاقات العامة**. المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت.
20. الحسن، يوسف. (1994): **نحو دبلوماسية عربية معاصرة**. المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.
21. حماد، باسم. (2008م): **لقد آن لليل أن ينجلي، ستون عاماً على النكبة**.
22. الحوت، بيان(1991): **فلسطين: القضية – الشعب – الحضارة**. دار الاستقلال للدراسات والنشر، بيروت.
23. الحوت، بيان. (1986): **القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين 1917م–1948م**. ط3، دار الهدى، بيروت.
24. خضر، بشارة. (2003): **أوروبا وفلسطين من الحروب الصليبية حتى اليوم**. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
25. خلف، صلاح. (1980): **فلسطيني بلا هوية**. محاور: اريك رولو، ترجمة: نصير مروة. مؤسسة صيام للدعاية والنشر، القدس.
26. خلف، محمود. (1997): **الدبلوماسية النظرية والممارسة**. ط2. دار زهرا للنشر، عمان.
27. الخنساء، مي. (2004): **العودة حق: دراسة اجتماعية سياسية قانونية مفصلة لمقاضاة الصهاينة وفق القوانين والقرارات الدولية**. باحث للدراسات، بيروت.
28. خياط، صلاح. (2008): **معجم المصطلحات الدبلوماسية**. دار أسامة للنشر والتوزيع.
29. أبو الخير، مصطفى. (2010): **حق اللاجئين الفلسطينيين في التعويض في القانون الدولي**. في المؤتمر الفكري والسياسي الثالث لحق العودة. 2010م. غزة.
30. دباغ، صلاح. (1968): **الاتحاد السوفيتي وقضية فلسطين**. مركز الأبحاث بمنظمة التحرير الفلسطينية. بيروت.
31. الدجاني، أحمد. (1994): **أزمة الحل العنصري لفلسطين وسبيل تحريرها**. دار المستقبل، القاهرة.
32. ربيع، محمد. (1995): **الحوار الفلسطيني– "الإسرائيلي": الدبلوماسية السرية والاتصالات الفلسطينية– "الإسرائيلية"**. دار الجليل للنشر، عمان.

33. الرشيدات، شفيق. (1991): **فلسطين تاريخاً وعبرة ومصيراً**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
34. الزرو، نواف. (2000): **اللاجئون الفلسطينيون: قضية وطن وشعب**. المؤسسة العربية الدولية للنشر، عمان.
35. زريق، إيلياء. (1997): **اللاجئون الفلسطينيون والعملية السلمية**. مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت.
36. سالم، وليد. (1997): **حق العودة.. البدائل الفلسطينية**. بانوراما – المركز الفلسطيني لتعميم الديمقراطية وتنمية المجتمع، القدس.
37. أبو ستة، سليمان. (2001): **حق العودة مقدس وقانوني وممكن**. المؤسسة العربية للنشر العربية، بيروت.
38. أبو ستة، سليمان. (2007): **منظمة التحرير وإدارة ملف اللاجئين**. في منظمة التحرير الفلسطينية: تقييم التجربة وإعادة البناء، (ص ص 117–134)، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت.
39. سلامة، سعيد (2006): **اللاجئون الفلسطينيون وأهمية وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين الأونروا والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين**. دائرة شؤون اللاجئين، منظمة التحرير الفلسطينية، رام الله.
40. سلامة، سعيد. (2008): **الذكرى الستون لنكبة فلسطين**. دائرة شئون اللاجئين، منظمة التحرير الفلسطينية، رام الله.
41. السنوار، زكريا. (2013): **محاضرات في تاريخ فلسطين الحديث والمعاصر**. الجزء الأول، قسم التاريخ والآثار، الجامعة الإسلامية، غزة.
42. الشامي، علي حسين. (2009): **الدبلوماسية نشأتها وتطورها وقواعدها ونظام الحصانات والامتيازات الدبلوماسية**. دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان.
43. شبانة، عبد الفتاح. (2002): **الدبلوماسية القواعد الأساسية – الممارسة العملية والمشكلات الفعلية**. مكتبة مدبولي، القاهرة.
44. شبيب، سميح. (1999): **الأصول الاقتصادية والاجتماعية للحركة السياسية في فلسطين1920م–1948م**. وزارة الثقافة الفلسطينية، رام الله.
45. الشكري، علي. (2004): **الدبلوماسية في عالم متغير**. إيترك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة.
46. صادق، حيدر. (1996): **مستقبل الدبلوماسية في ظل الواقع الإعلامي والاتصالي الحديث: البعد العربي**. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي.

47. صالح، محسن. (2012): **القضية الفلسطينية خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة**. مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت.
48. صايغ، أنيس، والمرعشلي، أحمد، وهاشم، عبد الهادي. (1984): **العودة حق**. في الموسوعة الفلسطينية القسم العام، 4 مجلدات، مجلد 3 "ص-ك" (ص ص 359-362)، دمشق.
49. الصايغ، فايز. (1959): **مشروع همرشولد وقضية اللاجئين**. دار الفجر الجديد، بيروت.
50. صايغ، يزيد. (1990): **التجربة العسكرية الفلسطينية المعاصرة**. في الموسوعة الفلسطينية. القسم الخاص، المجلد 5، (ص ص355-474). بيروت.
51. صايغ، يزيد. (2003): **الحركة الوطنية الفلسطينية، 1949م-1993م: الكفاح المسلح والبحث عن الدولة**. مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت.
52. صباريني، غازي. (2011): **الدبلوماسية المعاصرة "دراسة قانونية"**. ط3. دار الثقافة، عمان.
53. العاروري، ماجد. (2003): **اللاجئون الفلسطينيون بين القوانين الدولية والمفاوضات السياسية لحل قضيتهم**. مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، رام الله.
54. أبو عباه، سعيد. (2009): **الدبلوماسية: تاريخها مؤسساتها أنواعها قوانينها**. دار الشيماء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
55. عبد الحي، وليد. (2014): **السياسة الخارجية للسلطة الفلسطينية 1993م-2013م**. مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت.
56. عبد الرحمن، أسعد. (1987): **منظمة التحرير الفلسطينية: جذورها، تأسيسها، مساراتها**. مركز الأبحاث بمنظمة التحرير الفلسطينية، غزة.
57. عبد الهادي، مهدي. (1992): **المسألة الفلسطينية ومشاريع الحلول السياسية 1934م-1974م**. ط4، المكتبة العصرية، بيروت.
58. عبد ربه، حسن. (1999): **غصن الزيتون الفلسطيني: القدس، مدريد، واشنطن**. دار البيان، بيت لحم.
59. عبد ربه، صلاح. (1996): **اللاجئون، رحلة العودة إلى أرض البرتقال الحزين**. مركز المعلومات البديلة، القدس.
60. عدوان، عاطف. (2006): **دراسات في القضية الفلسطينية**. ط4، أفاق للطباعة والنشر، غزة.
61. عدوان، عصام. (2012): **اللاجئ الفلسطيني: إشكاليات التعريف والحلول الواجبة**. ط2، أكاديمية دراسات اللاجئين، بريطانيا، ودار واجب، دمشق.
62. عريقات، خالد. (1992): **منظمة التحرير الفلسطينية والمنظمات الدولية**. دار التقدم، موسكو.
63. العزة، نضال، وآخرون، (2003): **اللاجئون والمهجرون الفلسطينيون: المسح الشامل**" بديل - المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، بيت لحم.

64. عسكر، علي، وآخرون. (1992): **مقدمة في البحث العلمي**. مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، الكويت.
65. أبو عفيفة، طلال. (2000): **الدبلوماسية والاستراتيجية في السياسة الفلسطينية: 1897م-1997م**. ط2
66. العقابي، علي. (2010): **العلاقات الدولية دراسة تحليلية في الأصول والنشأة والتاريخ والنظريات**. دار الرواد للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، بغداد.
67. عمرو، حسام. (1994): **الولايات المتحدة الأمريكية ومنظمة التحرير الفلسطينية: بحث في جذور العلاقة 1969م-1992م**. رابطة الجامعيين، الخليل.
68. عيتاني، مريم، ومناع، معين. (2010): **معاناة اللاجئ الفلسطيني**. سلسلة أولست إنساناً؟ رقم (6). مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت.
69. الفتلاوي، سهيل حسن. (2009): **الدبلوماسية بين النظرية و التطبيق**. دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان.
70. فرج، عصام الدين. (1998): **منظمة التحرير الفلسطينية: 1964م-1993م**. قضايا إقليمية ودولية (27)، مركز المحروسة لبحوث والتدريب والنشر، المعادي، مصر.
71. فوق العادة، سموحي. (1973): **الدبلوماسية الحديثة**. دار اليقظة العربية، بيروت.
72. فياض، علي. (2001): **مكانة حق العودة في الفكر السياسي الفلسطيني**. مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي.
73. قاسمية، خيرية. (1990): **الحركة الوطنية الفلسطينية في ثلثي القرن الحالي**، في الموسوعة الفلسطينية، القسم الثاني الدراسات الخاصة، 6 أجزاء، ج5، (ص ص 39-164)، بيروت.
74. قباري، إسماعيل. (1982): **مناهج البحث في علم الاجتماع: مواقف واتجاهات معاصرة**. منشأة المعارف، الاسكندرية.
75. القراعين، يوسف. (1983): **حق الشعب العربي الفلسطيني في تقرير المصير**. دار الجليل للنشر، عمان.
76. الكيالي، عبد الوهاب. (1990): **تاريخ فلسطين الحديث**، ط10، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.
77. الكيالي، عبد الوهاب. (2012): **موسوعة الدبلوماسية**. ج2. مركز الرافدين للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العراق.
78. الكيالي، عبد الوهاب، وآخرون. (1991): **موسوعة السياسة**. ط2، ج5، دار الشفق كفر قرع، فلسطين 48، فلسطين.

79. محمد، موفق. (2000): **الإدارة العامة هيكلية الأجهزة وصنع السياسيات وتنفيذ البرامج الحكومية**. دار الشروق، عمان.
80. المشاقبة، بسام. (2011): **معجم المصطلحات البرلمانية والدبلوماسية**. دار المأمون للنشر والتوزيع، عمان.
81. ابن منظور، جمال الدين. (1900): **لسان العرب**. دار صادر للطباعة والنشر، بيروت.
82. مجدلاوي، فاروق. (2010): **الدبلوماسية بين الحرب والسلام**. روائع مجدلاوي للنشر، عمان.
83. الموعد، حمد. (2003): **اللاجئون الفلسطينيون جوهر الصراع وعقدة التسوية من مدريد إلى خارطة الطريق**. مركز دراسات الغد العربي، دمشق.
84. النتشة، رفيق. (1991): **السلطان عبد الحميد الثاني وفلسطين**. ط3، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.
85. نوفل، ممدوح. (2000): **البحث عن دولة**. مواطن – المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله.
86. الهاشمي، مجدي. (2003): **العولمة الدبلوماسية والنظام العالمي الجديد**. دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان.
87. الهواري، محمد. (1955): **سر النكبة**. مطبعة الحكيم، الناصرة.
88. الهور، منير، والموسى، طارق. (1986): **مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية، 1947م–1985م**. ط2، دار الجليل، عمان.
89. أبو هيف، علي. (2000): **القانون الدولي العام: النظريات والمبادئ العامة، أشخاص القانون الدولي النطاق الدولي، العلاقات الدولية الحرب والحياد**. منشاة المعارف، الإسكندرية.

ثانياً: المراجع الأجنبية المترجمة:

1. أولييه، جان أيف. (1991): **لجنة الأمم المتحدة للتوافق بشأن فلسطين 1948م – 1951م حدود الرفض العربي**. مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت.
2. بويل، فرانسيس. (2004): **فلسطين: الفلسطينيون والقانون الدولي**. ترجمة: عبد الله الأشعل. مكتبة الشروق الدولية، القاهرة.
3. تاكنبرغ، لكس. (2003): **وضع اللاجئين الفلسطينيين في القانون الدولي**. ترجمة: بكر عباس. مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت.
4. شيفتسوفيا، ليليا. (2006): **روسيا بوتين**. ترجمة بسام شيحا. دار العربية للعلوم، بيروت.
5. غريش، ألان. (2003): **الاتحاد الأوروبي ومسألة اللاجئين: اللاجئين الفلسطينيين حق العودة**. تحرير: نصر عاروري. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

6. كوانت، وليام. (1994): **عملية السلام الدبلوماسية الأمريكية والنزاع العربي- "الإسرائيلي"**. مركز الأهرام للترجمة، القاهرة.
7. موريس، بني. (1993): **طرد الفلسطينيين وولادة مشكلة اللاجئين**، دار الجيل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، عمان.

ثالثاً: الرسائل العلمية:

1. باجس، دلال. (2011): **الدبلوماسية العامة الفلسطينية بعد الانتخابات التشريعية الثانية.** (رسالة ماجستير غير منشورة)، وجامعة بيرزيت، الضفة الغربية.
2. بودردابن، منيرة. (2009): **دور الدبلوماسية غير الرسمية في تنفيذ السياسة الخارجية.** (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة قسنطينة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، منتوري، الجزائر.
3. توام، رشاد. (2011): **النشاط الدبلوماسي لحركات التحرر الوطني وأثره في القانون الدولي والعلاقات الدولية: التجربة الفلسطينية،** (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة بيرزيت.
4. الحياري، ماجدة. (2009): **الدبلوماسية الأردنية تجاه الأزمات الشرق أوسطية: فلسطين والعراق ولبنان 2000م-2006م.** (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، عمان.
5. خليفة، محمد. (2005): **منظمة التحرير الفلسطينية: مشروع ثورية تحررية أم مشروع كياني.** (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة بيرزيت، كلية الدراسات العليا، رام الله.
6. دبابنة، تراث. (2002): **السياسة الخارجية الروسية تجاه الوطن العربي بعد انتهاء الحرب الباردة 1991م-2001م.** (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، عمان.
7. سحويل، صدام. (2014): **مستقبل التمثيل الدبلوماسي الفلسطيني في ظل إشكالية الدولة ومنظمة التحرير الفلسطينية.** (رسالة ماجستير غير منشورة)، أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا، وجامعة الأقصى، غزة.
8. صلاحات، أنس. (2015): **دور الدبلوماسية الفلسطينية في التأثير على مواقف وسياسيات الاتحاد الأوروبي تجاه عملية التنمية السياسية في فلسطين 2005م-2013م.** (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة النجاح، نابلس.
9. عيروط، عصام. (2011): **الدبلوماسية الفلسطينية في المفاوضات الفلسطينية – "الإسرائيلية" وأثرها على تحقيق الدولة الفلسطينية المستقلة.** (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة النجاح، نابلس.

10. الغريز، زياد. (2015): **دور الدبلوماسية الشعبية في تعزيز الموقف الدولي تجاه القضية الفلسطينية: وفود التضامن الدولية إلى قطاع غزة نموذجاً 2008م-2013م.** (رسالة ماجستير غير منشورة)، أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا، وجامعة الأقصى، غزة.

رابعاً: المجلات والدوريات:

1. أبراش، إبراهيم. (1989): **مفهوم الدولة الفلسطينية في الفكر السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية.** مجلة الوحدة، العدد 53، (ص ص241-260).
2. إبراهيم، يوسف. (2001): **التحول الديموغرافي القسري في فلسطين.** مجلة كلية الآداب بجامعة حلوان، العدد8، (ص ص 529-569).
3. الأزعر، محمد خالد. (1996): **التسوية السياسية وقضية اللاجئين الفلسطينيين.** مجلة صامد الاقتصادي، العدد 105، (ص ص 52-65).
4. الأمين، السيد. (2006): **لبنان دولة الطائفية أم دولة الإنسان.** جريدة المستقبل. العدد 2408. (ص6).
5. انكليزس، سنثيا. (1985): **موقف الاتحاد السوفيتي من القضية الفلسطينية ومنظمة التحرير: 1982م-1974م.** مجلة شؤون فلسطينية، العدد 149/148، (ص ص26-43).
6. أنيس، محمد. (1984): **عدم الانحياز من هافانا الى نيودلهي.** مجلة السياسة الدولية، العدد76، (ص ص 162-165).
7. بركات، نظام محمود. (1988): **مؤتمرات القمة العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية.** مجلة العلوم الإدارية، المجلد 13، العدد 2، (ص ص 209-258).
8. حمادة، معتصم. (2003): **بوادر تشكيل ائتلاف دولي عربي فلسطيني "إسرائيلي" لإسقاط حق العودة.. فما العمل؟.** مجلة المجموعة 194، العدد 5، (ص ص 7-17)
9. حمود، طارق. (2009): **واقع قضية اللاجئين وحق العودة في ظل التسوية السياسية.** مجلة العودة، العدد 20، (ص ص 8-9).
10. خير، فاطمة. (1996): **البعد الدولي بقضية اللاجئين الفلسطينيين.** مجلة صامد الاقتصادي، العدد 105، (ص ص 140-152).
11. رشيد، حاتم. (2001): **اللاجئون الفلسطينيون: الاحتمالات والافاق.** مجلة رؤية، العدد14 (ص ص 196-206).
12. رمبل، تيري. (2015): **اللاجئون في استراتيجية القيادة الفلسطينية.** مجلة حق العودة، العدد62، (ص ص 6-8).

13. الرملاوي، نبيل. (2009): **الدبلوماسية الفلسطينية واعتماد القرارات في المحافل الدولية.** مجلة سياسيات، العدد9، (ص ص 9-46).
14. سليم، محمد. (2000): **السياسة الصينية إزاء القضايا العربية: وجهة نظر عربية.** المجلة العربية للثقافة، العدد 38، (ص ص9-30).
15. شعت، نبيل. (1973): **مؤتمر عدم الانحياز والقضية الفلسطينية.** مجلة شؤون فلسطينية، العدد26، (ص ص 20-21).
16. صامد الاقتصادي. (1988): **تقرير "إسرائيلي" حول منظمة التحرير الفلسطينية وإفريقيا.** العدد 72، (ص ص180-194).
17. الصوباني، صلاح (2007): **تطور عدد السكان الفلسطينيين في الشتات وفلسطين التاريخية.** مجلة تسامح، العدد 19.
18. عبد الرحمن، أسعد. (1990): **حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير.** المجلة الثقافية، العدد 20، (ص ص112-132).
19. عكاوي، ديب. (1990): **دولة فلسطين على ضوء القانون الدبلوماسي الدولي.** مجلة الأسوار، العدد 7، (ص ص7-25).
20. العلي، إبراهيم. (2011): **وثائق الجزيرة تكشف تنازلات السلطة الفلسطينية عن حقوق اللاجئين والقدس.** مجلة العودة، العدد 42، (ص ص 19-20).
21. عنان، عبد الرحمن. (2014): **دور الدبلوماسية الدولية في تدعيم العلاقات الدولية وتعزيز حقوق الإنسان.** مجلة التراث، العدد14، (ص ص 170-185).
22. العيسى، حسام. (2009): **بين مطرقة الوطن البديل وسندان العودة – مليونا لاجئ: "الأردن وطن يعيش فينا.. ولا بديل من فلسطين".** مجلة العودة، العدد25، (ص ص 20-21).
23. فياض، علي. (1996): **التجربة الدبلوماسية الفلسطينية: من حلم الدولة الديمقراطية إلى مأزق الحكم الذاتي.** مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 27، (ص ص150-173).
24. فياض، علي. (1997): **الفلسطينيون وحق العودة.** مجلة الحقيقة، العدد2 (ص ص 18-22).
25. فياض، علي. (1999): **التجربة الدبلوماسية الفلسطينية: الطريق الدبلوماسي إلى الدولة.** مجلة صامد الاقتصادي، العدد 118، (ص ص 74-92).
26. فياض، علي. (1999): **قضية اللاجئين و حق العودة بين الكفاح المسلح و النضال السياسي.** مجلة صامد الاقتصادي، العدد115 (ص ص 279-300).
27. فياض، علي. (2001): **مقارنة نقدية بين التجربتين التفاوضيتين الفيتنامية والفلسطينية.** مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد48، (ص ص 131-150).

28. القاضي، ليلي (1973): **تقرير حول مشاريع التسويات السلمية للنزاع العربي "الإسرائيلي" 1928م – 1972م**، مجلة شؤون فلسطينية، العدد، 22، (ص ص 84 – 123).
29. كريم، محمد. (1998): **الاتحاد السوفيتي وفلسطين: من الاعتراف "بإسرائيل" إلى دعم مشروعها الاستيطاني**. مجلة صامد الاقتصادي، العدد113 (ص ص 247–258).
30. كيالي، ماجد. (1996): **قضية اللاجئين الفلسطينيين – أسبابها، أبعادها، مقاربات سياسية لحلها**. مجلة صامد الاقتصادي، العدد105 (ص ص 11–35).
31. المجلس الوطني الفلسطيني. (1996): **الميثاق الوطني الفلسطيني**. مجلة المجلس، العدد4، (ص ص 46–50).
32. محسن، أنيس. (2009): **اليوم العالمي للاجئين: الفلسطينيون أقدامهم وقضيتهم الأكثر تعقيداً**. جريدة المستقبل، العدد3339، (ص ص 14–15).
33. محيسن، تيسير. (2015): **على هامش مشكلة اليرموك: اللاجئون الفلسطينيون في استراتيجية القيادة الفلسطينية**. مجلة حق العودة، العدد 62، (ص ص 9–9).
34. مرة، رأفت. (2008): **قراءة في نظرية عباس حول حل قضية اللاجئين: اسقاط صفة اللاجئ وحق العودة يخلق أزمات سياسية واجتماعية**. مجلة العودة، العدد13، (ص ص 14–15).
35. مفلح، أحمد. (2009): **كيف قدمت منظمة التحرير الفلسطينية حق العودة إلى الرأي العام العالمي؟**. مجلة حق العودة، العدد 34، (ص ص 18–18).
36. منصور، عدنان. (2010): **حقّ العودة أولاً**. جريدة الأخبار، العدد1202.
37. الموعد، حمد. (1996): **الثوابت والمتغيرات في موقف الولايات المتحدة الأمريكية من قضية اللاجئين الفلسطينيين**. مجلة صامد الاقتصادي، العدد106 (ص ص 215–229).
38. يوسف، أيمن. (2009): **اللاجئون الفلسطينيون وحق العودة في السياسات الأمريكية: من مبادرات الحرب الباردة إلى مقترحات كلينتون**. مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد15، (ص ص 295 – 326).
39. يوسف، أحمد، وتوفيق، هدى. (1999): **شيراك يؤكد مساندته لقيام الدولة الفلسطينية وعودة اللاجئين**. جريدة الأهرام، العدد41201، (ص1).
40. ديوان الفتوى والتشريع. (2008): **قانون حق العودة للاجئين الفلسطينيين رقم (1) لسنة 2008م**. في الوقائع الفلسطينية: الجريدة الرسمية للسلطة الوطنية الفلسطينية. العدد 73، 16 يونيو 2008م، غزة.
41. الرشدان، عبد الفتاح. (1998): **العرب والجماعة الأوروبية في عالم متغير**. مجلة دراسات استراتيجية، العدد12، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي.

42. الشوبكي، بلال. (2006): **سياسة روسيا الخارجية تجاه القضية الفلسطينية**. مجلة دراسات شرق أوسطية، العدد 34-35، (ص ص 45-70).
43. عبد القادر، محمد. (2001): **روسيا الاتحادية والوطن العربي: دراسة مقارنة للسلوك السياسي الخارجي السوفيتي حيال المنطقة العربية**. مجلة شئون عربية، العدد105 (ص ص 183-208).
44. عدوان، أكرم. (2009): **المواقف الأمريكية من قضية اللاجئين الفلسطينيين 1948-2007م**. مجلة جامعة الأزهر، سلسلة العلوم الإنسانية 2009م، العدد2، المجلد11، (ص ص177-206).

خامساً: دراسات وأبحاث:

1. أبو نحل، أسامة، شراب، ناجي. (2012): **تطور الموقف الفلسطيني الرسمي من قضية اللاجئين**. في مؤتمر اللاجئون الفلسطينيون وحق العودة، 2012/5/13م، جامعة القدس المفتوحة، غزة.
2. حمود، طارق. (د.ت): **أثر قضية اللاجئين الفلسطينيين على التركيبة السياسية للمنطقة**. ورقة عمل.
3. حوراني، فيصل. (2003): **جذور الرفض الفلسطيني**. المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديموقراطية.
4. درويش، ياسر. (2011): **الحلول السياسية لقضية اللاجئين الفلسطينيين وآفاق مفاوضات السلام**. سلسلة أوراق عمل جامعة بيرزيت 36/2011، نموذج دراسات الهجرة واللجوء. معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية، جامعة بيرزيت، نابلس.
5. الرحباني، ليلى نقولا. (2010): **تعقيب على ورقة د. ألين جريش خلفيات السياسة الخارجية الاوروبية تجاه القضية الفلسطينية**. في مؤتمر السياسة الخارجية الأوروبية تجاه القضية الفلسطينية، 3-4 نوفمبر 2010م، (ص ص 9-15)، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت.
6. زقوت، علاء. (2011): **النكبة الفلسطينية**. دراسة.
7. زقوت، ناهض (2011): **قضية اللاجئين وقرارات الأمم المتحدة: دراسة تحليلية**. جمعية منتدى التواصل، غزة.
8. الشوملي، جبرا (2007): **حق العودة في خطاب منظمة التحرير**. دراسة صادرة عن مركز بديل: المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، بيت لحم.

9. صالح، محسن. (2015): **أوضاع اللاجئين الفلسطينيين وقضاياهم في العالم العربي**. في مؤتمر اللجوء وأبعاده الأمنية والسياسية والاجتماعية، 1-2015/9/3م، الذي نظمته جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية بالتعاون مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، الرياض.
10. عبد الله، عبد الله. (2007): **العمل الدبلوماسي الفلسطيني في أوروبا**. في: مفهوم وممارسة الدبلوماسية: تجارب محلية وفلسطينية، (ص ص24-28)، معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية بجامعة بيرزيت، رام الله.
11. عمرو، نعمان. (2007): **أثر مشاريع التوطين "الإسرائيلية" على حق العودة للفلسطينيين**. جامعة القدس المفتوحة، الخليل.
12. الفرا، عبد الناصر. (2009): **حق العودة للاجئين الفلسطينيين في الشرعية الدولية**. في مؤتمر حق العودة الواقع والتحديات، 2006/12/11م، جامعة القدس المفتوحة، رام الله.
13. المركز الفلسطيني للدراسات الإقليمية. (2008): **اللجنة التنفيذية في عهد الانتداب البريطاني** في موسوعة المصطلحات والمفاهيم الفلسطينية. (ص ص474-476) تحرير: محمد اشتية، رام الله.
14. المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين. (1979): **دليل الإجراءات والمعايير الواجب تطبيقيها لتحديد وضع اللاجئ**، المفوضية السامية لشئون اللاجئين جنيف.

سادساً: الوثائق:

1. اتفاق إعلان المبادئ حول ترتيبات الحكومة الانتقالية الذاتية المُوقع بين منظمة التحرير الفلسطينية و"إسرائيل" بتاريخ 1993/9/13م، المعروف باتفاق "أسلو" أو اتفاق "غزة ـ أريحا" للحكم الذاتي الفلسطيني.
2. الاتفاقية العربية لتنظيم أوضاع اللاجئين في الدول العربية، الصادرة عن مجلس جامعة الدول العربية وفق قراره رقم 5389 د.ع (101) ج3 بتاريخ 1994/3/27م.
3. اتفاقية فينا للعلاقات الدبلوماسية المبرمة بتاريخ 18 أبريل 1961م
4. الأمانة العامة لمجلس الوزراء الفلسطيني.(2011): **التقرير السنوي للعام الثاني من عمل الحكومة الفلسطينية الثالثة عشرة 19 أيار 2010م – 19 أيار 2011م**. مجلس الوزراء الفلسطيني، رام الله.
5. الأمانة العامة لمجلس الوزراء. (2013): **إنجازات الحكومة الفلسطينية السادسة عشرة – التقرير الربعي للفترة 19 أيلول 2013م وحتى 19 كانون أول 2013م**. مجلس الوزراء الفلسطيني، رام الله.

6. الأمانة العامة لمجلس الوزراء. (2014): **إنجازات الحكومة الفلسطينية السادسة عشرة – التقرير الربعي الثاني للفترة 19 كانون أول 2013م وحتى 19 آذار 2014م**. مجلس الوزراء الفلسطيني، رام الله.
7. الأونروا. (2015): **الأونروا بالأرقام**. نشرة صادرة عن وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الأونروا".
8. الجمعية العامة للأمم المتحدة، القرار رقم 194، **إنشاء لجنة توفيق تابعة للأمم المتحدة، وتقرير وضع القدس في نظام دولي دائم، وتقرير حق اللاجئين في العودة إلى ديارهم في سبيل تعديل الأوضاع بحيث تؤدي إلى تحقيق السلام في فلسطين في المستقبل**، الدورة 3، بتاريخ 11 كانون الأول ديسمبر 1948م.
9. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2015): **الفلسطينيون في نهاية عام 2015م**. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، رام الله.
10. قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي "الإسرائيلي"، المجلد الأول، 1947م – 1974م، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، نقلا عن المحاضر الرسمية للجمعية العامة، الدورة 2، الملحق رقم 11، المجلد الأول إلى الرابع.
11. المحاضر الرسمية للجمعية العامة في الأمم المتحدة، القرار رقم 181، **التوصية بخطة لتقسيم فلسطين**، الدورة 2، بتاريخ 29 تشرين الثاني/ نوفمبر 1947م.
12. مركز الزيتونة، (2012): **تقرير حول الموقف الأوروبي من مبادرات التسوية السلمية للقضية الفلسطينية 1947م–2012م**. مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت.

سابعاً: المواقع الالكترونية:

1. أهرين، رافائيل. (2014): **الاتحاد الأوروبي سيعوّض الفلسطينيين الذين سيتخلون عن حق العودة**. http://ar.timesofisrael.com، 2016/2/12م، الساعة السابعة مساءًا.
2. أيوب، ضياء. (2006): **أوروبا وحق العودة**. http://group194.net، 2016/2/12م، الساعة السابعة مساءًا.
3. جامعة الدول العربية، http://arableaguesummit2013.qatarconferences.org، 2016/2/15م، الساعة 10 مساءًا.
4. حركة عدم الانحياز، http://www.nam.gov.za، 2016/2/16م، الساعة 10 مساءًا.
5. حسين، سعد. (2007): **السياسة الخارجية العراقية: قراءة في الواقع والطموح**. مجلة الحوار المتمدن. العدد2107. بتاريخ 2007/11/22م. http://www.ahewar.org، 2015/10/30م الساعة 7 مساءًا.

6. روسيا اليوم (2009): **موسكو تواصل جهودها لدفع عملية السلام في الشرق الأوسط.** 2009/6/20م، https://arabic.rt.com 2016/5/8م الساعة 5 مساءًا.
7. دائرة شئون اللاجئين. (2010): **دراسة خاصة اللاجئين الفلسطيني ومكانتهم في الاتفاقيات الدولية،** http://www.plord.ps 2016/5/8م الساعة 5 مساءًا.
8. عدوان، بيسان. (2004): **الفلسطينيون في مصر بين السياسات التمييزية و الإقصاء من الجنسية** مجلة الحوار المتمدن. العدد808. بتاريخ 2004/4/18م. http://www.ahewar.org، 2016/4/20م، الساعة 11 مساءًا.
9. عوض، معتصم. (2007): **أداء وأولويات الدبلوماسية الفلسطينية بعد اتفاق أوسلو.** في موقع دنيا الوطن، 2007/8/27م، http://alwatanvoice.com، 2016/1/15م الساعة 7 مساءًا.
10. الكيالي، ماجد. (2012): **قضية اللاجئين الفلسطينيين في تعقيداتها وإشكالياتها.** في موقع الجزيرة نت، 2012/11/12م، http://www.aljazeera.net، 2016/3/4م الساعة 9 مساءًا.
11. المركز الفلسطيني للإعلام. (2015): **اللاجئون الفلسطينيون.. جوهر القضية المغيب.** https://www.palinfo.com 2016/4/20م الساعة السابعة صباحاً.
12. مركز المعلومات الوطني الفلسطيني – وفا. (2011): **بداية الاستيطان الصهيوني في فلسطين.** http://www.wafainfo.ps 2016/5/8م الساعة 8 مساءًا.
13. منظمة التحرير الفلسطينية، دائرة شئون المفاوضات.http://www.nad-plo.org 2016/3/7م الساعة 5 مساءًا.
14. منظمة التعاون الإسلامي، http://www.oic-oci.org، 2016/2/15م، الساعة 10 مساءًا.
15. نوفل، ممدوح. (2004): **تطور الموقف الفلسطيني من حل قضية اللاجئين 1964م-2004م.** في موقع ممدوح نوفل، 2004/9/24م، http://www.mnofal.ps، 2016/3/4م، الساعة 10 مساءًا.
16. وزارة الخارجية الفلسطينية. http://www.mofa.pna.ps 2016/3/7م الساعة 5 مساءًا.
17. وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الأونروا" http://www.unrwa.org، 2016/1/17م، الساعة 3 عصراً.
18. يوسف، أحمد، وتوفيق، هدى. (1999): **شيراك يؤكد مساندته لقيام الدولة الفلسطينية وعودة اللاجئين.** جريدة الأهرام المصرية، العدد41201، بتاريخ 1999/9/25م http://www.ahram.org.eg 2016/5/8م الساعة 9 مساءًا.

ثامناً: مقابلات:

1. المدلل، وليد. (2016): "**مقابلة أجراها الباحث**"، غزة، 2016/3/28م.
2. البطش، جهاد. (2016): "**مقابلة أجراها الباحث**"، غزة، 2016/3/29م.
3. محيسن، تيسير. (2016): "**مقابلة أجراها الباحث**"، غزة، 2016/3/30م.
4. عدون، عصام. (2016): "**مقابلة أجراها الباحث**"، غزة، 2016/3/31م.
5. شراب، ناجي. (2016): "**مقابلة أجراها الباحث**"، غزة، 2016/4/4م.
6. يوسف، أحمد. (2016): "**مقابلة أجراها الباحث**"، غزة، 2016/5/15م.
7. صالح، محسن. (2016): "**مقابلة أجراها الباحث عبر الانترنت**"، 2016/4/7م.
8. العجرمي، محمود. (2016): "**مقابلة أجراها الباحث**"، غزة، 2016/5/10م.
9. حمد، غازي. (2016): "**مقابلة أجراها الباحث**"، غزة، 2016/5/11م.

تاسعاً: المراجع الإنجليزية:

1. Abed Shafi, Haidar. (1992): **Address Delivered at the Madrid peace Conference**. Journal of Palestine Studies 2, Vol XXI, Issue 82.
2. Abraham, Sameer. (1979): **The PLO at the Crossroads: Moderation, Encirclement, Future Prospects**. MERIP Reports, No. 80.
3. Abu sitta, salman. (1999): **Palestinian right to return**. The Palestinian Return Center, London.
4. Akhtar, Rajnaara. (2008): **The Palestinian Nakba 1948-2008, 60 years of catastrophe**. Puplished by Friends of Al-Aqsa, Leicester, United Kingdom.
5. Al-Azza, Nidal. & others. (2015): **Survey of Palestinian Refugees and Internally Displaced Persons 2013-2015**. BADIL Resource Center for Palestinian Residency & Refugee Rights, Bethlehem.
6. Al-Jubeir, Nail. (1987): **The Legal Status of The Palestine Liberation Organization Under International Law.** Master Thesis, Faculty of the College of Public & International Affairs of The American University.
7. Benny, Morris. (1993): **Israel's Border Wars, 1949-1956**. Oxford: Clarendon Press. London.
8. Bocco, Riccardo. (2009): **The status of the Palestinian refugees in the near East: the right of return and UNRWA in perspective**. Refugee Survey Quarterly, Issue 28 (2-3). ISO 690.
9. Cobban, Helena. (1984): **The Palestinian Liberation Organization: People, Power and Politics.** Cambridge University Press, Cambridge.

10. Cox, Michael. (1998): **The death of communism and the New** Rethinking **the Soviet collapse**. Cassell, London and New York.
11. Enderlin, Charles. (2002): **Shattered Dreams (The Failure of the Peace Process in the Middle East 1995-2002)**. Susan Fairfield, trans. New York.
12. Fischbach, Michael. (2002): **Palestinian refugee property in the UN Conciliation Commission: look at cash registers**. journal of Palestine Studies, Issue 45/46.
13. Fischbach, Michael. (2002): **The United Nations and Palestinian refugee property compensation**. journal of Palestine Studies, Issue 31.
14. Frangi, Abdallah. (1983): **The PLO and Palestine.** Translation: Paul Knight, Zed Books Ltd, London.
15. Jansen, Michael. (1970): **the united states and the Palestinian People**, Beirut.
16. Nicolson, Harold. (1969): **Diplomacy.** Oxford university press, London.
17. Rubin, Barry. (1994): **Revolution Until Victory?: The Politics and History of The PLO.** Harvard University Press, London.
18. UNRWA. (1990): **serving Palestine refugees.** unrwa public information office, Austria
19. Zureik, Elia. (1995): **Palestinian Refugees And The Right of Return**. Palestine-Israel Journal, Vol.11, Issue 4, Jerusalem, Palestine.

تم بحمد الله